



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
إدارة التربية

الرواية بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي

وقائع المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي
والبحث العلمي في الوطن العربي
بيروت 9 - 10 - ديسمبر 2009

تونس 2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (12. 2009. بيروت)
المواءمة بين محركات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي: وقائع المؤتمر
الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بيروت
9 - 10 ديسمبر 2009 . - تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ إدارة
التربية، 2011. - 241 ص.

ISBN: 978 - 9973 - 15 - 315 - 9

ت / 2009 / 2 / 000

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة للمنظمة

فهرس

- مقدمة 5
- المحور الأول:
 - تطوير خطط وبرامج التعليم العالي وتحديثها لمواكبة حاجات المجتمع 15
 - د. علي اسماعيل
 - د. بيار جدعون
 - د. نورما غمراوي
 - الارتقاء بالهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي (صيغ التنمية المهنية نموذجاً) 38
 - أ. د. شاكر محمد فتحي أحمد
 - ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع 80
 - أ. د. سيلان جبران العبيدي
- المحور الثاني:
 - خطة العمل العربية للعلوم والتكنولوجيا 137
 - أ. د. البهلول يعقوبي
- المحور الثالث:
 - التعاون الأكاديمي عربيا وعالميا
 - التعاون والتكامل العربي في المجال الأكاديمي التحديات وآفاق المستقبل 165
 - أ. د. عبد الله بوطان

182 - التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية

د. عارف الصوفي

د. شفيق مقبل

د. مازن الخطيب

د. عامر حلواني

- المحور الرابع:

الشراكة بين قطاع العمل والإنتاج والخدمات في تطوير
التعليم العالي والاستثمار فيه

215 - دور قطاعات الإنتاج والخدمات في تطوير التعليم العالي والاستثمار فيه

أ. د. عمر خلف

مقدمة

يسعد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إطلاق القارئ العربي على دراسات ونتائج المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي الذي عقد بالسراي الحكومي ببيروت بضيافة كريمة من الجمهورية اللبنانية يومي 9 و10 ديسمبر 2009م، تحت شعار: «المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي»

ويحضور وفود الدول العربية من وزراء ورؤساء وفود، وممثل عن الأمين العام لجامعة الدول العربية، ووفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم برئاسة معالي المدير العام، وممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية، ونواب ووزراء ورؤساء جامعات وعمداء كليات ومديرين عامين وممثلين عن المجتمع المدني في الجمهورية اللبنانية. ويهدف هذا المؤتمر إلى تحقيق ما يلي:

- دعم الشراكة بين قطاع الإنتاج والتعليم العالي، ووضع آليات لمشاركة قطاع الأعمال في هياكل تسيير المؤسسات التعليمية والرقابة على النوعية.
 - توظيف الأبحاث العلمية والتقنية في خدمة قضايا المجتمع وفي تطوير المؤسسات الإنتاجية.
 - تطوير آليات التعاون الأكاديمي بين مؤسسات التعليم العالي العربية، وبينها وبين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة.
 - ربط مخرجات التعليم العالي بحاجات المجتمع وضمان جودتها.
 - تطوير كفايات الهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي والارتقاء بها.
 - ولتغطية محاور المؤتمر الرئيسية، أعدت المنظمة ثماني دراسات مرجعية، إضافة إلى تقرير المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الحادي عشر.
- وتناولت محاور المؤتمر الرئيسية ما يلي:

المحور الأول: التعليم العالي وحاجات المجتمع العربي:

وتضمن هذا المحور ثلاث دراسات هي:

- دراسة "تطوير خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع"، وتتناول الدراسة متطلبات مواكبة حاجات المجتمع الحديث المبني على المعرفة وعلى استخدام

الوسائل التكنولوجية للتعليم والتواصل وبناء العلاقات وتنمية التبادل التجاري والاقتصادي، وما تشكله هذه المتطلبات من موجبات وتحديات ومواكبات على صعيد التعليم العالي، في مؤسساته وبرامجه وفي خطط تحديثه وتطويره، مما يؤسس لعلاقات تفاعلية بين هذه الحاجات والمتطلبات وبين مؤسسات الإعداد الجامعي بمختلف أنواعه ومستوياته ومنظوماته. لقد أسست ظاهرة العولمة لشمولية هذه المستلزمات على كافة المناطق الجغرافية والدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء. تناقش هذه الدراسة بشكل خاص: الظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن العولمة وثورة المعلومات والاتصالات وبروز مصطلح مجتمع المعرفة. ثم تقدم عرض موجز لتاريخ تطوّر دور الجامعات، وصولاً لتحديث هذا الدور في مجتمعاتنا للمتطلبات المعرفية الجديدة، انسجاماً مع التطورات التكنولوجية والمهنية والاقتصادية من جهة، ولتكون للجامعات في مجتمعاتنا من جهة أخرى، دوراً في حفظ وتعزيز أصالة ثقافتها وصور هويتها العربية. وأخيراً تقدم تصور لتطوير إطار للمؤهلات والكفايات الأساسية المطلوبة في الخريج الجامعي، بما يمكنه من الانخراط بكفاية مقبولة في سوق العمل والقدرة على التكيف المهني والمعرفي والتكنولوجي (متعلم قادر على التعلم مدى الحياة) في عالم متسارع المتغيرات والتطورات، ومتطلبات ذلك من إعادة نظر في عناصر الإعداد الأساسية لجهة توصيف المقررات الجامعية المطلوبة والكفايات المناسبة للأستاذ الجامعي وبيئة التعلم. ولمواجهة هذه التحديات والمستجدات، أكدت الدراسة على أهمية السعي والمضي في عملية تحقيق جودة التعليم العالي ومأسسة ضبط النوعية، وتطرح مقترحات لتأطير هذه العملية في مؤسسات اعتماد عربية وعالمية. إضافة إلى طرحها لنموذج تجربة ناجحة في لبنان تتعلق بإنشاء معاهد جامعية تكنولوجية ضمن الجامعات أو مستقلة عنها، تتميز بدينامية علاقتها بسوق العمل ومرونة استجابتها لاحتياجاته.

— دراسة "الارتقاء بالهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي"، وأشارت الدراسة إلى أن التعليم العالي في المجتمعات المعاصرة يحتل مكانة بارزة، باعتباره مدخلاً للتنمية المجتمعية الشاملة، ومنطلقاً أساسياً لبلوغ المجتمعات المكانة المرموقة على مستوى العالم، ومعولاً أساسياً لا غنى عنه لتمكين دول العالم من مواجهة التحديات والمتغيرات البيئية العالمية والإقليمية والمحلية. وعلى هذا تعتبر التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس أحد أهم السبل لبلوغ التعليم العالي مكانته المرموقة، وتحقيق أهدافه بفعالية، ودخوله حلبة المنافسة التعليمية. الأمر الذي يمكنه من تحقيق التميز. ومن هنا سارعت الدول المعاصرة بإيلاء التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي جل اهتمامها. بل سارعت إلى استحداث عدة صيغ للتنمية المهنية تتسق مع طبيعة مجتمع القرن الواحد والعشرين وتطلعاته المستقبلية. ومن ثم

فقد تناولت الدراسة تحليل الأسس الفكرية للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، و تم تناولت بالتحليل لأبرز الخبرات الأجنبية الخبرات العربية في هذا المجال. وذلك بغية طرح أكثر صيغ التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي ملائمة للسياقات الثقافية لبلدان الوطن العربي.

— دراسة ”ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع“، وقد أوضحت الدراسة أن ظهور مفهوم ضمان الجودة في التعليم الجامعي كنتيجة للانتقادات المتصاعدة لتدني نوعية التعليم العالي، وارتفاع كلفته، وانتشار التعليم العالي الخاص، والدفع بمؤسسات التعليم العالي نحو الاستقلال الذاتي، فضلا عن المنافسة الحادة في سوق العمل، والتنافس العالمي بين مؤسسات التعليم العالي كنتيجة للعولمة. وبينت أن مؤسسات التعليم العالي العربية تعاني تحديات تتصل بتدني نوعية مخرجاتها وعدم مواثمتها لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية في معظم البلدان العربية. ثم أشارت إلى سعي الحكومات العربية إلى إصلاح مؤسسات التعليم العالي وتجويد مخرجاتها بإنشاء وتشكيل الهيئات أو المجالس المتخصصة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة التي تستهدف توطيد ثقتها بمؤسسات التعليم العالي ببرامجها التعليمية وموائمة مخرجاتها مع متطلبات المجتمع وسوق العمل. وعلى ذلك فقد جاءت الدراسة في أربعة محاور رئيسة، تناولت مفاهيم ونظريات ومداخل ضمان الجودة للتعليم العالي، وواقع التعليم العالي ومدى موائمة مخرجاته لحاجات المجتمع وسوق العمل في البلدان العربية، وواقع هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي القائمة لثلاثة عشر دولة عربية وآليات التنسيق بين هذه الهيئات، وأخيرا عرضت إلى التجارب الناجحة لهيئات ضمان الجودة والاعتماد لسبع دول أجنبية وعربية، إضافة إلى عدد من التوصيات والمقترحات.

المحور الثاني: البحث العلمي والتقانة في الوطن العربي:

يتضمن هذا المحور دراستين هي:

— دراسة «مؤشرات العلوم والتقانة في الوطن العربي»، وتعرض هذه الدراسة إلى بيان أهمية مؤشرات العلوم والتقانة كأداة هامة لمتخذي القرار عند تقييم الواقع، وتصميم السياسات المستقبلية في مجالات العلوم والتقانة. وتعتمد الدراسة الحالية المنهج المتبع في كل من معهد اليونسكو للإحصاء (UIS) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وذلك بهدف التمكن من إجراء المقارنة في حقل البيانات سواء على مستوى المخرجات في مجال العلوم والتقانة وكذلك تمويل البحث العلمي، وجميعها مستمدة من الدول الأربع عشرة المشمولة بالدراسة.

— «خطة العمل العربية للعلوم والتقانة»، وتهدف هذه الوثيقة إلى إيجاد رؤية إقليمية يتم فيها تحديد أولويات العلوم والتكنولوجيا في الدول العربية من خلال وضع خطة عمل مشتركة تهدف إلى تفعيل دور العلوم والتكنولوجيا نحو بناء مجتمع المعرفة القادر على التنافسية العالمية في الاقتصاد العالمي باعتمادها على التفاعل بين أضلاع المثلث الذهبي للتقدم التكنولوجي وهي التعليم، البحوث والتطوير، والابتكار والذي يتم عبر ثلاثة محاور رئيسية وهي: رفع قدرات العلوم والتكنولوجيا في الدول العربية، وقد أكدت الوثيقة منذ البدء بأن تحليل الواقع الإجمالي لأنشطة العلوم والتكنولوجيا في الدول العربية لا ينبىء بأنها قد نجحت حتى الآن بتشديد منظومات متكاملة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. ثم أشارت إلى الجهود التي بذلت من قبل الدول والمنظمات الإقليمية العربية المعنية خلال السنوات الماضية لدفع التعاون العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا. وفي هذا الإطار أكدت على أن التعاون الإقليمي المجدي في مجالات العلوم والتكنولوجيا، يتطلب أولاً توافر رؤية مستقبلية مشتركة واضحة المعالم، ووضع خطة متكاملة لتنمية القدرات العربية العلمية والتكنولوجية، تستند إلى أولويات مشتركة وترشد المواقف وتؤسس لاستخدام الموارد المتاحة بالصورة المثلى لمواجهة التحديات المصرية مستجيبة لمتطلبات التنمية الشاملة، الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ضمن آفاق زمنية محددة مع تأمين الإمكانيات اللازمة لتصحيح المسار كلما دعت الحاجة. وعلى ذلك تأتي الخطة العربية للعلوم والتكنولوجيا التي تستند على في مرحلتها الأولى على دعم وتمويل خمس مراحل رئيسية: الأولى منها هو إنشاء الإطار المؤسسي لمتابعة التنفيذ، والمرحلة الثانية هي إنشاء صناديق تمويلية لدعم برامج ومشاريع أولويات العلوم والتكنولوجيا، أما المرحلة الثالثة فتهدف إلى إنشاء شبكة من مراكز التميز في مجالات العلوم والتكنولوجيا ذات الأولوية، وتركز المرحلة الرابعة على تبادل الباحثين بين الدول العربية واستجلاب العلماء المغتربين للمشاركة في تنفيذ خطط ومشاريع الخطة العربية، أما المرحلة الأخيرة فتمثل في إنشاء مرصد عربي للعلوم والتكنولوجيا وذلك لرصد المستجدات والتقدم في منظومات ومخرجات العلوم والتكنولوجيا في الدول العربية.

المحور الثالث: التعاون الأكاديمي عربياً وعالمياً:

يتضمن هذا المحور دراستين هي:

— دراسة «التعاون والتكامل العربي في المجال الأكاديمي التحديات وآفاق المستقبل»، وانطلقت الدراسة من التأكيد على أن التكامل والتعاون العربي، وفي جميع المجالات السياسية،

الاقتصادية، والعلمية والأكاديمية لم يعد حاجة يتطلبها التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدول العربية فقط، بل أصبح ضرورة ملحة لمواجهة الإفرازات السلبية لتيار العولمة مثل التوجه نحو التهميش، الاستبعاد والاستقطاب والإطاحة بالمؤسسات الغير قادرة على الخوض في التنافسية الشرسة التي سيفرضها هذا التيار في الأسواق المعولمة والتوجه نحو سيطرة المؤسسات العابرة للحدود على مقدرات الأمم والشعوب. ومن ثم بينت أنه لا بد أن يواجه التعليم العالي في الوطن العربي وجميع مؤسساته الوطنية والإقليمية تحدي التكامل والتنسيق الذي لم يصبح فقط ضرورة متأكدة، بل حاجة ماسة لإخراجه من العديد من الأزمات وتصحيح الأوضاع التي يمر بها في الوقت الحاضر. وقد أبرزت الدراسة أهم تحديات العولمة التي ستفرض نفسها على قطاع التعليم العالي العربي (التحدي الثقافي، قدرتها على ضمان جودة عالية ومميزة لبرامج التعليم، تحدي التهميش والتجزئة، التوجه الاقتصادي نحو ترسيخ نموذج الاقتصاديات الليبرالية الجديدة، بينت أن مفتاح التصدي لمجمل التحديات المذكورة هو التكامل والتعاون العربي، الذي يتجلى في الحراك الطلابي، وتبادل الأساتذة والباحثين، وتطوير البحوث المشتركة، تشبيك وتوأمة الجامعات).

— دراسة "التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية"، وتتناول الدراسة موجبات التعاون الإقليمي والدولي في مجال التعليم العالي والأطر التي يجري التعاون من خلالها بالإضافة إلى التحديات المشتركة التي يواجهها قطاع التعليم العالي والتي تستدعي تحركاً مشتركاً قائماً على توفير الموارد وتنسيق الجهود في جو من المنافسة الأكاديمية البحتة. كما تعدد الدراسة أنواع التعاون الإقليمي والدولي في مجال التعليم العالي وتصنفه من وجهات نظر مختلفة. وتعدد الدراسة أيضاً أهم هيئات وبرامج التعاون الناشطة حالياً في حقل التعليم العالي مع ذكر الخطوط العريضة للأهداف المعلنة لهذه البرامج مع قراءة تحليلية لها. ثم تستعرض الدراسة الميادين التي تتناولها المشاريع الممولة في إطار برامج التعاون الإقليمي والدولي في قطاع التعليم العالي. كما تتطرق الدراسة أيضاً إلى الأولويات التي تتبناها هذه الهيئات متناولة بالتحليل الطريقة التي يتم فيها تحديد هذه الأولويات والسبل الآيلة إلى تطوير آلية تحديدها مستقبلاً بالنسبة لبرامج التعاون في مجال التعليم العالي. تخلص الدراسة في النهاية إلى اقتراح مجموعة من التوصيات لتضعها بين أيدي المهتمين وأصحاب القرار آملة من خلال ذلك تطوير برامج التعاون والإفادة القصوى منها على أساس الإقرار بأهمية ودور الجامعات في عملية التنمية وفي كافة عمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى دورها الطبيعي في الحوار بين الثقافات.

المحور الرابع: الشراكة بين قطاع العمل والإنتاج والتعليم العالي:

يتضمن هذا المحور دراسة واحدة هي:

- «دور قطاعات الإنتاج والخدمات في تطوير التعليم العالي والاستثمار فيه»، وأشارت الدراسة إلى أن موضوع الإنفاق على التعليم العالي، سواء كان من التمويل الحكومي أو التمويل من القطاع الخاص، أهمية خاصة وحساسة، إذ يرتبط هذا الأمر بمدى وعي أفراد ومؤسسات المجتمع بكافة أطرافه بالمساهمة في تطوير التعليم العالي والاستثمار فيه. وقد ركزت الدراسة أيضا على تتبع مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة وتمويلها في الوطن العربي وبداياتها ورؤاها وأهدافها وتمويلها في الوطن العربي وبداياتها ورؤاها وأهدافها وتمويلها إلى ما آلت إليه اليوم ومقارنتها بنظيرتها العالمية. وتتبع الدراسة أيضا مساهمتها القطاع الخاص في دعم وتمويل مؤسساتها التعليمية العالي العربية ومقارنتها مع مساهماتها الجامعات العالمية. ولم (Endowment) وهل هناك نماذج عربية منها.

تقرير المدير العام:

ويتضمن تقرير المدير العام متابعة الجهود المبذولة من الدول العربية ومن المنظمة في مجال تنفيذ توصيات المؤتمر الحادي عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي.

وقد اختتم المؤتمر بإصدار عدد من التوصيات ومن أهمها:

دعوة الدول العربية إلى:

- استكمال الأطر الوطنية للمؤهلات، لما لذلك من أهمية في تطوير البرامج الملائمة في التعليم العالي مع الاستفادة من التجارب العربية والدولية في هذا المجال.
- دعم الشراكة بين الجامعات والمحيط الاقتصادي والعمل على إشراك قطاعات المجتمع المدني في تمويل أنشطة البحث العلمي وتوظيف نتائجه.
- استكمال إنشاء هيئات وطنية مستقلة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي.
- إعداد برامج للتعاون المشترك بين الجامعات ومراكز البحوث العلمية العربية، بحيث تراعي الأولويات الوطنية في البحث العلمي مع العمل على رفع النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للبحث العلمي.

- دعوة المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع رئيس المؤتمر تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ التوصيات، على أن تجتمع هذه اللجنة مرّة كل ستة أشهر وترفع تقريراً عن التقدّم الحاصل في تنفيذ التوصيات إلى السادة الوزراء.

دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى:

- إعداد دليل إرشادي عربي يسهّل قراءة الشهادات العلميّة والسجلات الدراسيّة الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي العربية تسيراً لحراك الطلبة.
- وضع آليّة للتنسيق بين الهيئات الوطنية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الدول العربية والمساعدة على تبادل الخبرات وتوافق المعايير.
- إعداد قاعدة بيانات عن العقول العربية المقيمة والمهاجرة واقتراح خطة للاستفادة منها.

والله من وراء القصد،

إدارة التربية

المحور الأول

تطوير خطط وبرامج التعليم العالي وتحديثها لمواكبة حاجات المجتمع

د. علي اسماعيل

د. بيار جدعون

د. نورما غمراوي

الارتقاء بالهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي (صيغ التنمية المهنية نموذجا)

أ. د. شاكر محمد فتحي أحمد

ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع

أ. د. سيلان جبران العبيدي

تطوير خطط وبرامج التعليم العالي وتحديثها لمواكبة حاجات المجتمع

د. علي إسماعيل: المعهد الجامعي للتكنولوجيا - الجامعة اللبنانية

د. ييار جدعون: الجامعة الأنطونية

د. نورما غمراوي: كلية التربية - الجامعة اللبنانية

مقدمة

التعليم العالي هو حلقة أساسية من منظومات المجتمع التي يتأثر بعضها البعض من خلال علاقات وتفاعلات متبادلة. وتشكل متطلبات مجتمع المعرفة تحديات تواجه مؤسسات التعليم العالي ترتب نتائج وآثاراً مباشرة وبعيدة المدى في آن، حيث أضحت المعرفة من أبرز مظاهر وعوامل السلطة والقوة. ولم يعد مجدياً للدول والمجتمعات تجاهل هذه الحقيقة أو التأخر في أخذها بالحسبان. فالدول التي لم تدرك بعد أن المعرفة هي العامل الأكثر أهمية لبناء القدرات وللاتقال من التخلّف إلى التطور، ستجد نفسها على هامش التحولات، بل والمتضرر الأكبر منها.

إزاء هذه التطورات والتغيرات، يترتب على مؤسسات التعليم العالي بذل الجهود للاستجابة لهذه التحديات. فالجامعة تعتبر «مؤسسة اجتماعية طوّرها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته» (شوق، 1995). وانطلاقاً من هذه الصلة الوثيقة ينبغي على الجامعة أن تُحدث التغيير المستمر في بنيتها ووظائفها وبرامجها بشكل يتناسب والتغيرات الطارئة المحيطة بها.

تهدف هذه الورقة إلى البحث في سبل تطوير خطط وبرامج التعليم العالي وتحديثها لتكون أكثر مواكبة لحاجات المجتمع وتتطرق إلى:

- الظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن العولمة وثورة المعلومات والاتصالات وبروز مصطلح مجتمع المعرفة.
- عرض موجز لتاريخ تطوّر دور الجامعات، وصولاً لتحديث هذا الدور في مجتمعاتنا للمتطلبات المعرفية الجديدة، انسجاماً مع التطورات التكنولوجية والمهنية والاقتصادية من جهة، وليكون للجامعات في مجتمعاتنا، من جهة أخرى، دور في حفظ أصالة ثقافتها وتعزيزها وصون هويتها العربية.
- وضع إطار للمؤهلات والكفايات الأساسية المطلوبة في الخريج الجامعي وتطويعها، بما يمكنه من الانخراط بكفاية مقبولة في سوق العمل والقدرة على التكيف المهني والمعرفي والتكنولوجي (متعلم قادر على التعلم مدى الحياة) في عالم متسارع المتغيرات والتطوّرات، ومتطلبات ذلك من إعادة نظر في عناصر الإعداد الأساسية من حيث توصيف المقررات الجامعية المطلوبة والكفايات المناسبة للأستاذ الجامعي وبيئة التعلم.
- التأكيد على أهمية تأطير عملية ضبط جودة التعليم العالي عبر مؤسسات اعتماد عربية وعالمية.
- عرض لنموذج تجربة ناجحة في لبنان تتعلق بإنشاء معاهد جامعية تكنولوجية ضمن الجامعات أو مستقلة عنها، تتميز بدينامية علاقتها بسوق العمل ومرونة استجابتها لاحتياجاته.

1. التغيرات في المجتمع وما تفرضه من تحديات على التعليم العالي ومؤسساته:

تتميز الحقبة الحالية بسرعة التغيّر في مختلف مجالات الحياة، التي شهدت ثورات وقفزات علمية وتقنية في المعلوماتية والتكنولوجيا والاتصالات، تمثلت في تطورات سريعة ومتلاحقة و«سلسلة من الأحداث التطورية غير التراكمية، أنتجت نموذجاً إرشادياً جديداً» (كون، 2003، ص 1).

لقد أدت ثورة المعرفة والتكنولوجيا وما ترتب عليها من عولة اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، إلى توزّع الدول والمجتمعات في كتلتين (Holm and Lauritz، 2001):

– كتلة الشمال التي تمثل دول العالم المتقدم، وهي تنتج المعلومات والتكنولوجيا وتسيطر على الاقتصاد، لما تشكله القيمة المضافة الناتجة عن العمل في التكنولوجيا كثيفة المعرفة، من موارد اقتصادية تفوق بأضعاف المرات القيمة المضافة الناتجة عن العمل في الزراعة أو الصناعة التقليدية.

– كتلة الجنوب التي تمثل دول العالم النامي والتي تستهلك المعرفة والتكنولوجيا.

في هذه المرحلة النوعية من تاريخ البشرية، تشكل الاقتصاديات المبنية على المعرفة مورداً لا ينضب، تسعى المجتمعات والدول لاكتسابه والاستفادة من المزايا التي يوفرها لمنتجيه (Halsey et al.، 1997). من هنا تبرز أهمية بناء نظام تعليم «يشحذ طاقات كل متعلم وينميها إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه، دون القبول أو الرضى بمستويات النجاح العادي» (عمار، 2000، ص 14) ويقدم للمجتمع خريجين متعددي المهارات وقادرين على التعلم الدائم، مما يتطلب نظاماً تعليمياً مرناً وإعداداً يجعل المتخرج قادراً على التكيف السريع والتأقلم مع التبدلات الناتجة عن الطبيعة الاقتصادية والتحويلية للتكنولوجيا التي لها بالغ الأثر على النظم الاجتماعية والثقافية والمعيشية، وعادات الاستهلاك، ومعنى العمل ومكانته.

إزاء هذه التحديات تبرز سلسلة من الأسئلة أهمها:

- ما الذي يجب أن تكون عليه رسالة التعليم العالي وغاياته؟.
- هل ينبغي على الجامعة نقل المعرفة أم تطوير كفايات طلابها أم كلاهما؟.
- هل التعليم العالي على جهوزية لمقاربة التغيير بالتغيير؟.
- هل يرتبط إحداث النهوض بالتعليم العالي بإعطاء استقلالية أكبر للجامعات؟ وفي هذه الحال كيف يمكن ضمان جودة أدائها؟.
- هل يمكن اعتبار التعليم العالي مؤسسة يجب مقاربتها مالياً وإدارياً، يحركها سوق العمل واقتصاد المعرفة انطلاقاً من خلفية التنافس الاقتصادي العالمي؟
- هل باستطاعة مؤسسات التعليم العالي أن تعيش مكبلة اليدين وتحت رحمة أهداف خارجية: اقتصادية وسياسية وإيديولوجية وتكنوقراطية؟

- هل يمكن لإدارة التعليم العالي اتباع نهج محاسباتي في بعض من نشاطاتها، مثلاً في البحث العلمي؟

وإذا ما تمت الإجابة عن هذه الأسئلة فإنه سيتوضح للمهتمين بشؤون التعليم العالي كيفية التطوير المنشود وبناء الخطط لتكون مؤسسات التعليم العالي على أهبة الاستعداد لتلبية الاحتياجات المجتمعية ومواجهة التحديات التي تحدق بها.

2. تحديث دور التعليم العالي وتطويره :

أظهرت نتائج دراسة استقصائية (GUNI، 2008) ضمت 1218 مسؤولاً جامعياً من فيهم رؤساء بعض الجامعات والمتخصصين في التعليم العالي في الغرب، حول أدوار التعليم العالي في المتغيرات العالمية ومواكبتها، ما يلي :

* 75 % ممن شملتهم الدراسة يعتبرون أن التعليم العالي «يجب أن يلعب دوراً قيادياً في التنمية البشرية والاجتماعية».

* 15 % من أفراد العينة ذاتها يرون أن المهمة الأساسية للتعليم العالي يجب أن تتمحور حول «تلبية متطلبات العولة وزيادة القدرة التنافسية».

* أقل من 10 % يعتقدون أن مهمة أي مؤسسة للتعليم العالي هي «المساهمة في التنمية الوطنية».

وفي وطننا العربي لا بد أن نحدد رسالة وغايات وأهداف مؤسسات التعليم العالي بشكل عام، ومؤسسات التعليم العالي الرسمي (الحكومي) بشكل خاص. فالرسالة هي المنطلق وفي إطارها تحدد الغايات المستقبلية، والأهداف المرحلية والإستراتيجية لنظام التعليم العالي، مثلاً: ما هي المخرجات التي نريد؟ هل يجب أن نركز على تزويد المتخرجين بالمعلومات أو المهارات أم بكليهما؟ ألا ينبغي أن تكون التنمية المستدامة في ظل الواقع الذي نعيشه من المكونات الأساسية لرسالة التعليم العالي؟ ألا يجب أن نركز على إكساب جميع المتعلمين المهارات والقدرات على التعامل مع مستحدثات العصر التكنولوجية مما يخولهم القدرة على إنتاج المعرفة في مرحلة لم يعد المتعلم هو الفرد الذي يمكنه اختزان أكبر قدر من المعلومات؟، فوسائط تخزين المعلومات أصبحت لها القدرة على تخزين معلومات بقدر يفوق أكثر بكثير قدرات العقل البشري الذي باتت مهمته تحويل المعلومات إلى معرفة واستخدامها وتوظيفها في حل المشكلات.

في إطار هذه الرسالة والغايات والأهداف يتبلور دور أساسي للإعداد في مؤسسات التعليم العالي وهو التركيز على بناء التفكير التحليلي والتفكير الإبداعي، لتحويل المعلومات إلى معرفة والإفادة منها، إضافة إلى إكساب المتخرجين مهارة العمل الفريقي التعاوني عبر التدريس والممارسة. فالعصر الحالي بات يفرض التعاون أساساً للإنتاج ومواجهة القضايا المختلفة لشدة تعقيدها ولم يعد العمل الفردي كفيلاً بتقديم الحلول لهذه القضايا.

ومن الغايات الكبرى لرسالة التعليم العالي إرساء مفاهيم التنمية المستدامة وتركيزها لدى متخرجي الجامعات من أجل تنمية الحاضر وضمان المستقبل، بحيث تحصل الأجيال الحالية على حقها في التنمية من خلال استغلال الطاقات والموارد المتاحة، مع مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية، وتأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في بيئة وموارد غير مستنزفة. إن التنمية المستدامة تفرض أيضاً تنمية للموارد الحالية، لتصبح «عملية التنمية تنمية مستمرة ممتدة تهدف إلى تعويض ما تفقده البيئة من عناصر الغنى ورفع كفاءة الموارد المتاحة أيضاً» (الوتار، 2008، ص.1).

3. دور الرؤية في تطوير التعليم العالي:

إذا كانت الرسالة تشكل الإطار الإنساني والاجتماعي الدائم لمؤسسة التعليم العالي، فإن الرؤية هي محرك التغيير والمشروع الطموح وصورة المستقبل للمؤسسة على المدى الطويل، بكل الأبعاد التطويرية والإبداعية والعلمية والفكرية. ومن المتفق عليه أن أية جهود تبذل في مؤسسات التعليم يكون المتعلم من مرتكزاتها وأهدافها الرئيسة، لتجيب عن سؤال مركزي: من هو الخريج الذي نعدّه؟ هل نريد من الخريجين أن يجدوا أي عمل أم نريدهم أن يلبوا احتياجات سوق العمل؟

لقد أظهرت نتائج دراسة الحميدي وآخرين، (1999) والتي هي بعنوان: «أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية»، أن نسبة المتخصصين في الدراسات النظرية والتربوية تشكل قرابة 85 % من الخريجين. وهم لم يُعدّوا كذلك لسوق العمل، مما أدى إلى نوع من البطالة النوعية لدى خريجي الجامعات. وتشير الدراسة أن تطوير مناهج هذه الاختصاصات بالتحديد بقيت الأكثر بعداً عن مواءمة متطلبات العصر. والعيب ليس في التخصصات بل في التطبيق والفهم الصحيح لها ومتابعة تطوراتها. ولعل في طليعة الحلول المقترحة لهذه المشاكل اختيار أسلوب التعليم الإبداعي الذي يتجاوز أسلوب الحفظ والتلقين، ليكون للطالب دور محوري في التحليل والبحث واستنباط الحلول اعتماداً على المعلومات، تشجيعاً له على التفكير الحر والمستقل.

هناك حاجة ماسة لتبني تصور واضح لدور الموارد البشرية في تنمية المجتمع والتفاعل بين التعليم النظري والتقني ضمن أطر وخطط تنمية متكاملة على مستوى الخدمات التعليمية والاستفادة من المعايير والمقاييس العالمية في هذه المجالات. وتكون هذه السياسات الموجهة لبرامج وخطط التعليم وأساليبه بما يتوافق مع سوق العمل ومتطلباته التقنية الحديثة، مما يوثق العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل. ويعد هذا التكامل والترابط عنصراً جوهرياً في تنمية المجتمع وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل واستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين.

ومن العناصر الهامة في الرؤية للتطوير في التعليم العالي، إجراءات التقويم المؤسسي والأكاديمي بهدف تحسين الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي من حيث البرامج وأساليب التدريس ونوعية المدخلات وزيادة التنوع في التخصصات بما يواكب الخطط التنموية ويستجيب لمتطلبات سوق العمل.

4. دور مؤسسات التعليم العالي:

1.4 تطور دور الجامعات

مرّ التعليم العالي بمراحل عدة عبر العصور. ففي العصور الوسطى كانت الجامعات تهتم بشكل أساسي بالدراسات الفلسفية واللاهوتية، تكاد تكون منفصلة تماماً عن قضايا المجتمع. ثم بدأت الجامعات في عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية، تهتم بالبحث في علوم الطبيعة وإحياء الفنون القديمة وتطويرها. وفي مرحلة الثورة الصناعية والتكنولوجية وما واكبها من قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالدراسات الهندسية والطبية والإنسانية وغير ذلك وتحولت الجامعات من العناية بفكر الرجل الحر إلى جامعات تعنى بالإعداد للمهن الرفيعة المختلفة ومراكز للأدب والعلوم والدراسات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية.

وفي المرحلة المعاصرة برزت الحاجة لبناء علاقة بين الجامعة والمجتمع فرضتها العديد من الظروف والتغيرات العالمية والمحلية بحيث بات المجتمع يواجه حاجات من نوع جديد، على الجامعة أن تستجيب لها وتتفاعل معها. وهذه الحاجات تتعلق بمشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات، بالإضافة إلى الحاجات الفردية الخاصة. ولا يقتصر دور الجامعة وخدماتها على طلبتها فقط، بل تمتد خدماتها لمختلف أطياف المجتمع ومكوناته وتداخل فيه فنجد في رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية للمشكلات والقضايا.

في هذه المرحلة يناط بمؤسسات التعليم العالي وظائف رئيسة ثلاث هي: التعليم وإعداد الموارد البشرية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع (السماذوني وأحمد، 2005). وقد أكد البيان الختامي الذي اعتمده المؤتمر العالمي للتعليم العالي المنعقد في مقر اليونسكو من 5 إلى 8 تموز/ يوليو 2009 أن التعليم العالي يعتبر المحرك الأساسي لتحقيق التقدم في البحوث العلمية، والتجديد والإبداع وبناء مجتمع المعرفة. وقد عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003، ص 39) مجتمع المعرفة على أنه: «المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية». ومن خصائص هذا المجتمع: المعرفة التخصصية وتكوين منظمات التعلم والعمل الفريقي والاستقصاء والتعلم مدى الحياة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والعولمة (Drucker، 1994).

2.4 الدور الجديد للجامعة

لم يعد دور التعليم العالي يقتصر على تقدم المعرفة وصنعها ونقلها، والبحث والتجديد فحسب، بل بات أحد القوى الموجهة للنمو الاقتصادي، وأداة رئيسة في نقل الخبرة الإنسانية المتراكمة، الثقافية والعلمية. وتزداد أهمية هذا التعليم في عالم تسود فيه موارد المعرفة على الموارد المادية كعوامل في التنمية. ويزداد في الاقتصاد، تأثير التجديد والتقدم التكنولوجي بنحو متنام على مستوى الكفايات والدراسات المطلوبة.

و يركز مقياس تقويم المؤسسات الجامعية على القدرة على إعداد خريج مؤهل وفق المواصفات المقبولة على المستوى الدولي وفي مختلف اتجاهات المعرفة، والتجاوب مع حاجات المجتمع الآنية والمستقبلية، بما تنتجه من بحوث ودراسات تلامس الواقع الإنتاجي والخدمي العام وسوق العمل الخاص، وتكون في الوقت ذاته عامل تطوير وارتقاء لكل الواقع المجتمعي من خلال ما تقدمه من حلول لمشاكل التنمية. وللوصول إلى الأهداف المنشودة يجب الأخذ بسياسة تعليمية شاملة تنطلق من الواقع الفعلي وتتحرك في مسارات الهيكل المؤسسي للتعليم العالي والمتمثل في الأستاذ-الطالب-البنية التحتية والإدارة.

ولمؤسسات التعليم العالي دور في بناء الثقافة وحفظ الهوية الوطنية، ولا بد أن تلعب الجامعات في الوطن العربي دوراً في بناء الثقافة وحفظ الهوية واللغة العربية

في ظل العولمة. وتشير إحصائيات اليونسكو عن الوضع العالمي للغات البشرية إلى أن «نصف لغات العالم (6000 لغة) مهددة بالانقراض ، وأن معدل انقراضها في تسارع متزايد ، حتى وصل هذا المعدل حالياً إلى انقراض لغة إنسانية كل أسبوعين» (علي، 2003 ، ص 57). واللغة العربية ليست بعيدة عن هذه المخاطر، فقد بينت دراسة جديدة في (L' Atlas des civilisations، 2009) ما يلي:

* بالنسبة إلى مجمل عدد السكان في العالم، تحتل اللغة العربية المرتبة السادسة (4.2 ٪).

* بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، تحتل اللغة العربية المرتبة الثامنة (1.8 ٪).

* بالنسبة إلى مستخدمي الإنترنت، تحتل اللغة العربية المرتبة العاشرة (0.9 ٪).

* بالنسبة إلى صفحات الويب الموجودة حالياً، تحتل اللغة العربية المرتبة التاسعة (0.04 ٪).

وبذلك يكون من واجب مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بذل الجهود الرامية إلى بناء ثقافة عربية مشتركة تحفظ القيم العربية وتعزز استخدام اللغة العربية وتصونها، بعد التراجع الملحوظ في استخدام اللغة العربية. وهذا يعني بالتأكيد إدخال الإنترنت في عمق إستراتيجيتنا العربية وأولويات الخطط والإجراءات. وعلى ضرورة اتخاذ تدابير لتطوير المحتوى لعرض الحضارة العربية أمام المجتمع العالمي الجديد القائم على المعرفة.

5. تطوير خطط وبرامج التعليم العالي وتحديثها:

لقد سعت الدول العربية إلى امتلاك وسائط المعلوماتية. ولكن ما تؤمنه هذه الوسائط هو المعلومات، والتحدي الحالي يكمن في « الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة ، ومنطق الانتقال أن المعلومات بذاتها ليست معرفة، وإنما هي المواد الخام لتحقيق صور شتى من المعارف السياسية والاقتصادية والثقافية» (يسين، 2000، ص. 23). فلا قيمة للمعلومات ما لم يتم الاستفادة منها والتحول بها إلى مجتمع معرفي حقيقي. فالتحديث والتطوير في برامج وخطط التعليم العالي لا بد أن تركز حول كيفية التحول بالمجتمع من مجتمع معلومات إلى مجتمع معرفي يستجيب لمتطلبات سوق العمل. ولمقاربة هذا الموضوع لا بد من وضع رؤية واضحة لمؤهلات الخريج لبناء المناهج الجامعية وتطويرها،

وتحديد المؤهلات المطلوبة وللاستاذ الجامعي، وتطوير البيئة الجامعية، بما فيها الخدمات العلمية والإدارة.

1.5 رؤية حول مؤهلات الخريج

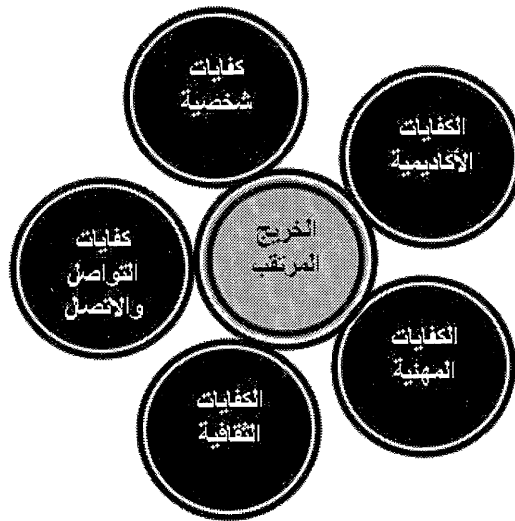
يبين الرسم التالي المؤهلات المطلوبة في مخرجات التعليم العالي التي تخولهم المنافسة في مجتمع المعرفة وهي:

1 - الكفايات المهنية:

التناسب بين الوظيفة والاختصاص، الاستفادة من الإعداد الأكاديمي الجامعي في ممارسة المهنة، العمل بإتقان، الرغبة الذاتية في العمل.

2 - الكفايات الأكاديمية:

المعرفة الواسعة في مجال التخصص - الاطلاع على التطورات العلمية الحديثة - الاطلاع على دراسات وأبحاث علمية عديدة - متابعة الاجتماعات وحلقات النقاش المتعلقة بمجال العمل - التحدث بطلاقة بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية - القدرة على التعامل مع الحاسوب بمهارة.



كفايات الخريج

3 - الكفايات الثقافية:

الاطلاع على مشاكل البيئة- المشاركة في الندوات الثقافية- متابعة البرامج الثقافية المنشورة في وسائل الإعلام - متابعة المنشورات الصحفية- الاهتمام بالأحداث المحلية- الاهتمام بالأحداث العالمية.

4 - كفايات الاتصال والتواصل:

القدرة على التواصل مع الآخرين إلكترونياً- تقبل رأي الآخرين - مهارات النقاش والحوار.

5 - الكفايات الشخصية:

التعاون والعمل بشكل فعال ضمن فريق عمل- القدرة على إدارة الوقت بشكل فعال - القدرة على معالجة المشاكل بسرعة- القدرة على إبداء أفكار مبتكرة - القدرة على اتخاذ القرار بأسلوب علمي- القدرة على تحمل المسؤولية.

لقد حدد المجلس الأوروبي في لشبونة (23 - 24 آذار/ مارس، 2000) الكفايات الثمانية الرئيسة التي أوصى بها البرلمان الأوروبي في أواخر عام 2006، على أنها الركائز الأساسية والأهم للخريج المطلوب حالياً وهي:

1. التواصل بواسطة اللغة الأم.
2. التواصل عبر اللغات الأجنبية.
3. الكفايات الأساسية في مجال العلوم والرياضيات والتكنولوجيا.
4. الكفايات الرقمية التي تؤهل الخريج الولوج إلى عالم المعلومات.
5. تعلم كيفية التعلم.
6. الكفايات الاجتماعية والمدنية.
7. روح المبادرة.
8. فهم ثقافة الذات وثقافات الغير.

وقد أضاف مجتمع المعرفة بعداً تربوياً وتعليمياً وهو ضرورة إعداد إنسان العصر لمواجهة متطلبات الحياة في ظل العولمة، وذلك من خلال تحقيق الغايات الأربع، والتي

يتفق عليها التربويون ومعدّو تقرير اليونسكو تحت اسم «التعليم ذلك الكنز المكنون». وهذه الغايات هي:

1. تعلّم لتعرف.
2. تعلّم لتعمل.
3. تعلّم لتكون.
4. تعلّم لتشارك الآخرين.

2.5 إدارة التعليم العالي

في عصر العولمة والمعلومات والتطور التكنولوجي، تصبح الإدارة الفعّالة جزءاً مهماً في العملية التعليمية، والتي يمكنها المساهمة في حل عدد من المشكلات التي يواجهها التعليم (Hanson، 2000). ولقد ازداد الاهتمام بالإدارة والجودة نظراً إلى التحديات المتمثلة في ضعف مخرجات النظم التربوية الحالية بالنسبة إلى مهارات الألفية الثالثة وحاجة سوق العمل في عصر المعرفة، وهيمنة الإدارة التقليدية بمركزية قراراتها وبطء إجراءاتها (السايح، 2008). وتشير الدراسات إلى أن العملية التعليمية تكون أكثر كفاية في ظل إدارة مركّزة، وأن البيروقراطية تؤدي إلى غياب الكفاية المدرسية (Flanagan، 2001). إن الانتقال من التعليم إلى التعلم يتطلب اختصار دورة اتخاذ القرار، لذا فإن مؤسسات التعليم بحاجة أكبر للتوجه نحو لامركزية القرار. وبالرغم من الاتجاه الآن نحو لامركزية الإدارة فإن إدارة التعليم في الوطن العربي مازالت تتصف بالمركزية الشديدة.

إن اعتماد اللامركزية الإدارية للجامعات، وخاصة في القطاع الحكومي، لا بد أن يعزز من استقلاليتها. واقرنت اللامركزية الإدارية بما بات معروفاً بإدارة الجودة الشاملة التي تتحقق بالممارسة والتطبيق الفعلي والتركيز على الأوجه الإيجابية لأساليب الإدارة التي تسهم في تحسين التعليم وتطويره (Colegrove، 1999). ومن أهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة «القضاء على الخوف لدى القيادات، أو بمعنى آخر تشجيع القيادات وحثهم على الإدلاء بآرائهم في الأمور الإدارية أو مساعدتهم على الابتكار الإداري»، (الشرقاوي، 2002، ص 35).

ولقد وضع ديمنج (1990) برنامجاً لتحسين وتطبيق الجودة الشاملة يمكن أن يصلح لجميع النظم الإدارية بما فيها النظام التعليمي. ويتكون هذا البرنامج من 14 نقطة وهي:

- 1 - خلق حاجة مستمرة للتعليم وتحسين الإنتاج والخدمة.
- 2 - تبني فلسفة جديدة للتطوير.
- 3 - تطبيق فلسفة التحسينات المستمرة.
- 4 - عدم بناء القرارات على أساس التكاليف فقط.
- 5 - منع الحاجة إلى التفتيش.
- 6 - الاهتمام بالتدريب المستمر.
- 7 - توفير قيادة ديمقراطية واعية.
- 8 - القضاء على الخوف لدى القيادات.
- 9 - إلغاء الحواجز في الاتصالات.
- 10 - منع الشعارات التي تركز على الإنجازات والحقائق.
- 11 - منع استخدام الحدود القصوى للأداء.
- 12 - تشجيع التعبير عن الشعور بالاعتزاز بالثقة.
- 13 - تطبيق برنامج التحسينات المستمرة.
- 14 - التعرف على جميع جوانب العمل.

لقد بات المسؤولون في الدول العربية على وعي تام بأهمية مفاهيم ومبادئ الجودة في التعليم وفي إدارته. فقد جاء بالبيان الختامي للمؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب ما يلي:

«لقد أصبح اهتمامنا منصباً على جودة التعليم وتنمية الإبداع والابتكار وتعزيز دور البحث والتجريب والتجديد في تطوير التعليم. أصبحنا مطالبين بتحقيق نوع من التميز التعليمي للجميع في إطار الجودة الشاملة التي تعمل على تمكين المتعلم من كفايات ومهارات حياتية متطورة تستجيب لحاجات العصر، وهذا يتطلب من أصحاب القرار العناية أكثر بالكيف، وتطوير المناهج التعليمية وجعل غايات التعليم أكثر استجابة لمجتمع المعرفة بشكل يطابق الفلسفة التربوية لتقرير «التعليم ذلك الكنز المكنون» حيث أصبحت هذه الغايات مرتبطة أكثر بـ «تعلم لتعرف، تعلم لتعمل، تعلم لتكون، وتعلم لتشارك الآخرين» (المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب، 2004، ص. 30).

3.5 مناهج التعليم العالي

لقد ذكرنا سابقاً على أن من الوظائف الأساسية للجامعة الوظيفة المعنية بخدمة المجتمع. باضطلاع الجامعة بهذه الوظيفة تصبح كليات ومعاهد التعليم العالي والجامعي مطالبة بالقيام بدراسات وأنشطة غير تقليدية، تسهم في رفع الكفاية المهنية والثقافية لعدد من فئات الشعب وشرائحه بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية. فلم يعد من المقبول أن تنعزل الجامعة عن مجتمعتها، وعن التحولات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتقنية الحادثة في بيئتها ومحيطها. والمطلوب من الجامعات، في ضوء ما تملكه من خبرات علمية وبشرية، وما تنتجه من بحوث ودراسات، أن تسهم في حل كثير من المشكلات ومواجهة كثير من القضايا في محيطها الاجتماعي. وقد أدى تنامي الاهتمام بهذه الوظيفة للجامعة عربياً، على المستوى التنظيمي والإجرائي، إلى استحداث بعض الوظائف والأدوار في البيئة والهيكلية التنظيمية لبعض الجامعات.

ويرى حامد عمار (1996) أن خدمة الجامعة للمجتمع تعني أن تقوم الجامعة بنشر الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات وإشاعته، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجري في مجال التعليم، فكرياً أو ممارسة، وعليها أيضاً أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم المقترحات لحل قضاياها ومشكلاته.

وبناءً عليه، يكون المطلوب من برامج التعليم العالي أن تقدم مناهج تجعل من الممكن:

- 1 - تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة بما يتناسب وطبيعة المتغيرات المهنية.
- 2 - تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية المختلفة.
- 3 - تكوين الفكر الواعي لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.
- 4 - ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.
- 5 - الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي واحتياجاته.
- 6 - تحليل نتائج الأبحاث وتفسيرها للاستفادة منها في المجتمع.
- 7 - إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة.
- 8 - التربية من أجل التنمية المستدامة.

يضاف إلى ما تقدم أنه يمكن للجامعة في الوطن العربي القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها، وتقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص، والمشاركة في الندوات وإعداد المحاضرات وتنظيم الدورات التدريبية، ونقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية، وتأليف الكتب العلمية الموجهة لغير الطلاب.

4.5 الأستاذ الجامعي

لم يعد يشكل المعلم في عصر المعلومات المصدر الوحيد للمعرفة، فقد تعددت مصادرها وطرق الحصول عليها، وأضحى دور الأستاذ وسيطاً وميسراً وأصبح موجهاً ومرشداً للطلبة أكثر منه ملقناً ومصدراً وحيداً للمعرفة (محافظة، 2000). فهو يرشدتهم إلى مصادر المعرفة وطرق التعلم الذاتي التي تمكنهم من متابعة تعلمهم وتحديد معارفهم باستمرار (عثمان، 2000).

وصورة الأستاذ الجامعي المطلوب، كما جاء في أدب جبران خليل جبران، هو الذي «يمشي في ظل المعبد بين مريديه لا يعطي من حكمته، بل من إيمانه ومحبه، فإن كان قد أوتي الحكمة حقاً، فإنه لا يدعك تلج باب حكمته، بل يقودك إلى عتبة فكرك أنت» (جبران خليل جبران، تقرير المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002).

ومن المؤهلات والخصائص المطلوبة للأستاذ الجامعي سعة الاطلاع على العلم والمعرفة في مجالات متعددة، والتمكن من المادة وأساليب تدريسها، وربط المادة العلمية بواقع الحياة، إضافة للكفايات في البعد الشخصي أهمها: التوازن في الردود الانفعالية، والالتزام بالنظام (يعقوب 2005 - كلية المعلمين - المملكة العربية السعودية).

وقد أشارت الكتابات النقدية التي ترددت حديثاً في الجامعات الأمريكية إلى أن السبب الرئيس لعدم كفاية التدريس في الجامعات الأمريكية هو أن أعضاء هيئات التدريس لم يُعدّوا للتدريس (مرسي، 1992). ويصدق هذا النقد على كثير من مؤسسات التعليم العالي المعاصرة في مختلف دول العالم.

انطلاقاً من هذا المبدأ بدأت الجامعات في الغرب، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، العمل على إعداد البرامج التي تسمح بتأهيل أساتذة التعليم العالي وتحسين أدائهم وتنمية كفاياتهم التدريسية والمهنية وتطويرها في أثناء القيام بعملهم، وهو ما يُعرف اصطلاحاً بالتدريب في أثناء الخدمة In-Service Training. وتنوع أساليب

تحسين أداء الأستاذ الجامعي في أثناء الخدمة وتعدد. ومن أهم هذه الأساليب ما يعرف اصطلاحاً بالأساليب الذاتية والأساليب المهنية (راشد، 1988).

5.5 بيئة التعلم

إن تحديات العصر الحالي تفرض على مؤسسات التعليم العالي استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ليكون المتعلمون قادرين على الاستفادة مما توفره الوسائط والأدوات التقنية، مما يمنحهم فرصاً لتحديد ما يودون تعلمه وكيفية تعلمه والتقنيات التي يرغبون في استخدامها لتحقيق التعلم الأفضل.

فالتكنولوجيا وإدارتها باتت تحيط بالمتعلمين وتكاد تكون متوفرة للجميع. وتمتلك مهارات استخدام هذه الأدوات شرائح واسعة منهم، وحرى بنا استخدامها في مؤسسات التعليم العالي لتسهيل تعلم الطلاب.

إن استخدام التكنولوجيا التعليمية الحديثة يسهم في تعليم الطلاب بطرق مبتكرة كاستخدام الحقائق الإلكترونية والتي تجعل التعلم أكثر مرونة وأقرب مثلاً. وتعد شبكة الانترنت مصدراً أساسياً من مصادر المعرفة الحديثة يمكن اللجوء إليه بكل سهولة دون قيود الزمان والمكان، حيث يمكن للطلبة الدخول على المواقع في الشبكة والحصول على معلومات تدعم عملية تعلمهم وتساعدهم للقيام بواجباتهم المدرسية داخل بيئة الصف المدرسي وخارجها.

لقد أتاحت تكنولوجيا شبكات الإنترنت إدخال نظام التعليم المفتوح الذي يتضمن إجراءات تجعل من الممكن للفرد أن يتعلم بالزمان والمكان والسرعة بما يتلاءم مع ظروفه ومتطلباته، مما يتيح فرصاً أكثر للتعلم ويتخطى الصعوبات الناتجة عن البعد الجغرافي أو الالتزامات الشخصية للفرد وظروفه المعيشية والاجتماعية. ويعتبر هذا النمط من التعليم الجامعي من الوسائل المتاحة لتلبية حاجات السوق المتطورة والمتغيرة ولتلبية حاجات المتعلمين أيضاً، كما يوفر فرصاً للتعلم المستمر (رونري 1992). إن هذا النمط من التعليم يجب أن يترافق مع ضوابط وشروط في تطبيق معايير الجودة وضمان النوعية في أداء مؤسسات التعليم العالي المعنية.

6. تجربة ناهجة في التعليم العالي في لبنان - المعهد الجامعي للتكنولوجيا:

شهد لبنان، خلال سنوات الحرب، غياباً للتفاعل بين مؤسسات سوق العمل والمؤسسات التربوية والتعليمية، في فترة شهد العالم خلالها، ولا يزال، طفرات معرفية

وتكنولوجية، كان لها بالغ الأثر على تطور انماط اقتصادية واجتماعية، فنشأت هوة، من جهة، بين الإعداد الأكاديمي والمهني، ومتطلبات سوق العمل، ومن جهة أخرى، بين أهداف ومضامين المناهج واحتياجات مجتمع المعرفة.

بعد الحرب، وفي انطلاقة مشاريع إعادة البناء والإنماء، اعتمدت توجهات لإدخال التعليم الجامعي التكنولوجي في منظومة التعليم العالي في لبنان، وقد بادر رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري بإجراء عملي لتشجيع هذا التوجه ودعمه، بإنشاء معهد جامعي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية وبالتعاون مع الحكومة الفرنسية ومع مؤسسة الحريري. وقد وضع الرئيس الحريري بتصرف هذا المعهد، من ملكه الخاص، أرضاً ومباني في مدينة صيدا. وقد سبق إنشاء هذا المعهد إجراءات تمهيدية، حيث وضعت لجنة من الاختصاصيين تصوراً لمستوى الاحتياجات الأكاديمية المرتبطة بالمشروع، وفقاً للواقع اللبناني والإقليمي، وتم في ضوءه، اختيار إطار الاختصاصات والآليات التربوية للإعداد الأكاديمي والتطبيقي المطلوب.

1.6 أهداف إنشاء المعهد الجامعي للتكنولوجيا وتنظيمه ومميزات الإعداد فيه

حددت أهداف إنشاء المعهد بإعداد كوادر تكنولوجية، بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية المعنية، تكون قادرة على:

- الانخراط مباشرة في مؤسسات سوق العمل لأداء مهمات ذات طابع تطبيقي
- التكيف مع محيط فني متعدد المجالات
- متابعة المستجدات التكنولوجية والعلمية.

وضعت تنظيمات إدارية وأكاديمية خاصة بهذا النوع من مؤسسات الإعداد في التعليم العالي، صدرت بالمرسوم رقم 8741 / 96 (إنشاء معهد جامعي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية) والمرسوم 8864 / 96 (تحديد الشروط والمعايير لإنشاء معهد جامعي للتكنولوجيا) وهي تلخص في ما يأتي:

- للمعهد مجلس إدارة يضم ممثلين عن الهيئات المؤسسة وعن مؤسسات اقتصادية وإنمائية. وللمعهد مجلس علمي يضم المسؤولين الأكاديميين فيه وخبراء.
- يعمل المعهد في إطار نظام مرن من حيث التسيير الإداري والأكاديمي وتطوير المناهج وتوزيع الدروس والعلاقة مع مؤسسات التدريب (أجريت خلال 10

سنوات في المعهد الجامعي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية خمسة تعديلات وتطويرات للمناهج وثلاثة تعديلات على نظام الدراسة والامتحانات).

- اعتمدت برامج دراسية مدتها ثلاث سنوات تؤول إلى دبلوم جامعي للتكنولوجيا، إجازة جامعية في إطار النظام الجديد، في اختصاصات مفتوحة المجالات polyvalent ، خلافاً لما هو متعارف عليه في مستوى في التعليم المهني والتقني (TS) الذي يعتمد تخصصاً ضيقاً يستكمل مسار المرحلة الثانوية التقنية والمهنية.

- اعتمد في العديد من المقررات (حوالي 70 % من عدد المقررات المطلوبة) توزيع الحصص على دروس نظرية وأعمال موجهة (TD) وأعمال تطبيقية (TP) وتوزيع للطلاب على شعب محدودة العدد في دروس TD و TP لضمان فاعلية أعلى للتدريس. مع الإشارة إلى أن الأعمال التطبيقية TP تشكل ما يقارب 40 % من الساعات المقررة في المنهاج.

- اعتمد نظام تدريس كثيف مقارنة مع التدريس الجامعي التقليدي: حوالي 2400 ساعة تدريس في الاختصاص، خفضت حالياً إلى ما دون 2200 ساعة في إطار فلسفة نظام الأرصدة والمقررات LMD، إضافة إلى مشروع تخرج وفترات تدريب لمدة 20 أسبوعاً وزيارات ميدانية للمؤسسات ولمواقع العمل.

- وزعت المقررات التعليمية على مقررات عامة أساسية، ومقررات داعمة للاختصاص ومقررات تخصصية موزعة على محاور الاختصاص لا تقل نسبتها عن 60 % من المنهاج.

- يؤمن التعليم هيئة تعليمية تضم أساتذة جامعيين متخصصين وجامعيين من ذوي الخبرة المشهود لها في سوق العمل، خاصة في الأعمال التطبيقية، مما يوفر تواصلاً عملياً بين مضامين الإعداد والمطلوب في سوق العمل.

مع الإشارة إلى أن اعتماد إطار نظام LMD بالمعهد الجامعي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية، وصدور مرسوم رقم 2225 تاريخ 11 / 6 / 2009 الذي ينظم القواعد العامة لهذه الدراسة فتح المجال لإسداء الدراسات ومنح شهادات الماستر المهنية في المعهد.

2.6 موجز عن الاختصاصات في المعهد الجامعي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية

1 - اختصاص هندسة مدنية أبنية وأشغال عامة:

- يستجيب هذا الاختصاص للحاجات الناشئة عن تنوع النشاطات في قطاع الأبنية والأشغال العامة، بإعداد اختصاصيين قادرين على القيام بالمهام التالية:
- الدراسات الإنشائية ودراسات التربة وأعمال المساحة والرسم الهندسي وحساب الكميات والكلفة.
 - دراسة شبكات الطرق والمياه والصرف الصحي والأمطار والقيام بدراسات بيئية.
 - استخدام تقنيات الكمبيوتر والبرامج المتخصصة في أعمال الهندسة المدنية.
 - التجهيز الفني للمباني والمنشآت: إنارة، تهوئة، حراريات و طاقة شمسية، عزل حراري وصوتي، تمديدات مائية وصحية...
 - الترميم وإعادة تأهيل المنشآت والأبنية والبنى التحتية وصيانتها.
 - تحضير النشاطات والأعمال في الورش وتنفيذها وإدارتها وتنسيقها.
 - القيام بأبحاث تطبيقية وتجارب على مواد البناء والإنشاءات والتربة.
 - شغل وظائف ذات طابع فني في إطار صناعة مواد البناء والتسويق.

2 - اختصاص هندسة صناعية وصيانة:

يستجيب هذا الاختصاص لحاجات الصناعة الحديثة، حيث تتداخل تقنيات متعددة وذلك بإعداد كوادر فنية كفّية، قادرة على تحمل المسؤولية وعلى التكيف مع محيط فني متعدد المجالات (كهرباء، إلكترونيات، ميكانيك، حراريات، تحكم....) والقيام بالمهام الآتية:

- أعمال التركيب والتصنيع والصيانة والسلامة وحماية البيئة.
- استخدام تقنيات الكمبيوتر والبرامج المتخصصة في الرسم الصناعي وفي حسابات التصنيع
- إنتاج الطاقة وتوزيعها.

- تسويق المعدات ومجال الخدمة بعد البيع.
- القيام بوظائف فنية في مجال ضمان النوعية والمواصفات والمعايير للمنتجات الصناعية.

3 - اختصاص هندسة شبكات المعلوماتية والاتصالات:

- يستجيب هذا الاختصاص للحاجات الناشئة عن التطورات التكنولوجية في قطاعات المعلوماتية والشبكات والاتصالات، وذلك بإعداد اختصاصيين يجمعون بين الإلكترونيات والمعلوماتية والاتصالات والشبكات للقيام بالمهام التالية:
- تركيب أجهزة الاتصالات والشبكات والأنظمة الخاصة بها وتشغيلها وصيانتها وإدارتها.
- المشاركة في مهام معالجة المعلومات والإشارات والبرمجة وتطبيقات البرمجيات
- المشاركة في اختيار وتطوير وتنفيذ الشبكات للمؤسسات وترابطها.
- معالجة المشكلات المتعلقة بالإلكترونيات والمعلوماتية المرتبطة بالشبكات وتطبيقاتها.
- القيام بوظائف في تسويق أجهزة الاتصالات والشبكات والخدمة بعد البيع.

4 - اختصاص المعلوماتية التطبيقية في إدارة الأعمال:

يستجيب هذا الاختصاص للحاجات الناشئة عن الاستخدام الكثيف للمعلوماتية كأداة تكنولوجية فعّالة في كافة المجالات الإدارية والصناعية والخدمية، مما يتطلب لنجاح ونمو المؤسسات، إعداداً تكنولوجياً منهجياً جيداً، لاستخدام الإمكانيات التي توفرها المعلوماتية في الشؤون الإدارية والمالية. تشكل المعلوماتية التطبيقية في هذا الاختصاص جزءاً أساسياً، إضافة إلى مقررات داعمة ليكون المتخرج قادراً على التكيف مع المحيط المهني لتطبيقات المعلوماتية في إدارة الأعمال.

3.6 المتخرجون من المعهد

تجاوز عدد المتخرجين من المعهد الجامعي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية ألف متخرج في السنوات العشر الأخيرة، يحظى إعدادهم باحترام مؤسسات العمل،

يتابع حوالي 35 % منهم دراستهم مباشرة بعد تخرجهم بمستوى الماستر والهندسة والدكتوراه، كما يتابع الباقون دراستهم في إطار برامج خاصة، بموازاة انخراطهم مباشرة في سوق العمل.

إن محصلة هذا التوجه في التعليم الجامعي التكنولوجي محصلة ناجحة، خاصة في تجربة إنشاء المعهد في الجامعة اللبنانية، وتعتبر نموذجاً للتعاون المثمر بين قطاع التعليم العالي الرسمي ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية استجابة لحاجات سوق العمل ومتطلبات مجتمع المعرفة.

7. خلاصة عامة:

في محصلة ما تقدم نستخلص ما يأتي:

- إن الجامعة، في رسالتها ووظيفتها ومهامها وأدائها مرتبطة بشكل وثيق بقضايا المجتمع ومتطلبات نموه وتطوره، تتفاعل معه وتؤثر فيه وتتأثر به، في إطار منظومة متكاملة.
- للجامعة دور أساسي في مجتمعاتنا في حفظ وتعزيز أصالة ثقافتنا وصون هويتنا العربية في ظل الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن العولمة وثورة المعلومات والاتصالات.
- التأكيد على ضرورة تطوير خطط وبرامج التعليم العالي وتحديثها لمواكبة حاجات مجتمع المعرفة، وذلك بوضع وتطوير إطار للمؤهلات والكفايات الأساسية المطلوبة في الخريج الجامعي في عالم متسارع المتغيرات والتطورات، وما يرتبط بهذا الإطار من إعادة النظر في عناصر الإعداد الأساسية، من حيث بيئة التعلم وتوصيف المقررات الجامعية المطلوبة والكفايات المناسبة للأستاذ الجامعي.
- التأكيد على أهمية التركيز على جودة التعليم العالي وضرورة تأطير عملية ضبط النوعية وتحقيق معايير الجودة عبر مؤسسات اعتماد عربية وعالمية.
- ضرورة تطوير أنماط متعددة للتعليم والاستفادة من التكنولوجيا في العملية التعليمية واقتراح الاستفادة من تجربة التعليم العالي التكنولوجي في المعاهد الجامعية للتكنولوجيا التي تتميز بدينامية علاقتها بسوق العمل ومرونة استجابتها لاحتياجاته.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. الشبتي، مليجان معيض (2000). «الجامعات، نشأتها، مفهومها، وظائفها» دراسة وصفية تحليلية» المجلة التربوية، الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.
2. جيدنز، أنطوني (2000). بعيدا عن اليسار واليمين، (ترجمة: شوقي جلال). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (عالم المعرفة).
3. الحميدي، عبدالرحمن سعد وآخرون (1999). أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية. الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
4. راشد، علي (1988). الجامعة والتدريس الجامعي. جدة: دار الشروق.
5. السايح، مصطفى (2008)، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التعليمية. القاهرة: مكتبة النهضة.
6. السمادوني إبراهيم عبد الرافع وأحمد سهام ياسين (2005). تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع. مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر.
7. الشرقاوي، مريم محمد إبراهيم (2002). إدارة المدارس بالجودة الشاملة، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
8. عثمان، عبد المنعم محمد (2000). "مشروع الوثيقة الرئيسية: المعالم الأساسية للمؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين"، ندوة المعالم الأساسية للمؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج التربية، الدوحة: 7 - 10 / 5 / 2000.
9. العكل، إيمان صبري (2001). خدمة الجامعة المبررات المفترضة. رسالة دكتوراه: كلية التربية جامعة المنوفية.
10. عمار، حامد (2000). مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، القاهرة: مكتبة دار الكتاب العربية.

11. كون ، توماس(2003). بنية الثورات العلمية، (ترجمة: شوقي جلال)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
12. مرسى، محمد منير (1992). الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه. القاهرة: دار النهضة العربية .
13. محافظة، سامح (2000). ”أسباب التوتر النفسي لدى عينة من المعلمين الأردنيين العاملين في محافظات الجنوب (الكرك، الطفيلة، معان، العقبة) دراسة ميدانية تحليلية“، المؤتمر التربوي الأول- التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية العلوم التربوية، جامعة مؤتة.
14. شوق، محمود أحمد و سعيد، محمد مالك محمد(1995). تقييم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر «دراسة مقارنة» المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي «الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل». جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي ص149.
15. المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة (2002). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، عمان- الأردن.
16. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية (2004)، المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العالي، ”إستراتيجيات التقويم لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم“، التقويم والجودة الشاملة في التعليم، 15 - 18 / 5 / 2004.
17. الوتار، وفاء والوتار، فاتنة (2008). «الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة». مؤتمر المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، 14 - 17 كانون الثاني.
18. يعقوب، نافذ نايف رشيد (2005). الكفايات المهنية والصفات الشخصية المرغوبة في الأستاذ الجامعي من وجهة نظر طلاب كلية المعلمين في بيشة (المملكة العربية السعودية)، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، المجلد (25)، العدد (1)، ص 102 - 141.
19. يسين، السيد (2000). المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية. القاهرة: مكتبة نهضة مصر.

المراجع باللغة الأجنبية:

Colegrove. D.J. (2000, May). Total quality management at a southwest school district: A case study of practicing educators. **Northern Arizona University**, vol. 60, no11.

Flanagan, A. N. (2001, September). An analysis of the cost structure of public education in the Commonwealth of Kentucky: A study of the decentralized provision of education and the efficiency of school districts. **George Washington University**, vol. 62, no3.

GUNI(2009). **Higher education in the world 3 · New challenges and emerging roles for human and social development**. Co-published by the Global University Network for Innovation (GUNI) and Palgrave Macmillan.

Halsey, A.H. (1997). **Education, culture, economy and society**. Oxford; Oxford University Press.

Holm, N. and Lauritz B. (2001). Challenges for Higher Education Systems. Paper presented at **International Conference on Higher Education Reform**, Jakarta August 15, 2001; online;

<http://www1.worldbank.org/education/tertiary/documents/HE/conference/Indonesia.pdf>

L' **Atlas des civilisations** (2009). Section V : les langues liens de civilisation, Le Monde – La vie pp152–153.]

Rowntree, D. (1999). **Exploring Open and Distance Learning**. London: Kogan Page Limited.

Shannon, T.J. & Shoenfeld, C. (1965). **Community Service in Higher Education**. New York: NY Press.

الارتقاء بالهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي (صيغ التنمية المهنية نموذجا)

أ. د. شاكر محمد فتحي أحمد

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية - جامعة عين شمس
ومدير مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس

تتميز مؤسسات التعليم العالي عن غيرها من المؤسسات التعليمية، بما لها من علاقة مباشرة بجوانب الحياة المختلفة، فضلا عن كون مؤسسات التعليم العالي بمثابة أداة التنمية في المجتمع عالميا وإقليميا ومحليا.

وتواجه مؤسسات التعليم العالي في العالم أجمع عدة تحديات، تغلب عليها الصبغة العالمية أكثر من الصبغة المحلية، نظرا لتوجه معظم دول العالم إلى الأخذ بنظام اقتصادي مؤسس على المعرفة والمنافسة والجودة والتميز والتكنولوجيا الفائقة.

وهناك تأكيدات على أن أبرز هذه التحديات ما يتمثل في اطراد معدلات التقدم التكنولوجي، والانفتاح الإعلامي والثقافي والحضاري والعالمي، والمنافسة العالمية، والتوجه إلى التعليم العالي للجماهير Mass Higher Education، وحاجة سوق العمل إلى وظائف مهنية وأكاديمية دقيقة، والمطالبة بمؤسسات تعليم عال عابرة للقارات والمحيطات.

وإزاء هذه التحديات من الطبيعي أن تصبح مؤسسات التعليم العالي مطالبة ببذل مزيد من الجهد، وامتلاك مقومات التطوير المستمر، وتجويد أدائها. وذلك بهدف زيادة

فعاليتها في تحقيق أهدافها، وضمان زيادة قدراتها التنافسية، التي تؤهلها بالفعل إلى التفوق والتميز.

ويعتبر الارتقاء بالهيئة التعليمية أحد أهم السبل المعاصرة لضمان تحقيق تفوق مؤسسات التعليم العالي وتجويد أدائها وتميزها، بحيث أن يركز الارتقاء بالهيئة التعليمية في التعليم العالي على ديمومة التطوير وقيادة البيئة التعليمية المتغيرة لهذا التعليم على اعتبار أن شهرة مؤسسات التعليم العالي وقوة سمعتها إنما تستمد من رفعة شأن أعضاء هيئة تدريسها وحسن أدائهم لمهامهم على نحو فعال.

وبناء على ما سبق، ومن منطلق أن الارتقاء بالهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي (التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس) في معظم دول العالم أحد أهم السبل التي يمكن أن تسهم في الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي وتميزها، يمكن أن نتحدد أسئلة الدراسة فيما يلي:

1 - ما المنظور المعاصر للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي؟

2 - ما أبرز صيغ التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي في بعض الدول الأجنبية؟

3 - ما أبرز صيغ التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي في بعض الدول العربية؟

4 - ما إطار العمل المقترح للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية؟

وتهدف الدراسة أساساً إلى اقتراح إطار عمل للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بما يلائم طبيعة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي وأيضاً المنظور المعاصر للتنمية المهنية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف عدة خطوات منهجية إجرائية، تتمثل في تحليل المنظور المعاصر للتنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي من ناحية، وتحليل أبرز صيغ التنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي في بعض الدول الأجنبية من ناحية وبعض الدول العربية من ناحية ثانية، واقتراح إطار عمل لتنمية أعضاء هيئة تدريس التعليم العالي في الوطن العربي مهنية من ناحية ثالثة.

القسم الأول: المنظور المعاصر لتنمية أعضاء هيئة تدريس التعليم العالي مهنيا:

أوضحت المعرفة من أهم العوامل المؤثرة والمحددة لقيام ما يطلق عليه اسم مجتمع المعرفة، هذا المجتمع الذي يعتمد على الحصول على المعرفة، وإستثمارها بكفاية، وتسخيرها لتحقيق أهداف محددة، وأيضا إنتاج المعرفة، الأمر الذي يتسنى معه زيادة قدرته على التقدم والمنافسة في عصر الألفية الثالثة، الذي يتميز بالصراع السياسي والاقتصادي والعلمي والثقافي.

ومن الجدير بالذكر أن الثورة الإلكترونية أفضت إلى قيام مجتمع معرفة إلكتروني، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أسبق دول العالم في وطّح المبادئ الأولى لتأسيس هذه المعرفة، ثم تبعتها أوروبا، فبدأت منذ قمة لشبونة في مارس 2000 تخطط لتصبح أكبر قوة تنافسية، وأن يصبح اقتصادها أقوى اقتصادات العالم، باعتمادها على المعرفة الإلكترونية، فوضعت خطة مستقبلية تعرف (بخطة العمل لأوروبا الإلكترونية لعام 2002)، وترتب على ذلك ازدياد الاعتماد على الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية، حيث تفوقت أوروبا على أمريكا فوضعت لنفسها أهدافا طموحة في بعض المجالات المهمة، مثل التعليم والتدريب والحكومة الإلكترونية، وإقامة مشروعات ثقافية ترمي إلى إنتاج وابتكار أفكار جديدة، تسهم في قيام ذلك المجتمع، وإعداد الأجيال للعصر الرقمي، وللعمل في مجالات اقتصاديات المعرفة، والتجارة الإلكترونية العالمية والحكومة الإلكترونية.⁽¹⁾

والملاحظ أن مجتمع المعرفة يتميز بعدة أمور من بينها: توافر مستوى عال من التعليم، وتنامي قوة العمل التي تمتلك المعرفة وتستطيع استثمارها، والقدرة على الإنتاج باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتحول مؤسسات المجتمع إلى منظمات ذكية، فضلا عن وجود مراكز بحوث ومؤسسات تعليمية قادرة على إنتاج المعرفة والاستفادة من الخبرات المتراكمة.

ويفرض ما سبق على مؤسسات التعليم العالي مهمة استثمار المعرفة وإنتاجها بما يحقق التنمية الشاملة للمجتمع، وتعتبر التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس أحد سبل التعليم العالي لإنجاز هذه المهمة على النحو المأمول ويستتبع ذلك بالضرورة أن تتسم التنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي بطبيعة خاصة، تتسق مع طبيعة مجتمع المعرفة، يمكن تبيانها مما يلي:-

1 - المفهوم:

تعددت تعريفات التنمية المهنية Professional Development لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، نظراً إلى تعدد الرؤى حول ماهية هذه التنمية المهنية وكيفية ارتباطها بمجتمع المعرفة، وذلك على الرغم من وجود قواسم مشتركة بين هذه الرؤى وتلك التعريفات ويفيد في هذا المجال استعراض بعض هذه التعريفات.

فالبعض يعرف التنمية المهنية على أنها العمليات والأنشطة المصممة لزيادة المعرفة المهنية، والمهارات والاتجاهات الخاصة بالأفراد حتى يستطيعوا العمل على زيادة تعلم الطلاب، وبالتالي تتضمن تعلم كيفية إعادة تصميم البنى والثقافات التعليمية، ومن ثم يمكن تحديد السمات العامة للتنمية المهنية فيما يلي:⁽²⁾

— التنمية المهنية عملية مقصودة.

— التنمية المهنية عملية مستمرة.

— التنمية المهنية عملية منظمة.

والبعض الآخر ينظر إلى التنمية المهنية على أنها مجموعة من العمليات التي تبدأ بتحديد احتياجات الأفراد وتحليلها، ثم تصميم البرامج الملائمة لتلك الاحتياجات، ثم يلي ذلك تطبيق البرامج المصممة، ثم مراقبة أثرها على الأفراد، وأخيراً تقويمها لمعرفة جدواها، ونقاط الضعف والقوة فيها، ومن ثم فهي عملية متصلة ومستمرة.⁽³⁾

وفي هذا السياق تذكر الأدبيات أن التنمية المهنية هي عملية مستمرة لكل الأعضاء لتمكينهم من أداء أعمالهم وأدوارهم بكفاءة وسرعة، وكذلك تمكينهم من بناء قدراتهم لمواجهة المستقبل.⁽⁴⁾

وتشير بعض الأدبيات إلى أنه يمكن النظر إلى التنمية المهنية على أنها الفرص المقدمة إلى التربويين لتنمية مهاراتهم المعرفية وميولهم، بهدف تحسين فاعليتهم داخل فصولهم ومنظمتهم، أو هي أي نشاط من شأنه أن ينمي مهارات الفرد ومعارفه وخبراته وغيرها من السمات التي يمتلكها المعلم أو التربوي.⁽⁵⁾

كما يقصد بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس أنها «عمليات تهدف إلى تغيير مهارات ومواقف وسلوك أعضاء هيئة التدريس لتكون أكثر كفاءة وفعالية لمقابلة حاجات الجامعة والمجتمع، وحاجات أعضاء هيئة التدريس أنفسهم». والذي يقوم بتلك العمليات أو

الجهود المقصودة هي الجامعة أو الكلية أو غيرها من المؤسسات المهنية لتنمية عضو هيئة التدريس مهنيًا بما يمكنه من تحقيق وظائف الجامعة أو الكلية. فالتنمية المهنية تمكن عضو هيئة التدريس من القيام بمسؤولياته الثلاث، وهي: (6)

1. مسؤوليته أمام نفسه كعالم أو أكاديمي والتي تتطلب أن يحقق تقدماً في مجاله المعرفي وتحسين كفاياته والاستمرار في التنمية والتحسين.

2. مسؤوليته أمام مؤسسته والتي تتطلب من الأكاديمي الإجابة في مجالات التدريس والبحث والإدارة وخدمة المجتمع.

3. مسؤوليته أمام المجتمع والتي تتطلب من الأكاديمي أن يستجيب لمشكلات وحاجات المجتمع الذي أعطاه الكثير.

والنظرة المدققة لهذه التعريفات تقود إلى استخلاص عدة سمات عامة للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، تتمثل في كونها عملية:

* مقصودة ومخطط لها من قبل مؤسسات التعليم العالي أو عضو هيئة التدريس ذاته، من أجل زيادة نموه مهنيًا.

* مستمرة وملازمة لعضو هيئة التدريس طوال مساره الوظيفي، منذ بدايته حتى نهايته.

* منظمة وليست ارتجالية، فهي تعتمد على المنهج في تحديد الاحتياجات المهنية لعضو هيئة التدريس وكيفية تلبيتها.

* هادفة إلى تحسين أداء عضو هيئة التدريس في كافة الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية.

* شاملة، حيث تمد عضو هيئة التدريس بكل ما هو جديد في مجال تخصصه، وتمكنه من أساليب التدريس الجامعي الفعال.

* ذات استشراف مستقبلي، حيث ترتبط التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس في التعليم العالي بمساره الوظيفي المستقبلي فضلاً عن تركيزها على امتلاك فنيات تأدية دوره المستقبلي.

2 - الأهداف:

بناء على مفهوم التنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي سالف الذكر،
تحدد أهداف هذه التنمية بما يحقق متطلبات مجتمع المعرفة. وقد أوضحت الأدبيات
هذه الأهداف بصياغات متعددة.

فبعض الأدبيات ترى أن التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم
العالي تهدف إلى ما يلي: ⁽⁷⁾

- تنمية شعورهم بجدوى وأهمية العمل الذي يقومون به.
- تمكينهم من القيام بالعمل بقدر من الكفاية، تلك الكفاية التي تمكنهم من
الحصول على تغذية مرتدة إيجابية، والتي تكون لازمة لتحقيق أعلى قدر
ممكن من الرضى الوظيفي وزيادة دافعتهم نحو القيام بالعمل.
- مساعدتهم على التوقع والاستعداد التام للتغيرات التي تحدث لوظائفهم
وتتطلب الاستجابة لها.
- تشجيعهم على الشعور بالرضى الناتج عن قدرتهم على الاستجابة للتغير
في مجال وظيفتهم.
- تنمية شعورهم بالاستعداد والمنافسة والإسهام بفاعلية في تنمية
مؤسساتهم.

ومن ثم فإن عضو هيئة التدريس الحاصل على برامج التنمية المهنية يكون قادرا
على: ⁽⁸⁾

- تكوين خلفية معرفية كاملة عن مهنته ومجالاتها المتعددة مثل المجال
التدريسي والبحثي، بجانب تنمية قدرته على التعلم.
- تكوين خبرة كاملة عن عمله كمعلم.
- تحديد المشكلات وإصدار ردود أفعال بشأنها.
- إصدار أحكام موضوعية على المشكلات المحيطة.
- التعاون مع الآخرين من الإداريين والزملاء من أعضاء هيئة التدريس
والطلاب.

- تنمية المجتمع المحلي المحيط بجامعته.
- العمل الجماعي.
- كما تهدف التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس إلى ما يلي: ⁽⁹⁾
 - تمكينهم من استكشاف أفضل الطرق للقيام بالعمل.
 - زيادة وعيهم بالاتجاهات التكنولوجية الحديثة والفائدة في المجتمع.
 - تمكينهم من أن يصبحوا أشخاصاً مؤثرين في مكان عملهم.
 - تمكينهم من مساعدة الآخرين والتأثير فيهم وقيادتهم.
 - تمكينهم من الثقة بأنفسهم وقدراتهم الشخصية.
 - تمكينهم من الحصول على وظيفة مجزية، ومساعدتهم في الوقت نفسه على تحقيق طموحاتهم.
- ويلخص البعض أهداف التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس فيما يلي: ⁽¹⁰⁾
 - تحقيق التنمية والتكامل لهم، وتحقيق أكبر قدر من التغيير في شخصياتهم.
 - تحقيق التواصل بينهم وبين منظماتهم، إذ يرتبط الفرد دائماً بالمنظمة عن طريق جهوده في تحسينها.
 - تمكينهم من تحسين وتطوير أنفسهم من خلال تحديد احتياجاتهم واحتياجات منظماتهم.
 - التحسين المستمر لمنظماتهم ولأنفسهم، وتحقيق التطوير والتغيير اللازمين لمواجهة احتياجات المستقبل.
- وعليه فإن الوحدة/ الهيئة المسؤولة عن التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس تهدف إلى ما يلي: ⁽¹¹⁾
 - رفع مستوى المهارة عند عضو هيئة التدريس في مجال التدريس.
 - رفع مستوى المهارة عند عضو هيئة التدريس في مجال البحث العلمي.

- رفع مستوى المهارة عند عضو هيئة التدريس للقيام بمهارة الإدارة وخدمة المجتمع.
- اكتساب المعلومات اللازمة عن المؤسسة التعليمية من حيث أهدافها وتنظيمها ودورها في تقدم المجتمع.
- اكتساب المعلومات اللازمة للتعامل مع مستحدثات تكنولوجيا التعليم والتعلم واستخدامها في التعليم الذاتي والتعليم المستمر.
- اكتساب المعلومات والمهارات عن التقويم وبناء وسائله الحديثة وتقنياتها واستخدامها، وما يمكن الاستفادة منها في تطوير الامتحانات.
- توفير المناخ المناسب لأعضاء هيئة التدريس للتعرف على قدرات وتجارب بعضهم البعض من خلال تبادل الآراء والمناقشات.
- دعم تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس والمؤسسات العلمية الأخرى.

إن استقراء أهداف التنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي سالفه الذكر تؤكد أن هذه الأهداف تتنوع فيما بين أهداف ذاتية (خاصة بعضو هيئة التدريس ذاته) مثل تنمية الشعور بجدوى العمل والتمكن منه، وأهداف إنسانية مثل التعاون والتواصل مع الآخرين، وأهداف مؤسسية مثل تنمية المؤسسات التعليمية وتلبية احتياجاتها.

وفي ذات الوقت فإن هذه الأهداف تحمل في طياتها مفردات مجتمعة المعرفة، مثل توقع التغير والاستعداد له والمنافسة والتكنولوجيا الفائقة والتعلم الذاتي والتعليم المستمر.

3 - الأساليب:

تتعدد أساليب التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، ومنها: (12)

- الحلقات التدريبية.
- التعلم في مواقع العمل من أصحاب الخبرات السابقة.
- القراءة الذاتية وحضور المحاضرات.

- التعلم الذاتي والتعلم المفتوح.
- التعلم من المواقف الحياتية خارج مواقع العمل.
- البناء على الخبرات السابقة للفرد.

كما يرى البعض أن أساليب التنمية المهنية تعدد لتشمل لجان تطوير المقررات Curriculum Development Committees، وجماعات الدراسة المهنية Professional Study Groups، وجلسات التدريب، ومراقبة العمل، وبرامج التدريب في أثناء الخدمة، والبورتلfolio المهني Professional Portfolio، والمقررات الرسمية داخل الكليات والجامعات، والأنشطة البحثية. كما تتنوع هذه الأساليب ما بين أساليب يعتمد فيها الفرد على نفسه مثل البورتلfolio المهني Professional Portfolio، وأساليب أخرى تعتمد على تبادل الخبرات مثل جلسات التدريب.⁽¹³⁾

ويجمل البعض الآخر أساليب التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في نوعين هما:⁽¹⁴⁾

* الأساليب الذاتية:

- وتقع مسؤولية تنفيذ هذه الأساليب على عضو هيئة التدريس نفسه، فعليه:
- تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو مهنته العلمية والتربوية بحيث يؤدي ذلك إلى رضاه عن عمله وسعادته به.
- الطموح الشخصي للأستاذ: يتوقف نمو الأستاذ الجامعي مستقبلا على طموحه الشخصي وقابليته للتقدم ومدى تأثره بالتشجيع وبعوامل التطور المحيطة به، وعلى المستوى العلمي والتربوي والثقافي الذي يود الوصول إليه، وعلى قدرته على رؤية نواحي القوة والضعف لديه. وعلى الأستاذ الجامعي الذي يريد أن تصل كفاياته المهنية والتدريسية إلى درجات عالية أن يوسع من طموحاته الشخصية بما يجعله دائما على قناعة أن هناك مستوى أعلى مما هو فيه، ويجب عليه الوصول إليه. وللوصول إلى ذلك المستوى عليه أن يدرب نفسه على قابلية التقدم في عمله.
- الاطلاع الواسع: إن الاطلاع الواسع للأستاذ الجامعي عامل أساسي وهام لنموه العلمي والثقافي. فمما لاشك فيه أن مهنة التدريس الجامعي تتطلب

التثقيف الذاتي للأستاذ. ويشمل الاطلاع هنا مجالات التخصص كما يشمل أيضاً مجالات الثقافة المختلفة، فهي تتيح له فرصاً واسعة للنمو المهني.

* الأساليب المهنية:

إن تنمية وتطوير كفايات وفعالية عضو هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي تقتضي تنمية وتحسين أساليبه المهنية كمعلم ومرّب في المقام الأول. كما ظهر أسلوب آخر من أساليب التنمية المهنية، وهو أسلوب «تدريب المدربين» Train The Trainer، وهو عبارة عن إدخال أعضاء هيئة التدريس في مجال العمل والتدريب، حيث يطلب من أحد أعضاء هيئة التدريس الاجتماع بزملائه الآخرين. وقيادة إحدى ورش العمل والقيام بتدريبهم على التمكن من بعض المهارات التدريسية، وبعد ذلك يكون المتدربون أنفسهم مدرّبين لغيرهم من زملاء العمل فيما تدربوا عليه من قبل.⁽¹⁵⁾

يلاحظ من مراجعة أساليب التنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي تنوعها فيما بين أساليب ذاتية وأساليب مؤسسية وهذا اتساق مع أهداف التنمية المهنية الذاتية والمؤسسية وتنوع هذه الأساليب مفيد في تلبية متطلبات مجتمع المعرفة.

ومن اللافت للنظر أن أساليب التنمية المهنية سالفة الذكر من الممكن أن تندمج معاً في عدة أشكال أو صيغ تبناها الدول في إنتاجها تنمية أعضاء هيئة تدريس التعليم العالي مهنيّاً.

وعليه فإن هناك عدة صيغ تنتهجها دول العالم من أجل تنمية أعضاء هيئة تدريس التعليم العالي مهنيّاً. ومن المفترض أن تستهدف هذه الصيغ مواكبة طبيعة مجتمع المعرفة وأيضاً الجانب الذاتي لعضو هيئة التدريس.

القسم الثاني: صيغ تنمية أعضاء هيئة تدريس التعلم العالي مهنيّاً في بعض الدول الأجنبية:

تعدد صيغ التنمية لأعضاء هيئة التدريس التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في الدول الأجنبية، وربما من أبرز هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا وتايلاند.

وعليه فقد تم اختيار صيغة واحدة لتنمية أعضاء هيئة تدريس التعليم العالي مهنيّاً من كل دولة من الدول الأجنبية الأربع المشار إليها سابقاً.

1 - مركز التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس - جامعة «كنت» بولاية أوهايو الأمريكية:

Faculty Professional Development Center – Kent University State – Ohio State

تلخص رسالة المركز في دعم أعضاء هيئة التدريس بالكلية في مجالات عملهم المختلفة مثل البحث العلمي، وعملهم المهني بالمجال التدريسي للطلاب، يضاف إلى ذلك أنشطتهم الإبداعية المتعددة والخدمات التي يقومون بها، إضافةً لأعمالهم المعتادة، ويمكن تلخيص الهدف الأساسي طويل الأمد للمركز في المساهمة في إعداد مجتمع من العلماء والباحثين، ويمكن تفصيل ذلك الهدف بالنظر إلى أنشطة المركز، والتي تشمل توفير فرص التنمية المهنية لجميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، تلك الفرص التي تساعد على مواكبة التغيرات الحادثة بالعالم. ويقدم المركز باستمرار إعلانات ودعوات مستمرة عن الفرص المتاحة لأعضاء هيئة التدريس لتنميتهم مهنيًا، وباختصار يسعى المركز إلى تقديم تنمية وظيفية طويلة الأجل لأعضاء هيئة التدريس، وإثراء البحوث العلمية التي يقومون بها.

ويقدم المركز خدماته إلى أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والإداريين، ويعمل المركز تحت لواء الجامعة، وبالتعاون مع مجلس التنمية المهنية Professional Development Council، ذلك المجلس الذي يقرر سياسات العمل التي يسير المركز وفقاً لها، كما يوصي بتقديم بعض البرامج لأعضاء هيئة التدريس، ويوفر القيادات اللازمة لمجموعات العمل بالمركز، ويتيح فرص التعاون بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من مختلف التخصصات.⁽¹⁶⁾

ويقدم المركز خدماته في عدة مجالات أساسية، هي:⁽¹⁷⁾

- * التواصل عبر الشبكات والدعم المتصل لفرص التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- * الإعلان عن الفرص المتاحة لتنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- * تقديم الدعم لأعضاء هيئة التدريس في مجال عملهم، سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المجموعات وزملاء العمل، وذلك من أجل إثراء فرص التنمية المهنية لأعضاء وتحقيق التطور والتنمية على المستوى طويل الأمد، وقصير الأمد.

ويقدم المركز عددا من البرامج التدريبية لأعضاء هيئة التدريس مثل برنامج التدريس للعلماء Teaching Scholars، وفيه يتم التأكيد على إثراء تعلم الطلاب، والقيام بالمشروعات العملية التعاونية لدعم أسلوب العمل التعاوني، ويقوم جميع المشاركين بالتعاون مع بعضهم البعض من أجل تحقيق النجاح للمشروع البحثي.⁽¹⁸⁾

كما يقدم المركز عددا من البرامج الأخرى، والتي منها مجتمعات التعلم، وعضو هيئة التدريس الجديد، ومجموعة من ورش العمل عن استخدام التكنولوجيا الحديثة، وكيفية تنمية حديثي التخرج لمساعدتهم على الاندماج في سوق العمل.⁽¹⁹⁾

بالإضافة إلى ذلك، يقدم المركز مجموعة من الاستشارات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، منها: استشارات حول أفضل الممارسات والأدوات المستخدمة في تقييم الطلاب، استخدام التكنولوجيا التعاونية داخل قاعات المحاضرات، تصميم المواقع الإلكترونية، وغيرها من الخدمات التي من الممكن أن تثرى عمل عضو هيئة التدريس داخل قاعات الدراسة.⁽²⁰⁾

2 - ورش عمل وبرامج للتنمية المهنية: ⁽²¹⁾

تعقد جامعة توسكوبا بهوكايدو: University of Tsukuba باليابان مجموعة من ورش العمل لتحقيق التنمية المهنية لصغار الباحثين، ويعد المركز الدولي لجامعة توسكوبا هو المسؤول عن عقد البرنامج وتنظيمه، وتقديم تفاصيل عنه للمشاركين فيه، وتحتوي ورشة العمل الأولى المعنونة « ورشة العمل الدولية عن التنمية المهنية لصغار الباحثين » على مجموعة من الموضوعات كالتالي:

- * عمل واستخدام المؤشرات Rubrics.
- * تقديم البحث من خلال العرض الشفهي والتحريري.
- أما ورشة العمل الثانية، والمعنونة «مداخل جديدة للتعليم العام والتنمية المهنية» فتحتوي على:
- * الكتابة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس القادم.
- * التحديات التي تواجه إنشاء نظام للتدريب عن بعد في التعليم العالي.
- * خبرة العام الأول في الجامعات اليابانية، وتنمية خبرة العام الأول لدى الباحثين الصغار.
- * تنمية وتحسين التعليم العام وفقاً لمعايير جامعة توسكوبا.

وتهدف ورش العمل إلى تحقيق ما يلي:

- * تهيئة أعضاء هيئة التدريس وصغار الباحثين نشر أعمالهم بنجاح.
 - * إعداد أعضاء هيئة التدريس القادمين لاستخدام مقاييس عادلة لتقويم الطلاب.
 - * تمكين أعضاء هيئة التدريس من استخدام مهارات الكتابة الصحيحة لعرض أعمالهم بكفاية.
 - * إشراك أعضاء هيئة التدريس في عمليات تحسين وتنمية الجامعة.
- وتقدم البرامج في أشكال متعددة لتتلاءم مع أوقات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، فهناك:

- **برنامج مختصر:** ويتم لمدة يوم واحد أو يومين حسب محتوى البرنامج التدريبي، ويركز على أهم النقاط المكونة للبرنامج التدريبي، وهو يختص بمساعدة عضو هيئة التدريس على أن يكونوا ناجحين في مهام محددة من جملة المهام المكلفين بها.
- **برامج (سلسلة من برامج) التنمية المهنية:** وهي عبارة عن سلسلة من البرامج التي تعقد شهرياً وتستخدم المناقشات وورش العمل التي تهدف إلى توفير فرص أعمق لأعضاء هيئة التدريس لتعلم مجالات التدريس والتأقلم مع الحياة الأكاديمية ومتطلباتها.
- **مقرر خاص بالتدريس الجامعي:** وهو عبارة عن مقرر يمد كل مشترك فيه بمعرفة متعمقة عن المقرر الدراسي الذي سيقوم بتدريسه في المستقبل، ويضم البرنامج مجموعة من المفاهيم الخاصة بالتدريس والتعلم، والأسس الرئيسة لتصميم البرنامج التدريبي. وأهم المهارات العملية المصاحبة للبرنامج، ويستمر البرنامج لمدة عام دراسي كامل، ويوجه للهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس أو المعيدين المعينين حديثاً بالجامعة.

3 - برنامج لتنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيًا:

تقدم جامعة «تشارلز داروين» - أستراليا Charles Darwin University برنامجا عاما لتنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وذلك على النحو التالي: (21)

أهداف البرنامج:

تمكين أعضاء هيئة التدريس الذين يسعون إلى تحسين قدراتهم التدريسية من أن تكون لديهم الفرصة لـ:

- * إنجاز البحوث.
- * الحصول على مجموعة من الكفايات البحثية.
- * اكتساب مهارات فنية ومهنية إضافية.
- * اكتساب أو تنمية بعض المهارات والقدرات الخاصة بالفرد، والتي لها قيمة كبيرة في مجال الأعمال والتجارة.
- * اكتساب وتنمية المهارات الإدارية والقيادية، والتي من شأنها أن تضيف قيمة كبيرة للجامعة والعاملين بها.
- * تحسين المعايير المهنية بما في ذلك الخبرات العملية في مجال التكنولوجيا.
- * الاطلاع على كافة الكتب المتاحة لتحقيق أعلى قدر من الاستعداد لتحقيق التحسين والتطوير بالجامعة.

كما يسهم البرنامج في زيادة قدرة أعضاء هيئة التدريس في مجال التدريس والتعلم، والبحث العلمي، وتحسين المجتمع وتطويره، والمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة. ويستخدم البرنامج مدخل حضور المؤتمرات في مجال موضوعات البرنامج التدريبي، وتتراوح مدة البرنامج ما بين 5 - 6 شهور، يتخللها حضور المؤتمرات العلمية ذات الصلة بموضوع البرنامج.

ويقدم البرنامج لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وتعتبر الجامعة مسؤولة عن تقديمه للأعضاء المقيدين بها، حيث يعتبر قسم الإرشاد Counseling Department الموجود بالجامعة مسؤولاً عن إمداد أعضاء هيئة التدريس بتفاصيل عن البرنامج ومواعيده ومحتواه.

4 - برنامج تشاركي للتنمية المهنية: (23)

تنظر كلية إدارة الأعمال بجامعة شيانج ماي - تايلاند: Chiang Mai University - Thailand وهيئة التعليم العالي Commission of Higher Education، ووزارة التربية

والتعليم بتايلاند، والمعهد الآسيوي للتكنولوجيا Asian institute of Technology، إلى أعضاء هيئة التدريس على أنها أفضل الموارد البشرية المتاحة للتعليم العالي، وعلى هذا تشترك كل هذه الهيئات في عقد برنامج تدريبي عن مهارات التنمية المهنية في مجال البحث في إدارة الأعمال لأعضاء هيئة التدريس، وذلك لبناء مجموعة من المهارات البحثية لدى الباحثين، بالإضافة إلى تحقيق فهم عميق للمهارات الضرورية اللازم توافرها ونقلها لأعضاء هيئة التدريس والباحثين.

ويهدف هذا البرنامج التشاركي إلى حث المشاركين على تحديث معرفتهم، وإثراء الطرق والمنهجيات والمهارات البحثية لديهم، بالإضافة إلى إثراء مهارات الاتصال مع الآخرين، وكذلك لتوجيه هدف تنمية الجامعة والباحثين للقيام بالبحوث اللازمة للوفاء باحتياجات المستقبل، كما يساعد هذا البرنامج على تسهيل تبادل الآراء والخبرات بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين في شمال تايلاند.

أهداف البرنامج:

صمم هذا البرنامج لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بمعاهد التعليم العالي بشمال تايلاند، ويتمثل الهدف الأساسي للبرنامج في العمل على تحسين قدرات المشتركين وفقاً للمعايير الدولية في مجال البحث والاتصال في مجال إدارة الأعمال. وبعد إنهاء المشتركين للبرنامج، سيكونون قادرين على:

* تطبيق المعرفة التي تحدد النجاح في إنجاز البحوث في التعليم العالي بشمال تايلاند.

* تبادل الخبرات في المنهجيات الملائمة للبحث والاتصال بين الخبراء الأكاديميين والباحثين من معاهد التعليم العالي المختلفة.

* بناء شبكة لتنمية الموارد البشرية في مجال إدارة الأعمال.

المدخل التدريبي:

نظم البرنامج التدريبي في شكل مجموعة من المحاضرات التفاعلية، والمناقشات الجماعية، وتحليل الحالات، والتدريبات الفردية، وعمل مشروع، وتقوم تلك الأشكال على المدخل التشاركي بين الأعضاء المشتركين، وبين أساتذة دوليين من المعهد الآسيوي

للتكنولوجيا AIT ؛ مما يؤدي إلى إمداد المشتركين بخبرة دولية يمكنهم تطبيقها داخل فصولهم الدراسية في طرح ومناقشة القضايا الحالية في مجال المهارات البحثية.

محتوى البرنامج:

الموديول الأول: تنمية الاتصال البحثي

ويتضمن الموديول ما يلي:

- 1 - نظريات التدريس والتعلم.
- 2 - طرق التدريس في مجال الإدارة.
- 3 - الاتصال عن طريق بحثك مع الآخرين.
- 4 - الدفاع عن خطتك البحثية.
- 5 - تخطيط البحث للنشر.
- 6 - نمو الخطة البحثية.
- 7 - عملية النشر.
- 8 - كتابة البحث.

الموديول الثاني: تنمية القدرات البحثية في مجال إدارة الأعمال

ويتضمن الموديول ما يلي:

- أ - تصميم البحث.
- أ- 1 - تحديد مشكلة البحث.
- أ- 2 - تحديد الأهداف.
- أ- 3 - الخطة البحثية.
- أ- 4 - إدارة المشروع البحثي.
- ب - وضع الإطار المفاهيمي للبحث:
- ب- 1 - وضع الفروض البحثية.
- ب- 2 - وضع نموذج مفاهيمي.

- ب-3 - تحديد طرق البحث.
- ب-4 - مقاييس جمع البيانات.
- ب-5 - تحديد البنى وطريقة العمل.
- ب-6 - استخدام مصادر البيانات الثانوية.
- ب-7 - تحديد وسائل الحصول على البيانات الأولية وجمعها وإدارتها.
- ب-8 - مفهوم العينة وتصميمها.
- ب-9 - تصميم الاستبانة.
- ب-10 - اختبار صحة الفروض وتحليل البيانات الكمية.
- ويلتحق بهذا البرنامج أعضاء هيئة التدريس والباحثون بالتعليم العالي، وعادة ما يكون المتحقون من أصحاب الخبرة في مجال العمل، والتي لا تقل عن عامين، على أن يكون المشترك من الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى، ولديه كفاية متوسطة في استخدام اللغة الإنجليزية.

يتضح من عرض صيغ التنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي في بعض الدول الأجنبية تنوع هذه الصيغ وتعددتها. فإحدى هذه الصيغ تنطوي على هيئة (مركز) للتنمية المهنية، وصيغة أخرى تجمع بين ورش العمل والبرامج، وصيغة ثالثة تتمركز حول البرامج الطويلة، وصيغة رابعة تتمحور حول اشتراك عدة هيئات في تقديم برنامج للتنمية المهنية (برنامج تشاركي للتنمية المهنية).

ومهما تباينت هذه الصيغ فالملاحظ أنها تفيد في التنمية الذاتية لعضو هيئة التدريس والتنمية المؤسسية وهذا اتساق مع طبيعة أهداف التنمية المهنية من حيث تنوعها بين أهداف ذاتية وأخرى مؤسسية.

والملاحظ أن تلك الصيغ متعددة الأساليب ومعتمدة على تقنيات تكنولوجية متنوعة. وهذا ملمح آخر من ملامح اتساق هذه الصيغ مع مجتمع المعرفة ومتطلباته التكنولوجية والثقافية والمعلوماتية، وأيضا اتساق مع تأكيده على العمل الجماعي والتواصل الدينامي بين الأفراد (أعضاء هيئة التدريس).

القسم الثالث: صيغ تنمية أعضاء هيئة تدريس التعليم العالي مهنيًا في بعض الدول العربية:

شهد التعليم العالي العربي في النصف الثاني من القرن العشرين تطوراً ملحوظاً وتحولاً كبيراً في أساليب التدريس وأنماط التعليم ومجالاته وتقنياته. وذلك استجابة لعدة تحديات منها الانفجار المعرفي والتكنولوجي وتغير متطلبات سوق العمل.

وكغيرها من مؤسسات التعليم العالي في الدول الأجنبية، اهتمت مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بها، حرصاً منها على أداء وظائفها الثلاث بفاعلية، وبالتالي احتلالها مكانة مناسبة بين نظيراتها من مؤسسات التعليم العالي الغربية.

ومن هنا برزت جهود مؤسسات التعليم العالي العربي في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بها، وأضحت الصيغة المميزة لديها هي صيغة استحداث هيئة مختصة بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.

وسيتيم فيما يلي تناول جهود بعض مؤسسات التعليم العالي العربية في انتهاج هذه الصيغة، وذلك على النحو التالي:

1 - التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي السعودية:

في السعودية، أنشأت جامعة الملك عبد العزيز مركزاً لتطوير التعليم الجامعي عام 1407 هـ (1987م)، والذي تتمثل رؤيته في أن يكون «المركز الرائد في تطوير التعليم والتعلم الجامعي على المستوى العربي والإسلامي»، كما تتمثل رسالته في «تطوير العملية التعليمية بالجامعة من خلال تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين في مجالات التدريس والبحث العلمي، واستخدام التقنية والمهارات الإدارية والقيام بالبحوث التربوية والدراسات التطويرية للتعليم الجامعي وتنمية قدرات طلاب الجامعة التحصيلية، وإكسابهم المهارات الحياتية اللازمة للنجاح». ويسعى المركز إلى تحقيق الأهداف التالية:⁽²⁴⁾

1. تنمية وتطوير مهارات التدريس والبحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

2. ترسيخ استخدام التقنية في مجالات التعليم والتعلم.

3. تقويم جودة الأداء التعليمي للمعلم الجامعي.

4. تنمية المهارات الشخصية والإدارية.

5. تنمية مهارات التعلم والاتصال لدى الطالب الجامعي.

وتمثل أنشطة المركز في تقديم عدد من الدورات التدريبية القصيرة والطويلة، حيث قدم المركز دورات لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة في المحاور التالية:

— محور كفايات التدريس.

— محور البحث العلمي.

— محور القيادات الأكاديمية.

— محور استخدام التقنية في التعليم.

بالإضافة إلى عقد ورش عمل، وندوات ومحاضرات، وإجراء بحوث ودراسات متخصصة، وإصدارات، وتقديم استشارات.⁽²⁵⁾

ويضم مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة الملك عبد العزيز «وحدة التدريب والتنمية المهنية»، حيث تختص هذه الوحدة بتنسيق ومتابعة برامج أعضاء هيئة التدريس عن طريق إعداد وتنفيذ دورات وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس في المحاور التالية:⁽²⁶⁾

— كفايات التدريس.

— البحث العلمي.

— التقنية والتعليم.

— القيادات الإدارية الأكاديمية.

وتسعى الوحدة إلى تحقيق الأهداف التالية:

— تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في مهارات التدريس الفعال ومهارات البحث العلمي.

— دعم أعضاء هيئة التدريس في استخدام التقنية في مجال التعليم.

— تنمية المهارات الإدارية للقيادات الأكاديمية.

— إعداد مدرّبين من أعضاء هيئة التدريس في مجالات عمل المركز.

وفي جامعة الملك فيصل، تضم عمادة تطوير التعليم الجامعي وحدة للتنمية المهنية، حيث خصصت عمادة تطوير التعليم الجامعي وحدة متخصصة تقوم وتشرف على الأنشطة المختلفة المتعلقة بالتطوير والتنمية المهنية لفئة أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيرين. وتشرف هذه الوحدة على تصميم وتنفيذ البرامج المختلفة الهادفة إلى تطوير وتنمية الجوانب المهنية لدى عضو هيئة التدريس، وبشكل أساسي في مجالات التدريس والبحث العلمي والقيادة والتعليم الإلكتروني وإدارة الوقت والاتصال الفعال.⁽²⁷⁾

وفي هذا السياق، نفذت وحدة التنمية المهنية بجامعة الملك فيصل عدداً من البرامج والدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة خلال الفصلين الأول والثاني لعام 1428هـ - 1429هـ، وذلك على النحو التالي:⁽²⁸⁾

– إعداد الاختبارات الإلكترونية باستخدام نظام الويب سيتي WebCT

تهدف هذه الدورة التدريبية إلى تعريف المستخدمين من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين على نظام الويب سيتي وأدواته المختلفة وبالتحديد على طرق إعداد الاختبارات باستخدام هذا النظام. ويسهم هذا البرنامج في تنمية مهارات المستخدمين من هذه الدورة وتحفيزهم لاستخدام هذه الوسيلة شائعة الاستخدام في مؤسسات تعليمية رائدة على مستوى العالم.

– التدريس الفعال باستخدام نظم إدارة التعلم:

يهدف هذا البرنامج إلى تزويد أعضاء هيئة التدريس بالمفاهيم الأساسية للتعليم الإلكتروني ونظم إدارة التعلم، والتعريف بأهم نظم إدارة التعلم، وأهم أدوات التعلم والتعليم في هذه النظم التعليمية، مع التركيز على كيفية استخدامها بشكل فعال يؤدي إلى تحسين العملية التعليمية ويجعل التعليم عبر النظم متفقاً مع معايير التدريس الفعال والجيد. ويتضمن البرنامج تعريفاً بهذه الأدوات وتدريباً عملياً عليها في ضوء نظام يتم اختياره. ومن المتوقع أن يسهم البرنامج في رفع معرفة أعضاء هيئة التدريس ومهاراتهم في التعامل مع نظم إدارة التعلم، بما يحقق جودة التعليم الإلكتروني في مقرراتهم.

– استراتيجيات التدريس لطلاب الجامعة

يهدف برنامج استراتيجيات التدريس لطلاب الجامعة إلى الارتقاء بمهارات أعضاء هيئة التدريس فيما يخص التعرف على أنماط التعلم لدى طلابهم، واستخدام الاستراتيجيات

التعليمية المناسبة لهذه الأنماط، ولخصائص التعلم لدى طلاب الجامعة. ويتوقع أن يكون لهذا البرنامج أثر واضح في تنمية المعرفة والمهارات التعليمية لأعضاء هيئة التدريس في تخطيط الاستراتيجيات والطرق التعليمية لطلاب الجامعة واستخدامها بما يؤدي إلى تحسين المخرجات التعليمية.

وبالإضافة إلى البرامج السابقة، تقدم وحدة التنمية المهنية بجامعة الملك فيصل العديد من البرامج التدريبية لأعضاء هيئة التدريس، فعلى سبيل المثال قدمت الوحدة ونفذت عددا من البرامج التدريبية لأعضاء هيئة التدريس خلال العام الدراسي 1430 / 1429 هـ، وذلك ضمن مشروع «تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية»، ومن هذه البرامج برنامج «الفعالية الشخصية لعضو الهيئة التدريسية» ومدته ثلاثة أيام، برنامج «هندسة التفكير ودجمه في المناهج والمقررات الدراسية»، ومدته أربعة أيام، وبرنامج «تنمية مهارات القيادات الإدارية»، ومدته ستة أيام، وبرنامج «بناء مهارات أساليب التقويم الجامعي لدى أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم»، ومدته أحد عشر يوما. (29)

وفي جامعة الباحة تتمثل رسالة عمادة تطوير التعليم الجامعي في السعي إلى تطوير التعليم الجامعي من خلال التطوير الذاتي المستمر لتنمية القدرات المهنية للموارد البشرية بالجامعة، وذلك من خلال تقديم برامج لتنمية مهارات التعليم الجامعي، وتنمية المهارات الإدارية للقيادات الأكاديمية، والمساعدة على تطبيق معايير الجودة، والتعاون والتواصل مع المؤسسات المماثلة داخل وخارج المملكة، بهدف تحسين جودة مخرجات التعليم الجامعي بما يحقق مطالب سوق العمل والمستفيدين والتكيف مع تحديات العصر. (30)

ويتمثل الهدف الرئيس للعمادة في تحسين القدرات المؤسسية والمهنية بالجامعة عن طريق تنمية وتحديث المهارات الأكاديمية والقيادية للموارد البشرية بالجامعة بشكل خاص، ووضع الآليات والطرق الحديثة لاستحداث الأفكار الجديدة في مجالات التعليم الجامعي وتطوير العملية التعليمية والاستفادة من الخبرات والبرامج العالمية بعد مواءمتها لتعزيز المجال الأكاديمي والإداري في الجامعة وتطويرها.

ويتفرع من الهدف الرئيس للعمادة مجموعة من الأهداف الفرعية أهمها:

- تطوير الجوانب المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مجال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميتها بالقدر والشكل الذي يسهم في تحسين جودة مخرجات العملية التعليمية.

- مواكبة التطورات في أساليب التعليم المستحدثة وإيجاد السبل لتكييف أعضاء هيئة التدريس عليها وتطبيقها في العملية التعليمية.
- تطوير القدرات القيادية والإدارية للقيادات الأكاديمية والكادر الإداري القائم على العملية التعليمية بما يمكنهم من إحداث التغيير المستهدف بنجاح.
- إنشاء وتطوير البنية الأساسية والآليات التنفيذية التي تضمن استمرارية التطوير المستمر.
- دراسة أنماط التعليم المتطورة كالتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد وتطبيقها في التخصصات المناسبة في الجامعة.
- اقتراح المساهمة في عقد الندوات والدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية بالمشاركة مع الكليات لتطوير التعليم الجامعي.
- تقديم الاستشارات والدعم الفني للجهات ذات العلاقة (خارج الجامعة) في مجالات التنمية المهنية والتطوير الإداري والتدريب والدراسات والأبحاث... الخ.⁽³¹⁾

وتتضمن عمادة تطوير التعليم الجامعي في جامعة الباحة وحدة للتنمية المهنية، والتي تقوم وتشرف على الأنشطة المختلفة المتعلقة بالتطوير والتنمية المهنية لفئة أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمدرسين، ومن أهم مهام هذه الوحدة: ⁽³²⁾

- الإشراف على تصميم وتنفيذ البرامج المختلفة الهادفة إلى تطوير وتنمية الجوانب المهنية لدى عضو هيئة التدريس وبشكل أساسي في مجالات التدريس والبحث العلمي والقيادة وإدارة الوقت والاتصال الفعال.
- تصميم برامج تدريبية متخصصة للتنمية المهنية للقيادات الأكاديمية.
- تقديم الاستشارات للوحدات الإدارية بالجامعة في مجال التنمية المهنية الإدارية.
- اقتراح وتنفيذ ورش العمل والندوات والدورات التدريبية المتعلقة بالتنمية المهنية.
- تقديم الدعم والمشورة للجهات المجتمعية ذات العلاقة بالتنمية المهنية في مجال النمو المهني للعاملين بمؤسسات المجتمع.

كما أنشأت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن مركزاً للتطوير الأكاديمي عام 1421هـ (2000م) بهدف الإبداع في التدريس وفي البحث ولضمان الجودة في البرامج التعليمية والإرشاد الأكاديمي، ثم تطور المركز عام 2003م إلى عمادة للتطوير الأكاديمي، وتتمثل رسالة العمادة في وضع الآليات والمعايير والطرق اللازمة لرفع جودة الأنشطة الأكاديمية وكفاية الأداء. كما نظمت العمادة عدة ورش عمل، ودورات قصيرة، وحلقات دراسية وعلمية في مجال التطوير الأكاديمي. وإدراكاً لأهمية هذه البرامج فقد طورت عمادة التطوير الأكاديمي برنامجاً شاملاً لتطوير أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، تمثلت أهدافه فيما يلي:

1. إيجاد مناخ يتيح التطوير الأكاديمي المستمر.
2. تعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس للتميز في التدريس والأبحاث.
3. مساعدة أعضاء هيئة التدريس في اكتساب مهارات التدريس الجامعي الحديثة وتطبيقها.
4. تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس على تصميم البرامج والمقررات الدراسية. (33)

2 - التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الإماراتية:

في دولة الإمارات العربية المتحدة، أنشأت جامعة الإمارات «المركز المهني لاستقطاب وتنمية أعضاء هيئة التدريس» عام 1990م، والذي يقدم برامج خاصة لإعداد أعضاء هيئة التدريس الجدد وغير الجدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ومن أهم تلك البرامج ما يتعلق بتطوير طرق التدريس الجامعية الفاعلة، وتقييم أعضاء هيئة التدريس لأداء الطلاب ومهارات استخدام التدريس المصغر في التعليم الجامعي. ويلاحظ أن من خطط المركز تقديم منح مالية لأعضاء هيئة التدريس لتمويل البحوث التي تهدف إلى الارتقاء بالتدريس ورفع كفاءته. وقد أقام المركز عام 1993م برنامجاً يختص بتنمية أساتذة الجامعة من خلال تنسيق زيارات للجامعات الأخرى، وكذلك تنسيق المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية في الخارج. (34)

وفي جامعة الشارقة بالإمارات تأسست عمادة الخدمات الأكاديمية المساندة في مطلع شهر سبتمبر لعام 2006 للقيام بالتخطيط والتقييم والتطوير المستمر للوحدات الأربع

التابعة للعمادة، وهي مركز تقنية المعلومات، ووحدة القبول والتسجيل، والمختبرات المركزية، والمكتبات، فضلاً عن الإشراف على أداء هذه الوحدات. وإضافة إلى ذلك، تهدف العمادة إلى تقديم أفضل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بجودة عالية إلى الطلبة وأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية لتصبح جامعة الشارقة بذلك جامعةً رقمية. (35)

وتتمثل رؤية العمادة في توفير أفضل الخدمات الأكاديمية المساندة لأسرة الجامعة والمجتمع، بما يعكس قدرات الجامعة المتقدمة في مجال استخدام تقنية المعلومات في العمل الأكاديمي والإداري، وتوفير مصادر المعلومات المطبوعة والرقمية في المكتبات والإمكانات الحديثة في المختبرات المركزية المواكبة للبرامج الأكاديمية ورسالة البحث العلمي، وكذلك توفير أفضل التسهيلات للطلبة وأولياء أمورهم فيما يتعلق بإجراءات القبول والتسجيل في جامعة الشارقة سعياً لوضع اسم الجامعة في أعلى مستويات مؤسسات التعليم العالي في المنطقة. (36)

أما رسالة العمادة فتتمثل في التخطيط والتقييم والتطوير المستمر للوحدات الأربع التابعة للعمادة، والإشراف على أداء هذه الوحدات بما يكفل استخدام الموارد البشرية والدعم المالي المتوفر لهذه الوحدات على أفضل صورة لتوفير أفضل الخدمات الأكاديمية للمستفيدين من الطلبة وأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية والمجتمع. وتستند استراتيجية العمادة في تحقيق رسالتها إلى توفير المعلومات ونماذج الخدمات والتسهيلات الإلكترونية المتوفرة على موقع الجامعة على الإنترنت وتطويرها لتفعيل دور المستفيد وتمكينه من الحصول على المعلومات المرغوبة والقيام بالإجراءات اللازمة في أي وقت ومن أي مكان. (37)

3 - التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الكويتية:

في الكويت، تعكس الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب اهتمامها بالتنمية المهنية من خلال مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية، حيث حرصت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، شأنها شأن مؤسسات التعليم العالي المختلفة، على توفير كل الفرص الممكنة أمام أعضاء هيئتي التدريس والتدريب العاملين فيها لتحسين أدائهم التدريسي والتدريسي وتزويدهم بمجموعة من البرامج التأهيلية وثيقة الصلة بتطوير قدراتهم في التدريس وطرق البحث العلمي ومهارات الاتصال، وبما يكفل لهم القدرة على الجمع

بين الجانب العلمي والتطبيقي. ويعمل المركز على تيسير فرص الاشتراك في الدورات والمناسبات العلمية المختلفة ذات الطبيعة التأهيلية لأعضاء هيئتي التدريس والتدريب، ويوفر لهم قاعدة من المعلومات التربوية والعلمية وذلك بغية النهوض بمستوى ما يقدم لهم من مصادر ومعلومات بحثية مساندة.⁽³⁸⁾

وتتمثل أهداف مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية فيما يلي:⁽³⁹⁾

- 1) تطوير كفاية و مهارة أعضاء الهيئة التدريسية والتدريبية والارتقاء بمستوى أدائهم الوظيفي.
- 2) تدريب أعضاء الهيئة التدريسية والتدريبية على استخدام أحدث الطرق وأساليب التدريس المطورة.
- 3) إكساب الهيئة التدريسية والتدريبية المهارات اللازمة لتطوير المناهج الدراسية وكيفية تحديثها.
- 4) تدريب أعضاء هيئتي التدريس والتدريب على استخدام أحدث التقنيات التكنولوجية.
- 5) زيادة الوعي بأهمية التدريب ودوره في تحقيق التنمية المهنية لأعضاء الهيئة التدريسية والتدريبية.
- 6) تقديم برامج تدريبية لأعضاء الهيئة التدريسية والتدريبية في مهارات طرق البحث العلمي.
- 7) إدخال الكمبيوتر في العملية التعليمية لتنمية روح الابتكار لدى الطلبة من خلال المناهج باستخدام هذه التقنية المتقدمة.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يمارس المركز الاختصاصات التالية:⁽⁴⁰⁾

- 1) قياس وتقويم مستوى أداء أعضاء هيئتي التدريس والتدريب في كليات الهيئة ومعاهدها.
- 2) تحليل نتائج ومؤشرات القياس الخاص بأعضاء هيئتي التدريس والتدريب بناء على الأسس والقواعد التي تم وضعها لهذه المقاييس.
- 3) إعداد التقرير الختامي لنتائج قياس مستوى الأداء لأعضاء هيئتي التدريس والتدريب وواقع المقررات الدراسية المطروحة بكليات الهيئة ومعاهدها.

4) إعداد قاعدة من البيانات والمعلومات عن أعضاء هيئتي التدريس والتدريب بكليات الهيئة ومعاهدها.

5) دراسة الاحتياجات الوظيفية لأعضاء هيئتي التدريس والتدريب بكليات الهيئة ومعاهدها وترجمتها إلى خطط وبرامج تدريبية.

6) إعداد خطة الدورات التدريبية السنوية لأعضاء هيئتي التدريس والتدريب في ضوء ما تسفر عنه نتائج دراسة الاحتياجات التدريبية.

7) تنفيذ خطة الدورات التدريبية ومتابعة الإشراف عليها.

8) إعداد التقرير الختامي عن تنفيذ خطة الدورات التدريبية.

ويضم مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية قسمين هما: قسم الأداء التدريسي، وقسم التنمية المهنية، حيث يعنى قسم الأداء التدريسي بقياس الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس وتقويمه وتنمية مهاراتهم التدريسية والأكاديمية، وذلك عن طريق السعي لمعرفة المستوى الأكاديمي والتدريسي لأعضاء هيئة التدريس وتقويمه عن طريق تقديم الاستبانات التي تناول عدة جوانب أكاديمية وتربوية وأخرى تقيس العلاقة بين الطالب وعضو هيئة التدريس، وذلك لتزويد عضو هيئة التدريس بالمعلومات عن خصائص تدريسه كما يراها الطلاب، مما يتيح له تبين مواطن القوة فيعمل على تدعيمها وتطويرها، ومواطن الضعف إن وجدت فيعمل على وضع الحلول المناسبة لها. أما قسم التنمية المهنية فهو القسم الذي يعنى بتطوير كفاية أعضاء هيئة التدريس والتدريب ومهارتهم، والارتقاء بالمستوى الوظيفي في جميع ما يقومون به من مهام ومسؤوليات.⁽⁴¹⁾

وتمثل اختصاصات قسم التنمية المهنية فيما يلي:⁽⁴²⁾

1) دراسة الاحتياجات الوظيفية لأعضاء هيئتي التدريس والتدريب بكليات الهيئة ومعاهدها وترجمتها إلى خطط وبرامج تدريبية.

2) إعداد خطة الدورات التدريبية السنوية لأعضاء هيئتي التدريس والتدريب في ضوء ما تسفر عنه نتائج دراسة الاحتياجات التدريبية.

3) تنفيذ خطة الدورات التدريبية ومتابعة الإشراف عليها.

4) المشاركة في إعداد قاعدة من البيانات والمعلومات عن أعضاء هيئتي التدريس والتدريب بكليات الهيئة ومعاهدها.

5) إعداد التقرير الختامي عن تنفيذ خطة الدورات التدريبية.

وفي ذات السياق، يقدم المركز عددا من الدورات التدريبية التي تغطي العديد من المجالات، والتي تتفاوت في مدتها، ومنها دورة البحث العلمي، ومدتها ثمانية عشر يوما بواقع ثلاثة أيام أسبوعيا، وتستمر الدورة لمدة ستة أسابيع، وتسعى هذه الدورة التدريبية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- (1) التعرف على طبيعة وأهمية البحث العلمي والدراسات الميدانية.
 - (2) التعرف على مكونات البحث العلمي وعناصره.
 - (3) التزوّد بآليات وأدوات البحث العلمي وطرق استخدامها.
 - (4) الاطلاع على الدراسات السابقة ومصادر المعلومات والمراجع العلمية وأسس التوثيق والإنترنت في البحث العلمي.
 - (5) التدرب على الأساليب الإحصائية والتحليل الإحصائي SPSS، وكيفية تحليل النتائج وتفسيرها.
 - (6) تنمية الاتجاهات والقيم التي تسهم في تكوين القناعة بأهمية البحث العلمي ودوره في تنمية المجتمعات وتقدمها.⁽⁴³⁾
- كما يقدم المركز دورة بعنوان «التأهيل التربوي»، ومدتها خمسة عشر يوما، بواقع ثلاثة أيام أسبوعيا، وتستمر الدورة لمدة خمسة أسابيع، حيث أعدت هذه الدورة لإكساب أعضاء هيئة التدريس والتدريب بالهيئة (غير المؤهلين تربويا) المهارات المرتبطة بعملية التدريس، وتزويدهم بالأسس الفلسفية والتربوية لطرق التدريس ونظريات التعلم، وتسعى هذه الدورة التدريبية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- (1) إعداد عضو هيئة التدريس/ التدريب إعدادا تربويا ومهنيا.
 - (2) اكتساب عضو هيئة التدريس/ التدريب الموصفات المطلوبة لمزاولة مهنة التدريس/ التدريب.
 - (3) اكتساب الأساليب والطرق الحديثة المتبعة في التدريس.
 - (4) الاطلاع على أحدث التقنيات التربوية المستخدمة في عملية التدريس.⁽⁴⁴⁾
- بالإضافة إلى دورات أخرى عديدة تغطي العديد من المجالات، وتفاوت في مدتها ما بين ثلاثة أيام وخمسة أيام، مثل دورة «الوعي الإعلامي»، ودورة «إدارة الفصل

والاجتماعات والمؤتمرات»، ودورة «الاتجاهات الحديثة في العملية التدريسية»، ودورة «التدريس الفعال»، ودورة «الاتجاهات الحديثة في الإشراف التربوي».⁽⁴⁵⁾

وفي جامعة الكويت، تم إنشاء مركز للتنمية الأكاديمية عام 1990م يعنى بتنظيم ورش عمل لأساتذة الجامعة حديثي التخرج بهدف زيادة خبراتهم في مجالات التدريس المتميز ونقل المادة العلمية إلى الطلاب، كما يقدم المركز محاضرات تخصصية وورش عمل في أساليب تقويم طلاب الجامعة. ويسعى المركز إلى توفير المناخ العلمي الملائم لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم على أساليب القياس والتقويم الحديثة. وللمركز دور في عمليات التعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس وإعداد الإحصائيات المختلفة بغرض تقييم العملية التعليمية بالجامعة؛ لذا فالمركز يتصف بالتوسع في مهامه وأهدافه، وليس مقتصرًا على تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.⁽⁴⁶⁾

4 - التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي المصرية:

تنظم كليات التربية في مصر منذ عام 1973م في جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس دورات عدة بهدف تنمية الاتجاه الإيجابي لدى الأستاذ الجامعي نحو مهنة التدريس ومسؤولية التعليم بالجامعة، ورفع مستوى المهارة في الأداء التدريسي الجامعي. وكان من اهتمام جامعة الإسكندرية على سبيل المثال أن أنشأت مركزًا متخصصًا بالتطوير المهني والعلمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة. تتميز مستقلة، وربط إداريًا بنائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث، كما تم إنشاء الشبكة العربية للتطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية بالجامعات العربية، ومقرها بجامعة الإسكندرية، عام 1993م، بهدف ربط مراكز التطوير العربية ببعضها البعض من أجل تفعيل التطوير المهني لأساتذة الجامعات الأعضاء بالشبكة.⁽⁴⁷⁾

وفي عام 2000م، وفي إطار البرنامج القومي لتحديث الدولة، تم تقديم مشروعات تطوير التعليم العالي بمصر، والتي تبناها وأقرها المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي (2000)، وتقوم حاليًا وزارة التعليم العالي بتنفيذ ستة مشروعات قومية هي الأهم في أولوياتها والأبرز في إسهاماتها في تطوير وتحديث منظومة التعليم العالي بمصر، ومن هذه المشروعات مشروع « تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات »، حيث يمثل المشروع الآلية الأهم في إحداث عملية تطوير التعليم العالي بمصر وتحديثه، ذلك أنه يركز على أهم مكون في العملية التعليمية، ونقصد الموارد البشرية بالجامعات المصرية

ومؤسسات التعليم العالي (أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية). ويهدف المشروع إلى إحداث نقلة نوعية في التعليم الجامعي بمصر: من جامعات تقليدية إلى جامعات عصرية ترقى إلى المستوى العالمي من حيث أساليب التدريس، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات، والتمتع بمستوى جودة متميز من خلال موارد بشرية تتمتع بالقدرات المهنية والقيادية التي تحقق التطوير وتتبنى برنامج التحديث المستمر.⁽⁴⁸⁾

وتمثل رسالة المشروع في تبني المفاهيم وممارسات التطوير الذاتي المستمر للقدرات المهنية للموارد البشرية بالجامعات المصرية ومؤسسات التعليم العالي وتطبيقها، لتحسين جودة مخرجات التعليم الجامعي والعالي بما يحقق التكيف مع تحديات العصر، وكذلك التوافق مع قواعد السلوك الأخلاقي المهني للمشتغلين بالتعليم الجامعي. كما يتمثل الهدف العام للمشروع في تحسين القدرات المؤسسية والمهنية لمؤسسات التعليم العالي من خلال تنمية المهارات الأكاديمية والقيادية للموارد البشرية بهذه المؤسسات وتحديث هذه المهارات. وعلى وجه التحديد فإن المشروع يهدف إلى:⁽⁴⁹⁾

- تنمية القدرات التطويرية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بما يمكنهم من تحسين جودة مخرجات التعليم العالي.
- تنمية الخبرات الذاتية التي تدعم التطوير المستمر لأنشطة المشروع بما يحقق استمراريته في أداء رسالته.
- تنمية القدرات والمهارات الإدارية للقيادات الأكاديمية والكادر الإداري وتحديثها بما يمكنهم من إحداث التغيير المستهدف بنجاح.
- دعم مراكز التدريب بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- نشر ثقافة التدريب والتطوير الذاتي.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، يقدم المشروع عددا من البرامج التدريبية التي تغطي عدة مجالات، وذلك على النحو التالي:⁽⁵⁰⁾

- 1) **مجال التدريس**، ومن برامجه برنامج التدريس الفعال، وبرنامج الاتجاهات الحديثة في التدريس، وبرنامج استخدام التكنولوجيا في التدريس.
- 2) **مجال البحث العلمي**، ومن برامجه برنامج أساليب البحث العلمي، وبرنامج كتابة البحوث ونشرها دوليا، وبرنامج اقتصاديات البحوث وتسويقها وتمويلها.

(3) **مجال القيادة**، ومن برامجه برنامج إدارة الأزمات، وبرنامج اتخاذ القرارات وحل المشكلات، والإدارة الفعالة للاجتماعات، وبرنامج الجوانب المالية بالجامعات.

(4) **مجال الاتصال أو التعامل مع الآخرين**، ومن برامجه برنامج مهارات العرض الفعال، وبرنامج مهارات الاتصال الفعال.

(5) **مجال الشخصية**، ومن برامجه برنامج مهارات التفكير، وبرنامج أخلاقيات المهنة وآدابها، وبرنامج إدارة الوقت وضغوط العمل.

(6) **مجال جدارة ثقافة تطوير التعليم العالي**، ومن برامجه برنامج الساعات المعتمدة، وبرنامج توكيد الجودة والاعتماد.

هذا وقد تحول المشروع بعد ذلك إلى مركز تحت مسمى «المركز القومي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات»، ويهدف المركز إلى تنمية الموارد البشرية (على الصعيد الأكاديمي والإداري) بالجامعات المصرية والمعاهد التعليمية العليا في مجالات التدريس، والبحث العلمي، والقيادة والسلوك والإدارة. كما يؤكد المركز على تنمية المهارات، واستخدام التكنولوجيا، والأخلاقيات المهنية، ومهارات العرض والاتصال. كما يطبق المركز معايير الجودة الدولية والمعتمدة من الفرعين الأوروبي والأمريكي للمجلس الدولي للمدرسين المعتمدين، حيث يتخصص المركز في تدريب المدرسين وتأهيلهم للاعتماد الدولي. ويعتبر المركز القومي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات مرخصاً من قبل المجلس الدولي للمدرسين المعتمدين لمنح شهادة الاعتماد الدولي عند اكتمال التدريبات والاختبارات والتقييمات المطلوبة وفقاً لمعايير جودة محددة. ونظراً إلى أن المركز القومي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات هو فرع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمجلس الدولي للمدرسين المعتمدين فإنه يقدم مثل هذه البرامج والشهادات لكل المشاركين من داخل مصر وخارجها، كما يوفر برامج تدريبية معدة خصيصاً لتلائم احتياجات المؤسسات التعليمية.⁽⁵¹⁾

وتتمثل رؤية المركز في أن يصبح المركز القومي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات مركزاً رائداً ومتميزاً محلياً وإقليمياً ومعتمداً عالمياً لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات في مؤسسات التعليم العالي المصرية والإقليمية في مجالات التعليم، واستخدام التكنولوجيا، وإنتاج ونشر المعرفة، والقيادة والإدارة، ويكون للمركز فروع معتمده بالجامعات المصرية.

أما رسالته فتتمثل في أن يوفر المركز فرصاً للتنمية الذاتية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس والقيادات بالجامعات المصرية والإقليمية والعربية، كما يعد ويعتمد مدربين محترفين ومواد تدريبية ملائمة ومتطورة بمواصفات المراكز العالمية، وأيضاً يتيح برامج خاصة للتأهيل العلمي والتكنولوجي للباحثين في مراكز البحوث المصرية والعربية، كما ينمّي قدرات القيادات في مجالات الأعمال والخدمة العامة.⁽⁵²⁾

إن النظرة التحليلية لجهود بعض مؤسسات التعليم العالي العربية المشار إليها سلفاً تفيد أن صيغتها المتمثلة في استحداث هيئة مختصة بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بها تتضمن العديد من أساليب التنمية المعاصرة.

ومن ناحية أخرى تبرز هذه النظرة أن التنمية المهنية في تلك المؤسسات تحقق أهدافاً ذاتية وأخرى مؤسسية في مجال التنمية المهنية، وذلك من خلال تنوع أنشطة التنمية المهنية بما يناسب طموحات أعضاء هيئة التدريس وأيضاً طموحات تلك المؤسسات ذاتها.

ومن ناحية ثالثة توضح هذه النظرة أن التنمية المهنية في تلك المؤسسات تؤسس على التكنولوجيا وتستثمرها وتستهدفها بما يحقق مواكبة متطلبات التقدم. ولعل هذا أحد ملامح مجتمع المعرفة الذي تحاول الدول العربية جاهدة أن تدخل حلبته.

القسم الرابع: نحو إطار عمل لتنمية أعضاء هيئة تدريس التعليم العالي مهنيًا في الدول العربية:

تناولت الدراسة في أقسامها الثلاثة السابقة المنظور المعاصر لتنمية أعضاء هيئة تدريس العالي مهنيًا وتمييزهم مهنيًا في بعض الدول الأجنبية وكذلك تنميتهم مهنيًا في بعض الدول العربية.

وواضح من عرض القسمين الثاني والثالث أن التنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي في الدول الأجنبية والدول العربية المختارة لهذه الدراسة ذات أهداف تتسق مع أهداف التنمية المهنية في منظورها المعاصر. كما أن أهداف التنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي في هذه الدول أو تلك تتضمن أهدافاً تنحو إلى التنمية الذاتية وأخرى تنحو إلى التنمية المؤسسية.

وأبرز تحليل التنمية المهنية في هذه الدول أو تلك تنوع الأساليب التي تعتمد عليها هذه التنمية، ومعظمها ينتمي إلى الأساليب المعاصرة التي تفيد في تفعيل التنمية المهنية وبلوغ أهدافها بكفاية وفعالية.

والملاحظ أن تحليل ما جاء بالقسمين الثاني والثالث من الدراسة يفضي إلى نتيجة مؤداها تنوع صيغ التنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي. وهذا التنوع مفيد في تحقيق أهداف التنمية المهنية، سواء الذاتية منها أم المؤسسية، والملاحظ أيضاً أن الدول الأجنبية والدول العربية المختارة لهذه الدراسة تتشابه في انتهاج صيغة استحداث هيئة تنمية أعضاء هيئة تدريس التعلم العالي مهنية، وإن اختلفت إجراءات تطبيق هذه الصيغة كأمر منطقي لاختلاف السياقات الثقافية لهذه الدول وتلك.

والنظرة المدققة لما تقدم من أقسام للدراسة تبين أن أوضاع التنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي في الدول الأجنبية والدول العربية المختارة لهذه الدراسة يقترب من مواكبة متطلبات مجتمع المعرفة، ربما بدرجات متفاوتة.

واستفادة مما تقدم وبناء عما سبق يمكن القول إن إطار العمل المقترح لتنمية أعضاء هيئة تدريس التعليم العالي مهنية في الدول العربية يتضمن الجوانب التالية:

1 - المنطلقات الأساسية:

تحدد أهم المنطلقات الأساسية للتنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي مهنية بالدول العربية في:

أ - إن التنمية المهنية الفعالة. هي التنمية المهنية القادرة على استثمار رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي وتعظيمه، بما يتسق مع مستجدات العصر والتأقلم مع الظروف البيئية العالمية والإقليمية والمحلية وكذلك التقنيات التكنولوجية المتغيرة دوماً.

ب - إن التنمية المهنية الذاتية تعتبر ركناً أساسياً من أركان التنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي، فهي تلبي طموحات عضو هيئة التدريس ذاته وتحقق التفوق والتميز على مستوى العضو ذاته.

ج - إن التنمية المهنية المؤسسية تعد ركناً أساسياً من أركان التنمية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي، فهي تختص بتلبية طموحات مؤسسات هذا التعليم، وتحقيق لها التفوق على مثيلاتها، وكذلك التفرد الذي يميزها عن مثيلاتها.

د - إن التنمية المهنية البعدية لا غنى عنها، وتعتبر ركناً أساسياً من أركان التنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي، فهي سبيل أساسي لمؤسسات هذا

التعليم من أجل دخولها حلبة التنافسية والجودة والتميز وكذلك مجتمعية التنمية المهنية.

هـ- إن التنمية المهنية الأكثر اتساقاً مع متطلبات مجتمع المعرفة هي التي تؤسس على التنمية المهنية الذاتية والتنمية المهنية المؤسسية والتنمية المهنية البعدية، لأن ذلك ييسر عملية الدمج بين المعرفة الضمنية لدى أعضاء لهيئة تدريس التعليم العالي والمعرفة الصريحة لمؤسسات هذا التعليم، الأمر الذي يفيد في استثمار رأس المال الفكري في التعليم العالي على نحو أفضل.

و- إن إحداث التنمية المهنية الفعالة والمتسقة مع طبيعة مجتمع المعرفة هي تنمية مهنية مستدامة ومستقبلية في المقام الأول، لأنها ترتبط بالمسار المهني للمؤسسة والمسار الوظيفي لعضو هيئة التدريس الآتي والمستقبلي، لذلك فهي تتطلب نوعاً من القيادة، يستطيع التعامل مع المتغيرات المستقبلية.

2 - أبعاد الإطار:

بداية، يجب التنويه إلى أن الإطار المقترح لا يعني اختيار صيغة بعينها من صيغ التنمية المهنية دون سواها، فهذا من الممكن أن يحقق ميزة الأفضلية والفعالية للتنمية المهنية. لذلك فالإطار المقترح يستوعب أكثر من صيغة للتنمية المهنية، ويستوعب أيضاً دمج صيغتين لها أو أكثر من أجل الاتساق مع المنطلقات الأساسية سالفه الذكر.

وعليه فإن إطار العمل المقترح لتنمية أعضاء هيئة تدريس التعليم العالي في الدول العربية يشمل على عدة أبعاد أكدتها صيغ التنمية المهنية، وهذه الأبعاد هي:

أ - التواصل الدينامي (التفاعلي):

يعبر هذا البعد عن التواصل الإنساني الدينامي بين أعضاء هيئة التدريس بعضهم البعض، الأمر الذي يترتب عليه تفاعل بناء بينهم وتأصيل مبدأ التعاون وكذلك التمرس على القدرة على العمل الجماعي.

ويعتبر هذا البعد من الأبعاد الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المهنية، ويفيد في تحقيق التنمية الذاتية والتنمية المؤسسية، فضلاً عن مردوده الإيجابي على زيادة المعرفة الضمنية لكل عضو هيئة تدريس على حدة، الأمر الذي يفيد في تفعيل استثمار رأس المال الفكري.

ب- التواصل المعرفي:

يختص هذا البعد بالبحث عن المعرفة وتبادلها وأيضاً إنتاج معرفة جديدة، بناء على مخزون المعرفة المتجددة باستمرار.

ويفيد هذا البعد في تحقيق التنمية الذاتية والتنمية المؤسسية، كما يفيد في تنامي المعرفة الضمنية لدى أعضاء هيئة التدريس وأيضاً المعرفة الصريحة لدى مؤسساتهم. كما يفضي إلى تفوق وتميز عضو هيئة التدريس ومؤسسته، علاوة على تمكن كليهما من قدرات التنافسية.

ج- التواصل البعدي:

يعكس هذا البعد أثر التكنولوجيا الفائقة على التنمية المهنية، إذ أن هناك تزايداً في توظيف هذه التكنولوجيا في تحقيق أهداف التنمية المهنية، وأيضاً تجاوز التنمية المهنية للمكان، فترز التنمية المهنية لمؤسسات التعليم العالي عبر الإقليمية، أو التنمية المهنية عابرة القارات.

وتتبلور صيغة جديدة هي صيغة التنمية المهنية عن بعد لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي، ويكون التواصل فيها عبر الشبكات الإلكترونية.

والواضح أن مردود هذا البعد يكون إيجابياً على تحقيق أهداف التنمية الذاتية والمؤسسية، وكذلك على تنامي المعرفة لدى أعضاء هيئة التدريس ولدى مؤسساتهم. الأمر الذي يتسنى معه دخول التعليم العالي العربي حلبة التنافسية مع مثيله في الدول المتقدمة.

د- تحسين المهنية:

يعتبر بعداً مهماً لبلوغ تنمية مهنية مستدامة ومستقبلية وذات اتساق مع متطلبات مجتمع المعرفة، ويتضمن هذا البعد عدة جوانب أساسية، هي:

(1) وضع البناء الإستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي من حيث صياغة رؤية مشتركة تعبر عن القيم التربوية والأخلاقية للمشاركين في العملية التعليمية. مؤسسات التعليم العالي، وترجمة هذه الرؤية إلى رسالة وأهداف إستراتيجية وحطط عمل.

(2) قيادة التعليم والتعلم، بحيث تركز الجهود على الارتقاء بجودة عمليات التعليم والتعلم والارتقاء بمستويات إنجاز أعضاء هيئة التدريس وأيضا الارتقاء بمستويات إنجاز الطلاب.

(3) العمل مع الآخرين، بحيث يتمكن أعضاء هيئة التدريس من إدارة علاقاتهم بكفاية، وقيمون أيضا اتصالات فعالة مع الآخرين.

(4) إدارة المؤسسة، بحيث يتمكن أعضاء هيئة التدريس من امتلاك مهارات تحسين العمليات والهياكل والوظائف الإدارية داخل مؤسسات التعليم العالي، وفنيات أساليب التطوير التنظيمي، وأيضا فنيات وإجراءات صنع القرار التربوي الرشيد.

(5) المحاسبية، بحيث يتمكن أعضاء هيئة التدريس من معرفة نظم وإجراءات المحاسبية العادلة على مستوى جميع الأفراد وأيضا المفيدة في تطوير العمل المؤسسي.

هـ- التعلم الذاتي:

يختص هذا البعد بتطوير عضو هيئة التدريس لمعارفه ومهاراته من خلال التأمل في ممارساته اليومية، ومن خلال مراجعة المراجع العلمية والمواقع الإلكترونية المتخصصة، ومن خلال تحليله لممارسات زملائه، ومن خلال التحوار مع زملائه وطلابه.

ولا شك أن هذا البعد يزيد من المعرفة الضمنية لعضو هيئة التدريس، ومن الممكن أيضا أن يسهم في زيادة معرفة المؤسسة التي يعمل بها.

3 - مقومات نجاح تطبيق الإطار:

يمكن تحديد مجموعة من المقومات الأساسية لنجاح تطبيق إطار العمل المقترح لتنمية أعضاء هيئة تدريس التعليم العالي مهنيًا في الدول العربية، وهذه المقومات هي:

أ- النضج التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي:

يختص هذا المقوم بانتهاج مؤسسات التعليم العالي العربي أنماط التنظيم الأكثر اتساقًا مع متطلبات مجتمع المعرفة، تلك التنظيمات التي تتسم بأنها تنظيمات مسطحة (أفقية)

Flat ، وأبرز أشكالها التنظيمات الشبكية، والتي بمقتضاها يتم الربط بين مؤسسات التعليم العالي العربي عبر الإقليمية والمحلية.

ومن ناحية أخرى فإن هذا المقوم يؤسس على المشاركة في السلطة، وبمقتضى ذلك يصبح أعضاء هيئة التدريس صناع سياسات التعليم العالي العربي وأيضاً صناع المعرفة اللازمة لتطوير مؤسسات هذا التعليم.

ومن ناحية ثالثة يستهدف هذا المقوم تحويل مؤسسات التعليم العالي إلى منظمات تعلّم، يمارس فيها أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرات والمكانة العلمية أدواراً توجيهية واستشارية للأعضاء الآخرين والمؤسسات المجتمعية.

ومن ناحية رابعة ينطوي هذا المقوم على وضع معايير بجودة الأداء المؤسسي للتعليم العالي (يشترك في وضعها المعنيون بالتعليم العالي)، وما يندرج تحتها من مؤشرات ومحطات أساسية، يتم في ضوئها تقويم الأداء.

ومن ناحية خامسة يجسد هذا المقوم مبدأ استقلال مؤسسات التعليم العالي، بأشكاله المتعددة: الاستقلال الأكاديمي والاستقلال الإداري والاستقلال المالي، وذلك بما يحقق طموحات التعليم العالي والطموحات المجتمعية لمؤسساته.

ب- الشراكة في مسؤولية التنمية المهنية:

يقصد بهذا المقوم تعدد الهيئات والأطراف المشاركة في التنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي العربي، بحيث تتجاوز المؤسسة ذاتها إلى مؤسسات مجتمعية ذات علاقات وثيقة بالتعليم العالي وأيضاً مؤسسات تعليمية وبحثة مماثلة، سواء داخل المجتمع الواحد أو عبر المجتمعات العربية.

وتنفيذ هذا المقوم يعتمد على استثمار التكنولوجيا في ميدان التنمية المهنية وتفعيلها، وأيضاً التبادل المعرفي بين أعضاء هيئة التدريس وبين مؤسسات التعليم العالي ذاتها، بهدف إنتاج معرفة متجددة.

والواضح أن هذا المقوم يجسد بصورة كبيرة صيغ التنمية المهنية البعدية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي، وفي الوقت ذاته فإنه يطور التنمية المهنية الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، وكذلك التنمية المهنية المؤسسية.

ج- المبادرة بالتغير وقيادته:

من منطلق أن التنمية المهنية تنمية مستدامة وتنمية مستقبلية يأتي هذا المقوم، الذي يختص بتوقع التغير ورصده وتوقع التغيرات المستقبلية ورصدها وتحليلها واستنتاج الآثار المتوقعة على منظومة التعليم العالي وأيضاً الأدوار المستقبلية لأعضاء هيئة التدريس بغية أن يكون ذلك ضمن إطار التنمية المهنية لأعضاء هيئة تدريس التعليم العالي.

ومن ناحية أخرى فإن هذا المقوم يؤكد على قيادة التغير والآليات والفنيات الفعالة لتحقيق أهداف التغير المستهدف، الأمر الذي يعود بالنفع على عملية التنمية المهنية بمؤسسات التعليم العالي وأعضائها من هيئة التدريس.

مراجع الدراسة

- 1 - أحمد أبو زيد، المعرفة وصناعة المستقبل، (الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، 2006) ص ص 99 - 100.
- 2 - Thomas R. Guskey، **Evaluating Professional Development**، (California: Corwinpress، inc. 2000)، p 16.
- 3 - Sara Bubb، **Helping Teachers Develop**، (London: Sage Publications Company، 2005)، pp. 11-12.
- 4 - Cathy Wills، and Others، **A Guide to Professional Development Opportunities**، (Australia: Swinburne University Professional Development Unit، 2008)، p.5.
- 5 - Phil Loveder، "World Trends in Staff Development: Implications on The Performance of Technical Education Institutions"، Paper presented to National Seminar: **The development of Technology and Technical Vocational Education and Training in an era of Globalization**، 23-24 August 2005، p.4.
- 6 - سليمان بن صالح حمد الخربوش، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، (المدينة المنورة: جامعة طيبة، بد. ت.)، ص 2.
- 7 - Howard Bradley، **Staff Development**، (London: The Flamer Press، 1991)، p.2.
- 8 - Christine A. Stanley، "The Faculty Development Portfolio: A Frame work for Documenting the Professional Development of Faculty Developers"، **Innovative Higher Education Journal**، Vol.26، No.1، fall 2001، p.27.
- 9 - Institute of Physics، **Professional Development: How to Do It**، (London: Training and Professional Development Department، 2004)، p.7.
- 10- Paullina Phillips، "Professional Development as a Critical Component of Continuing Teacher quality"، **Australian Journal of Teacher Education**، Vol.33، No.1، January 2008، p.5.
- 11 - سليمان بن صالح حمد الخربوش، مرجع سابق، ص 3.
- 12 - Institute of Physics، **Op cit**. pp.30-33.

- 13 – S. Pancucci, “Train the Trainer: The Bricks in the Learning Community Scaffold of Professional Development”, **International Journal of Social Sciences**, winter 2007, p. 14.
- 14 – علي حمود علي، ”تنمية وتطوير كفايات وفعالية أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي“، بحث مقدم إلى ندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي: التحديات والتطوير، المنعقدة في كلية التربية – جامعة الملك سعود، في الفترة من 14 – 15 ديسمبر 2004، ص ص 11، 13 – 14.
- 15 – S. Pancucci, **Op cit.** p.15.
- 16 – Faculty Professional Development Center, Kent State University, Ohio State, USA, **Mission & Orientation**, and Available: <http://fpdc.kent.edu/center/mission> (Accessed: 15-10-2009).
- 17 – Ibid.
- 18 – Faculty Professional Development Center, Kent State University, Ohio State, USA, **Teaching Scholars Program**, Available: http://fpdc.kent.edu/programs/t_scholars/index.html (Accessed: 15-10-2009).
- 19 – Faculty Professional Development Center, Kent State University, Ohio State, USA, **Professional Development Programs**, and Available: <http://fpdc.kent.edu/programs/index.html> (Accessed: 15-10-2009).
- 20 – Faculty Professional Development Center, Kent State University, Ohio State, USA, **Consultation**, and Available: <http://fpdc.kent.edu/services/condultation/index.html> (Accessed: 15-10-2009).
- 21 – Hokkaido University and the University of Tsukuba, **International Symposium on Professional Development in Higher Education**, 2009.
- 22 – Charles Darwin University, **Staff Professional Development Leave Approval Process**, 8th April, 2009, Sidney, 2009.
- 23 – Faculty of Business Administration, **Capacity Professional Development in Business Administration Research for Faculty Members of Higher Education in Northern Thailand**, 28-29 June 2007, 9-21 June 2007, Chiang Mai University, Thailand, 2007.

- 24 - سعد بن بركي المسعودي وآخرون، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة الملك عبد العزيز: 20 عاما من الخبرة في تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس، 2007، ص ص 10 - 12.
- 25 - المرجع السابق، ص 13، ص 15.
- 26 - جامعة الملك عبد العزيز، مركز تطوير التعليم الجامعي، وحدات المركز، وحدة التدريب والتنمية المهنية، 2009، ص 1.
(Available: <http://ctld.kau.salcontent.aspx>? (Accessed: 5/10/2009)
- 27 - جامعة الملك فيصل، العمادات، عمادة تطوير التعليم الجامعي، وحدة التنمية المهنية، 2009، ص 2.
Available: <http://www.kfu.edu.sa/ar/Deans/Development/pages/improvementuniy.aspx>? (Accessed: 5/10/2009)
- 28 - المرجع السابق، ص 2.
- 29 - جامعة الملك فيصل، العمادات، عمادة تطوير التعليم الجامعي، جدول بالبرامج التدريبية لأعضاء هيئة التدريس خلال العام الدراسي 1429/1430 هـ، 2009، ص ص 1-2.
Available: <http://www.kfu.edu.sa/ar/Deans/Development/pages/training.aspx>? (Accessed: 5/10/2009)
- 30 - جامعة الباحة، العمادات، عمادة تطوير التعليم الجامعي، نبذة تعريفية، 2009، ص ص 1 - 2.
Available: <http://www.imonem.com/baha/?cat=186> (Accessed: 5/10/2009)
- 31 - جامعة الباحة، العمادات، عمادة تطوير التعليم الجامعي، الأهداف والمهام، 2009، ص 1.
Available: <http://www.imonem.com/baha/?cat=187> (Accessed: 5/10/2009)
- 32 - المرجع السابق، ص 2.
- 33 - يرجي مراجعة ما يلي:
- عبد المحسن بن محمد السميح، «تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في ضوء خبرات بعض الدول الغربية والعربية»، مجلة التربية، السنة الثامنة، العدد الخامس عشر، مايو 2005، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، 2005، ص 294.

– جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، عمادة التطوير الأكاديمي، تطوير أعضاء هيئة

التدريس، 2009، ص ص 3 – 7.

Available:<http://www.kfupm.edu.sa/dad/.../4.ppt>. (Accessed: 5/10/2009)

34 – عبد المحسن بن محمد السميح، مرجع سابق، ص ص 293 – 294.

35 – جامعة الشارقة، البرامج الأكاديمية، عمادة الخدمات الأكاديمية المساندة، كلمة

العميد، ص 1.

Available:<http://www.sharjah.ac.ae/Arabic/Academics/das/pages/default.aspx>. (Accessed: 5/10/2009)

36 – جامعة الشارقة، البرامج الأكاديمية، عمادة الخدمات الأكاديمية المساندة، الرؤية

والرسالة، ص 1.

Available:<http://www.sharjah.ac.ae/Arabic/Academics/das/pages/default.aspx>. (Accessed: 5/10/2009)

37 – المرجع السابق، ص 1.

38 – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية،

نبذة عن المركز، ص 1.

Available:<http://www.paaet.edu.kw/mysite/mepdc/tabid/897/language/en-us/default.aspx>. (Accessed: 5/10/2009)

39 – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية،

أهداف المركز، ص 1.

Available:<http://www.paaet.edu.kw/mysite/mepdc/tabid/915/language/en-us/default.aspx>. (Accessed: 5/10/2009)

40 – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الهيئة الإدارية، إدارات الهيئة، مركز

القياس والتقويم والتنمية المهنية، ص 2.

Available:<http://www.paaet.edu.kw/mysite/mepdc/tabid/1854/language/en-us/default.aspx>. (Accessed: 5/10/2009)

41 – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية،

أقسام المركز، ص 1.

Available:<http://www.paaet.edu.kw/mysite/mepdc/tabid/916/language/en-us/default.aspx>. (Accessed: 5/10/2009)

- 42 - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الهيئة الإدارية، إدارات الهيئة، مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية، مرجع سابق، ص 2.
- 43 - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية، الدورات والنماذج، الدورات التخصصية، البحث العلمي، ص 1.
Available: <http://www.paaet.edu.kw/mysite/linkklik.aspx?link=970&tabid=921&language/ar-kw> (Accessed: 5/10/2009)
- 44 - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية، الدورات والنماذج، الدورات التخصصية، التأهيل التربوي، ص 1.
Available: <http://www.paaet.edu.kw/mysite/linkklik.aspx?link=971&tabid=921&language/ar-kw> (Accessed: 5/10/2009)
- 45 - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية، الدورات والنماذج، الدورات التخصصية، ص 1.
Available: <http://www.paaet.edu.kw/mysite/mepdc/tabid/921/language/en-us/default.aspx>. (Accessed: 5/10/2009)
- 46 - عبد المحسن بن محمد السميح، مرجع سابق، ص 293.
- 47 - عبد المحسن بن محمد السميح، مرجع سابق، ص 291.
- 48 - جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي، وحدة إدارة المشروعات، مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات، 2006، ص 2.
- 49 - المرجع السابق، ص 2 - 3.
- 50 - المرجع السابق، ص 3 - 4.
- 51 - جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي، المركز القومي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات، 2009، ص 1.
Available: http://www.ncfld.org/index_a.htm. (Accessed: 18-8-2009)
- 52 - المرجع السابق، ص 2.

ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع

أ. د. سيلان جبران العبيدي

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء

الأمين العام للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم - الجمهورية اليمنية

مقدمة:

ظهر مفهوم ضمان الجودة في التعليم الجامعي كنتيجة للانتقادات المتصاعدة لتدني نوعية التعليم العالي، وارتفاع كلفته، وانتشار التعليم العالي الخاص، والدفع بمؤسسات التعليم العالي نحو الاستقلال الذاتي، فضلاً عن المنافسة الحادة في سوق العمل، والتنافس العالمي بين مؤسسات التعليم العالي كنتيجة للعولمة. وانتشرت لذلك الهيئات العالمية لضمان الجودة في التعليم العالي، التي عملت على تحديد السياسات والمعايير لضمان جودة البرامج في هذا التعليم، وأصبح لزاماً على مؤسساته الأخذ بها وتحقيقها في برامجها كمتطلب أساسي للاعتراف بها واعتمادها.

وتعاني مؤسسات التعليم العالي العربية تحديات تتصل بتدني نوعية مخرجاتها وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية في معظم البلدان العربية على حد سواء، وإن كثيراً من تخصصات وبرامج هذه المؤسسات لم تعد تشكل ذات أولوية لحاجة المجتمع وأصبح سوق العمل المحلي مشبعاً منها، وتعاني مخرجاتها من البطالة وخاصة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. وأصبحت بعض الأنظمة العربية مثقلة

بتوظيف مخرجات هذه التخصصات في المؤسسات والهيئات والوزارات بهدف حل مشكلة البطالة السافرة لمثل هذه المخرجات، إلا أن القطاع الخاص يشترط لتوظيف هذه المخرجات توفر المهارات الإضافية الأخرى مثل اللغات الأجنبية والقدرة على استخدام الحاسب الآلي، إضافة إلى بعض المهارات والقدرات الشخصية الأخرى.

ونتيجة لذلك فقد سعت الكثير من الحكومات العربية إلى إصلاح مؤسسات التعليم العالي وتجويد مخرجاتها بإنشاء الهيئات أو المجالس المتخصصة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة تضمن من خلالها توطيد ثقتها ببرامجها التعليمية ومواءمة مخرجاتها مع متطلبات المجتمع وسوق العمل.

وتأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على خمسة محاور رئيسة:

أولها الإطار النظري لدراسة مفاهيم ونظريات ومداخل ضمان الجودة للتعليم العالي التي بدأ الأخذ بها في مؤسسات التعليم العالي العربي ولم تطبقها كنظام فاعل على برامجها التعليمية، وثانيهما دراسة واقع التعليم العالي ومدى مواءمة مخرجاته لحاجات المجتمع وسوق العمل في البلدان العربية من خلال الدراسات المنجزة لواقع التعليم العالي لكل قطر عربي على حدة. ويناقد المحور الثالث واقع هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي القائمة لثلاث عشرة دولة عربية وآليات التنسيق بين هذه الهيئات. أما المحور الرابع فقد ركز على التجارب الناجحة لهيئات ضمان الجودة والاعتماد لسبع دول أجنبية وعربية، أما المحور الخامس فقد ناقش النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

أولاً: الإطار النظري

1- مفهوم الجودة:

من تعاريف الجودة:

- * القدرة على تحقيق أهداف مرغوبة، باستخدام وسائل صحيحة.
- * درجة توافق الخدمة المقدمة مع المقاييس والمعايير المتعارف عليها.
- * تلبية حاجات الزبون (المستفيد)، وتحقيق رضاه، والوفاء بتوقعاته باستمرار.
- * ممارسة رقابية مجدية على العوامل الرئيسة التي تؤثر في نوعية التعليم العالي وتكاليفه.

* وتعرف الجودة بأنها تأهيل المؤسسة للحصول على شهادة الجودة أي تحقيق متطلبات المواصفة العالمية ISO، بعد إسقاطها على المؤسسة التعليمية، وإعادة صياغتها، لتصبح قابلة للتطبيق في التعليم العالي.

* كما تعرف الجودة بأنها جملة من المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوافر لجميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أو المخرجات التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم وتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بالجامعة.

* وتعرف الجودة أيضاً بأنها: تكامل الملامح والخصائص لمنتج أو خدمة ما بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة أو معروفة ضمناً، أو هي مجموعة من الخصائص والمميزات لكيان ما تعبر عن قدرتها على تحقيق المتطلبات المحددة أو المتوقعة من قبل المستفيد).

* ويعرفها معهد علوم الاتصالات بوزارة التجارة الأمريكية تعريفاً إجرائياً بأنها: جميع الأنشطة التي ينبغي القيام بها لضمان الالتزام بالمعايير والإجراءات التي تؤدي إلى مخرجات وخدمات تحقق متطلبات الأداء.

* ويعتبر مفهوم الجودة، وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم الذي أقيم في باريس في أكتوبر 1998م، " أن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل:

- المناهج الدراسية.
- البرامج التعليمية.
- البحوث العلمية.
- الطلاب.
- المباني والمرافق والأدوات.
- توفير الخدمات للمجتمع المحلي.
- التعليم الذاتي الداخلي.
- تحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دولياً.

وتعتبر الجودة أحد أهم الوسائل والأساليب لتحسين نوعية التعليم والارتقاء بمستوى أدائه في العصر الحالي الذي يطلق عليه بعض المفكرين بأنه عصر الجودة، فلم تعد الجودة ترفاً ترنو إليه المؤسسات التعليمية أو بديلاً تأخذ به أو تتركه الأنظمة التعليمية، بل أصبح ضرورة ملحة تملحها حركة الحياة المعاصرة، وهي دليل على بقاء الروح وروح البقاء لدى المؤسسة التعليمية.

2- إدارة الجودة و نظامها ودليلها:

- إدارة الجودة هي النشاطات المنسقة لتوجيه وضبط المؤسسة بالنسبة إلى الجودة، وهي جزء من أنظمة الإدارة الأخرى كالإدارة الأكاديمية، أو الإدارة المالية.
- نظام إدارة الجودة هو نظام إداري لوضع سياسة الجودة وأهدافها، ولبلوغ هذه الأهداف.
- دليل الجودة هو الوثائق (معلومات - مخططات - مواصفات - إرشادات - إجراءات - تعليمات - رسوم - سجلات)، التي توصف (توفر معلومات منسقة عن) نظام إدارة الجودة في المؤسسة.

3- مصطلحات الجودة:

- * **تخطيط الجودة:** هو ذلك الجزء من إدارة الجودة الذي يركز على وضع أهداف الجودة، ويوصف العمليات التشغيلية الضرورية والموارد ذات الصلة لتلبية تلك الأهداف.
- * **ضبط الجودة:** هو ذلك الجزء من إدارة الجودة الذي يركز على تلبية معايير الجودة
- * **ضمان الجودة:** هو ذلك الجزء من إدارة الجودة الذي يركز على توفير الثقة بأن معايير الجودة بالنسبة إلى المنتج المقصود ستكون محققة.
- * **تحسين الجودة:** هو ذلك الجزء من إدارة الجودة الذي يركز على زيادة المقدرة على تحقيق معايير الجودة.

4- عناصر الجودة

- * جودة عناصر العملية التعليمية المكونة من الطلاب وأعضاء الهيئات الجامعية.
- * جودة المادة التعليمية، بما فيها من برامج وكتب وطرائق وتقنيات.
- * جودة مكان التعليم، بما يضمنه من صفوف ومختبرات ومكتبات وورش وغيرها.
- * جودة الإدارة مع ما تعتمد عليه من قوانين وأنظمة ولوائح وتشريعات، وما تتبناه من سياسات وفلسفات، وما تعتمد من هياكل ووسائل وموارد.
- * جودة المنتج (الخريجون و الأنشطة البحثية، و الخدمات المجتمعية).

5- آليات ضمان الجودة

- * نظم المعلومات المعززة (بيانات - تقارير - مسوحات - استبانات ...)
- * نظم التقويم (لجان - هيئات - وكالات - وحدات
- * نظم ضمان الجودة (لجان - هيئات - وكالات - مجالس....)
- * نظم الاعتماد (هيئات - وكالات - مجالس..)
- * نظم المقارنة و الإسناد إزاء جامعات و كليات مرجعية.
- * نظم التمويل المرتبطة بمؤشرات الأداء، المحفز للجودة .
- * نظم الحوافز المخططة جيداً .
- * نظم الاعتراف بالشهادات و البرامج و المؤسسات.
- * نظم التصنيف التراتبي.
- * نظم امتحانات الكفاءة.
- * آليات أخرى (الرقابة الإدارية - مجالس الأمناء - جمعيات - مراكز - معاهد..)

6- المبادئ الأساسية لأنظمة الجودة :

أصدرت المنظمة الدولية للمواصفات والمعايير منذ العام 1987 مجموعات من المعايير والمواصفات (بدءاً بمجموعة ISO-9000 لعام 1987 ومروراً بمجموعة ISO-9000 لعام 1994 ووصولاً إلى مجموعة ISO-9000 للعام 2000). وهذه المجموعات تركز على تحقيق ضمان الجودة وتكرسه، ويؤدي تطبيق هذه المجموعات إلى مزايا متعددة لمؤسسات التعليم العالي، فهي تحسّن جودة الأداء الجامعي، وتوحد إجراءات العمل، وتوزّع المهام بفاعلية، وتحقق رضا الطلبة وسوق العمل والمجتمع عن خدمات التعليم الجامعي، وتحدد واجبات كادر الجامعة ومسؤولياته بدقة، وتؤدي إلى تعريف العاملين بآلية وإجراءات العمل بصورة دقيقة، وتؤدي إلى التحقق والتأكد من تطبيق الإجراءات بدقة⁹، وتقوم أنظمة الجودة المبنية على أساس مواصفات ضمان الجودة 9001/ 2 / 3 ISO، على سبعة مبادئ أساسية هي:

أ- **التنظيم:** تتطلب مواصفات ضمان الجودة من المؤسسة أن تحدد مسؤوليات كل شخص، وصلاحياته، والتدخلات التنظيمية بينه وبين الآخرين، بحيث تضمن أن يتم دوماً إنجاز جميع الأعمال بشكل صحيح.

ب- **توثيق نظام الجودة:** ويشمل إعداد دليل الجودة، والإجراءات، وتعليمات العمل أي توثيق كيفية القيام بجميع أنشطة العمل التي تؤثر على الجودة في المؤسسة.

ج- **ضبط وثائق نظام الجودة:** ويشمل ذلك ضبط تطوير هذه الوثائق، ومراجعتها، والمصادقة عليها، وإصدارها، وتعديلاتها تجنباً للقيام بالأنشطة، أو الأعمال بطرق مخالفة لما هو معتمد.

د- **الاحتفاظ بسجلات الجودة:** ويهدف إلى تمكين المؤسسة من تتبع ما حدث في حال ظهور أي مشكلة، وإظهار أنه قد تم اتباع الإجراءات، وتعليمات العمل، كما يجب بالنسبة إلى الجهات الخارجية (الزبائن، أو الهيئات المانحة لشهادات المطابقة)، والجهات الداخلية (المدققين الداخليين).

هـ- **التحقق من تنفيذ الأنشطة التي يشملها نظام الجودة:** ويشمل التحقق من التصميم، والمصادقة عليه وفحص المنتج في أثناء عمليات التصنيع، للتأكد

من مطابقته للمواصفات، وكذلك تدقيق نظام الجودة للتأكد من انه يعمل كما يجب، ومراجعة الإدارة لهذا النظام للتأكد من فاعليته.

و- تحديد حالات عدم المطابقة، واتخاذ الأعمال التصحيحية المناسبة: أي انه عند ظهور أي حالة عدم مطابقة ولها علاقة بنظام الجودة، يتم تحديد أساس ظهورها، واتخاذ الأعمال التصحيحية المناسبة لمنع حدوث ذلك مرة أخرى، والتأكد من فاعلية هذه الأعمال.

ز- تحسين التواصل والتفاهم والتعاون: وهذا ينطبق على العلاقة بين الأقسام، وعلى العلاقات ضمن القسم الواحد، ويهدف إلى منع حدوث الأخطاء عن طريق التأكد من أن كل شخص يعرف ما هو مطلوب منه.

7- مبررات وفوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

إن إدارة الجودة تساعد وبشكل منظم على إحداث عملية التغيير والتحديث في النظام التعليمي¹¹ وذلك لان نظرية الجودة الشاملة هي نظرية منظمة وطريقة متكاملة التطبيق يتم استخدامها وتوظيفها كآلية أو نظام في أثناء تحليل المعلومات واتخاذ القرارات اللازمة كما تركز مبادئ وعناصر مفهوم إدارة الجودة الشاملة كنظرية تطبيقية على أهمية تفعيل دور كل شخص في إطار النظام التعليمي من اجل التطوير والتحسين المستمر.

ويمكن إجمال فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في النقاط التالية:

- 1 إيجاد نظام شامل لضبط الجودة في الجامعات والذي يمكنها من تصحيح المناهج الدراسية ومراجعتها وتطويرها.
2. تساعد في تركيز جهود الجامعة على اتباع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وسوق العمل.
3. إيجاد مجموعة موحدة من الهياكل التنظيمية التي تركز على جودة التعليم في الجامعات والتي تؤدي إلى مزيد من الضبط والنظام فيها.
4. الارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي بصورة مستمرة.
5. تجاوز الآثار الناجمة عن غياب التنافسية في الأسواق العالمية للخريجين.

6. السيطرة على المشكلات التي تواجه العمليات الإدارية والحد من تأثيرها
7. الاستجابة السريعة لحاجات المجتمع إلى خريجين بمواصفات عالية الجودة والتصدي لمشكلاته بخطط طموحة.

بالإضافة إلى ذلك هناك فوائد أخرى تتمثل في :

- * تحسين نوعية الخدمات المتمثلة في مخرجات التعليم العالي
- * رفع مستوى الأداء عند العاملين في المؤسسة التعليمية
- * تخفيض تكاليف الخدمات والتشغيل
- * العمل على تحسين طرق وأساليب العمل وتطويرها

1 زيادة الولاء والانتماء عند العاملين للمؤسسة التعليمية

2. استمرار وزيادة قدرة المؤسسة على البقاء والمنافسة

8- صعوبات تطبيق إدارة الجودة في التعليم العالي العربي

- * غياب التنافسية في الأسواق العالمية لخريجي الجامعات العربية
- * تدهور الإنتاجية في المجالات العديدة لخريجي الجامعات العربية
- * تزايد البطالة بين الخريجين في الجامعات الخاصة والحكومية
- * زيادة المعروض من الخريجين الجامعيين عن الطلب عليهم
- * تقادم الهياكل الإدارية والتشبث بقيم إدارية وثقافة تنظيمية يصعب الفكك عنها
- * تغلب النظام على أعمال الفكر أي التطبيق المتطرف للنظم والقواعد والإجراءات
- * ترسيخ الاعتماد على المركزية أي الاعتماد على الفرد وإضعاف دور المجموعات والمجالس
- * هيمنة القطاع الإداري على القطاع الأكاديمي
- * ضعف كفاية الإداريين وبعض القيادات الأكاديمية

* التعليم المعتمد على التلقين والاستظهار بدلا من التحليل والاستنتاج والابتكار

* إجراء البحث العلمي لأغراض الترقية والكسب المادي

* خدمة المجتمع تكون لبناء علاقات عامة وتحسين الصورة الإعلامية للمؤسسة التعليمية¹⁵

* وهناك إشكاليات وتحديات تعوق الارتفاع بمستوى كفاية وفاعليته التعليم العالي العربي لعل من أهمها ما يلي :

- جمود استراتيجيات التعليم العالي العربي
- ضعف الصلة بين البحث العلمي والممارسات التطبيقية في المجتمع
- نقص التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الإنتاج
- البون الشاسع بين إنتاج المعرفة واستخدامها في التطوير والإصلاح
- ضعف العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل
- زيادة الكم بين عدد الطلاب مقابل الكيف لمستوى التأهيل
- ضعف الإنفاق على البحث العلمي

9- متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي

هذه المهام والمميزات والمبررات والأهداف لإدارة الجودة الشاملة بحاجة إلى إحداث متطلبات أساسية لدى المؤسسات التعليمية حتى تستطيع تقبل مفاهيم الجودة الشاملة بصورة سليمة قابلة للتطبيق العملي وليس مجرد مفاهيم نظرية بعيدة عن الواقع، ولكي تترجم مفاهيم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية للوصول إلى رضا المستفيد الداخلي والخارجي للمؤسسة التعليمية، فإن هناك الكثير من المتطلبات أهمها :

- * دعم الإدارة العليا لنظام إدارة الجودة الشاملة وتأييدها له.
- * ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بين جميع الأفراد كأحد الخطوات الرئيسة لبنى إدارة الجودة الشاملة، حيث أن تغيير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية السائدة بين أفراد المؤسسة الواحدة يجعلهم ينتمون إلى ثقافة تنظيمية جديدة تلعب دورا بارزا في خدمة التوجهات الجديدة في التطوير والتجويد لدى المؤسسات التعليمية.

- * تنمية الموارد البشرية كالمعلمين أو المشرفين الأكاديميين وتطوير المناهج وتحديثها وتبني أساليب التقويم المتطورة وتحديث الهياكل التنظيمية لإحداث التجديد التعليمي المطلوب.
- * مشاركة جميع العاملين في الجهود المبذولة لتحسين مستوى الأداء.
- * التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد .
- * التعرف على احتياجات المستفيدين الداخليين وهم الطلاب والعاملون والخارجيون وهم عناصر المجتمع المحلي، وإخضاع هذه الاحتياجات لمعايير لقياس الأداء والجودة.
- * تعزيز المؤسسة التعليمية بصورة فاعلة على ممارسة التقويم الذاتي للأداء .
- * تطوير نظام للمعلومات لجمع الحقائق من أجل اتخاذ قرارات سليمة بشأن أي مشكلة ما.
- * تفويض الصلاحيات يعد من الجوانب المهمة في إدارة الجودة الشاملة وهو من مضامين العمل الجماعي والتعاوني بعيداً عن المركزية في اتخاذ القرارات.
- * المشاركة الحقيقية لجميع المعنيين بالمؤسسة في صياغة الخطط والأهداف اللازمة لجودة عمل المؤسسة من خلال تحديد أدوار الجميع وتوحيد الجهود ورفع الروح المعنوية في بيئة العمل في كافة المراحل والمستويات المختلفة.
- * استخدام أساليب كمية في اتخاذ القرارات وذلك لزيادة الموضوعية وبعيداً عن الذاتية

ثانياً: التعليم العالي في البلدان العربية

وحاجات سوق العمل والمجتمع

شهد التعليم العالي في الوطن العربي تزايداً كمّاً متسارعاً في عدد مؤسساته الحكومية والخاصة والتوسع في عدد الكليات وزيادة في عدد الطلاب الملتحقين به، حيث تشير أحدث البيانات²⁰ أن عدد الجامعات في الدول العربية بلغ 385 جامعة في العام 2008م مقارنة بـ 233 جامعة في عام 2003 بنسبة زيادة بلغت 53.6% وبواقع 152 جامعة، حيث

ارتفع عدد الجامعات الخاصة خلال نفس الفترة بمقدار 115 جامعة أي بما يعادل 4.4 مرة عن عام 1993، ليتساوى عددها مع عدد الجامعات الحكومية في الدول العربية.

وتحتل تونس المركز الأول بين مجموعة الدول العربية حيث تضاعف فيها عدد الجامعات بمعدل 100% ليرتفع العدد من 22 جامعة ليصل إلى 44 جامعة منها 31 جامعة خاصة، كما تزايد عدد الجامعات في الجزائر من 26 جامعة إلى 34 جامعة حكومية. وفي مصر تزايد عدد الجامعات بواقع (11 جامعة منها 7 جامعات خاصة) ليصل العدد إلى 30 جامعة، وفي الأردن تزايد بواقع (8 جامعات منها 6 خاصة) ليلبلغ 26 جامعة، سورية تزايد بواقع (4 جامعات خاصة) ليصل إلى 9 جامعات، واليمن تزايد بواقع (12 جامعات خاصة) ليصل إلى 27 جامعة، والسودان تزايد بواقع (7 جامعات، منها 6 خاصة) ليلبلغ 35 جامعة. وفي لبنان توجد جامعة رسمية واحدة و37 جامعة خاصة. وفي ليبيا تم إضافة جامعة خاصة (هانيبال) ليصل عدد الجامعات إلى 15 جامعة. أما المغرب فقد ارتفع عدد الجامعات فيه من 14 إلى 19 جامعة منها جامعتان تنتميان إلى القطاع الخاص.

أما على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تزايد عدد الجامعات في الكويت بواقع 3 جامعات خاصة ليصل عدد الجامعات فيها إلى 6 جامعات، وفي قطر تم تأسيس «المدينة التعليمية» التي توجد فيها 4 فروع للجامعات الأميركية الرائدة في مجال الطب والإدارة والتصميم، وفي البحرين زاد عدد الجامعات الخاصة بنحو 13 جامعة ليصل عدد الجامعات لديها إلى 15 جامعة، وفي الإمارات تزايد عدد الجامعات خلال الفترة 2003 - 2008 بواقع 11 جامعة خاصة ليصل عدد الجامعات فيها إلى 18 جامعة (منها 16 جامعة خاصة)، وفي سلطنة عمان تم إنشاء 3 جامعات خاصة خلال نفس الفترة ليصل عدد الجامعات في السلطنة إلى 5 جامعات، وفي المملكة العربية السعودية ازداد عدد الجامعات الحكومية بنحو 13 جامعة لتصل إلى 21 جامعة حكومية، في حين تم استحداث 7 جامعات خاصة ليصل رصيدها الإجمالي إلى 28 جامعة.

ويلاحظ من خلال البيانات ظهور العديد من الجامعات والكليات الخاصة في كل الدول العربية باستثناء العراق والجزائر وجيبوتي وموريتانيا، رغم أن هناك توجهها جادا في تلك الدول لإنشاء جامعات خاصة. كما يلاحظ ظهور جامعات حكومية جديدة في كل من مصر والأردن والسعودية وليبيا وتونس والمغرب، في حين ظل عدد الجامعات كما هو عليه في كل من العراق وفلسطين وجيبوتي وموريتانيا والصومال بعدد [15]، (11)، (1)، (8)، (7)²¹ جامعة لكل دولة على التوالي .

وحسب البيانات المشار إليها بلغ إجمالي عدد الطلاب الدارسين في الجامعات العربية بحسب البيانات المتوفرة لـ 9 دول عربية 4.4 مليون طالب في عام 2008 منهم 3.7 مليون طالب في مرحلة البكالوريوس شكلوا ما نسبته 87 %، بينما بلغت نسبة طلاب الدراسات العليا 3% لكل من برامج دبلوم الدراسات العليا وبرنامج الماجستير وما نسبته 2 % لبرامج الدكتوراه، فيما استحوذت المعاهد الفنية على نسبة 5% من أعداد الدارسين في هذه الدول . وتشير البيانات إلى أن النصيب الأكبر من الطلاب المتحقيقين هو في الكليات والتخصصات الأدبية والإنسانية، حيث لم تتجاوز نسبة الطلاب المتحقيقين في الكليات العلمية والتقنية سوى 31 % من الإجمالي للدول مجتمعة.

وتشير البيانات التي توفرت عن 12 دولة عربية إلى تركيز معظم الخريجين العرب من مرحلة التعليم العالي في تخصصات (علوم الاجتماع والقانون وإدارة الأعمال)، (الآداب والعلوم الإنسانية) و(التربية والتعليم). بما نسبته 32.6 % و 18.8 % و 8.5 % على التوالي وإجمالي 60 %، تليها العلوم العلمية بنسبة 13.9 %، فالهندسة بفروعها بنسبة 12.3 %، ثم العلوم الطبية بنسبة 7.3 %، وأخيراً علوم الزراعة بنسبة 1.4 %.

وفيما يتعلق بالإنفاق على التعليم العالي تشير أحدث الدراسات للبنك الدولي إلى أنه على الرغم من تأخر المنطقة العربية عن الأقاليم الاقتصادية الأخرى في الاستثمار في رأس المال البشري، إلا أنها تميزت بارتفاع إنفاقها على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فعلى مدى السنوات الأربعين الماضية خصصت هذه البلدان في المتوسط ما نسبته 5 % من إجمالي الناتج المحلي وما نسبته 20 % من النفقات الحكومية للتعليم، وهو أكثر مما خصصته البلدان النامية الأخرى التي لديها مستويات مماثلة لمتوسط دخل الفرد.

مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي العربي لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع

على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل تطوير كفايات التعليم العالي في الدول العربية وتحسينها وزيادتها لتحقيق الأهداف المرجوة وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات، إلا أن فعالية نظام التعليم العالي العربي لا تزال محدودة نتيجة لارتفاع الرسوم الدراسية إلى مستويات باهظة في الجامعات الخاصة، وهجرة العقول العربية إلى الخارج، وضعف مستوى محتويات المكتبات الجامعية وتدني مستوى الخريجين وعدم مواءمتهم لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع.

ويشير دليل إدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي في الوطن العربي في مستوى المخرجات الذي تتطلبه إدارة الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم العالي إلى ضرورة أن تكون مخرجاتها، أي محصلة اشتغالها، متوائمة مع غاية التعليم وأهدافه، وأن يقتضي ضمان جودة المخرج منه التركيز على المتعلم في ملامحه المعرفية والسيكولوجية والاجتماعية والثقافية، والاهتمام بتلك الملامح قبل انخراط الطالب في الوسط الجامعي. كما يشير إلى أن تحقيق الجودة بالتعليم العالي ليس بمعزل عن ضرورة تحقيقها في مستوى المرحلة الثانوية، نظراً إلى الترابط الوثيق بين مخرجات التعليم العام ومخرجات التعليم العالي.

إلا أن النظر في مستوى المخرجات يحيلنا بالضرورة إلى الأهداف والغايات المتوقعة من منظومة التعليم العالي في صلتها بالمتعلم (أي أن الطالب هو أهم زبائن المؤسسة على الإطلاق) وبالمعرفة وبالمجتمع.

والمخرجات ذات الصلة بالمتعلم تتعلق أساساً بنوعية الخريج باعتباره منتجاً لا بد أن يستجيب لخصائص معينة مثل:

- أن يكون مزوداً بالمعارف والمهارات والكفايات التي تساعد في الاندماج في عالم العمل وتحقيق الذات، كمهارات البحث عن عمل، وروح المبادرة والقدرة على اتخاذ القرار المناسب .
- أن يكتسب خبرة تجعله قادراً على اكتساب المعارف والبحث عنها وإتقانها والوسائل والأدوات الموصلة إليها حتى يتحقق لديه التعليم مدى الحياة.
- أن يكون قادراً على التكيف مع ما يستجد من أحداث وتغيرات في عالم العمل.
- أن تقوى لديه الدافعية للتعلم وتطور معارفه وكفاياته باستمرار بحيث لا يعتبر تخرجه من الجامعة خاتمة المطاف بل بداية مرحلة للتكفل بالذات في جميع المجالات.
- أن يتحلى بالانفتاح على الآخر وعلى العمل الجماعي مما يجعله يفيد ويستفيد ويحقق نموه الذاتي الذي لا ينتهي مدى الحياة.
- أن ينمي لديه الفكر الناقد المساعد على الإبداع .

والمخرجات في صلتها بالمعرفة والتي يتوقع من المؤسسة الجامعية القيام هي كالتالي:

- أن تلعب الدور المنوط بها في إنتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي في المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي محلياً وعالمياً وخاصة في المجالات التي تعتبر إستراتيجية.

- أن يتناول البحث العلمي مجالات تتيح الاستباق وتقوي القدرة على المنافسة، وتشكل إسهاماً في إنماء الثقافة الإنسانية .

- وينبغي ألا يتوقف ذلك على العلوم « الصحيحة » المتفق على دورها في تطوير مجالات الحياة بكل مظاهرها، بل أن تنال العلوم الإنسانية والاجتماعية حظها من الاهتمام لإضافتها المتميزة لجعل الإنسان واعياً بالموقع الذي يحتله في هذا الكون وحتى تتحقق الاستفادة الرشيدة من المعارف المنتجة وتسخيرها لخدمة الإنسان لا لأن تكون وباءً عليه .

والمخرجات في صلتها بالمجتمع تتمثل أساساً في الاستجابة المثلى لحاجات المجتمع الحقيقية وفي توظيف قدرات كل فرد في تحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي، حتى لا يكون خريجو المؤسسات الجامعية عبئاً على الفئات المنتجة في المجتمع، وهذا ما شكل أحد عناصر الرؤية المستقبلية للتعليم في الوطن العربي والمتمثل فيه « إعداد أفراد قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، وقادرين عليه عوضاً عن مجرد متعلمين، لذلك يتعين أن يكتسب التعليم العالي مقومين أساسيين: التنوع والمرونة، خاصة في الاستجابة لمقتضيات التغيرات السريعة محلياً وعالمياً .

ولهذه الاستجابة وجهان : كمي ونوعي، كما أنها تدخل في إطار الوظيفة التقليدية للتعليم العالي، إلا أن مسألة ضمان الجودة تتطلب من الخريجين الاتصاف بخصال أساسية كالكفاية وروح المسؤولية والتشبع بأخلاقيات المهنة التي ينخرطون فيها، إلى جانب القدرة على التكيف مع المستجدات التي تتمثل في بعض مظاهرها في القدرة على تغيير النشاط المهني كلما تطلب الظرف ذلك، دون شعور باختلال التوازن الذاتي أو بعدم الاستقرار، وتبنى مبدأ التكوين المستمر باعتباره ضرورة ومصدر إنماء ذاتي وليس ترفاً يمكن تجاوزه. ولا يفوتنا أن نشير هنا، إلى أن مخرجات التعليم العالي الدالة على جودته ومساهمته بصورة غير مباشرة في تحسين تلك الجودة، تزويد المدرسة الثانوية بالمدرسين الأكفاء القادرين على تخريج طلبة تتوفر لديهم المعارف والكفايات والمهارات التي تيسر اندماجهم في منظومة التعليم العالي .

«وترجع الدراسات والأبحاث ضعف المواءمة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل والمجتمع إلى:

1. انخفاض الكفاية الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها (تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية).

2. انخفاض الكفاية الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.»

وقد أظهرت معظم الدراسات التي أجريت على التعليم العالي في الكثير من البلدان العربية أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات والمعوقات وخاصة فيما يتعلق بتحقيق الموازنة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل والمجتمع وهذه الدراسات تستعرض بصورة موجزة واقع مخرجات التعليم العالي في الوطن العربي بصورة عامة وكذلك الدراسات التي أجريت على بعض البلدان العربية وذلك على النحو الآتي:

(1). دراسة عبد المجيد (2006م) التي أظهرت أبرز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي عامة، والتي تتمثل في:

- تحدي العولمة والمنافسة العالمية. حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.
- تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.
- تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب.
- سيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.

(2). كما لا تزال الحاجة إلى تطوير التعليم العالي وتحسينه بصورة مستمرة بغية الوصول إلى النوعية اللازمة للإسهام في تحقيق الأهداف التنموية في البلاد العربية ولعل ما جاء في تقرير اليونسكو عن التعليم العالي في الدول العربية لخير دليل على ذلك، فقد جاء في هذا التقرير ما يلي:

أ- أن التعليم العالي في الدول العربية يواجه ضغوطات شديدة، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان والطلب الاجتماعي المتزايد على هذا المستوى من التعليم. ويؤدي ذلك إلى لجوء الدول والمؤسسات إلى زيادة عدد الطلبة الملتحقين، دون رصد الموارد المالية المناسبة في غالبية الأحيان.

ب- على الرغم من تقارب النسبة العامة لالتحاق الإناث من المعدلات الدولية، إلا أننا نطمح أن تزداد هذه النسبة في جميع الأقطار العربية.

ج- إن غياب الروابط الوثيقة بين مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام من جهة وبين الجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الضعف في توجيه الطلبة نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناء على قدراتهم واهتماماتهم، تساهم جميعها في تضخم أعداد الطلبة في بعض الاختصاصات وتقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية والتقنية، وفي تدني الفعالية الداخلية ومستوى الخريجين، وتؤدي إلى ضغوطات على المؤسسات لتوفير برامج علاجية بغية تحسين مستوى الطلبة الملتحقين.

د- في معظم الحالات، لم تضع مؤسسات التعليم العالي برامج ومشاريع مناسبة لخدمة المجتمعات المحلية والمشاركة في تنميتها.

هـ- إن إنشاء الجامعات الخاصة والمفتوحة والمؤسسات غير الجامعية أمر جديد في أغلبية الدول العربية. لذلك، فإن هذه المؤسسات لم تخفف بعد الضغوط على الجامعات الحكومية بالقدر الذي يؤدي إلى تطوير التعليم العالي وتنويعه وتوسيع دائرة انتشاره.

و- هناك حاجة إلى تعزيز أنماط جديدة من التعليم والتعلم بحيث تخدم بشكل أفضل تنمية مهارات التفكير العلمي.

ز- نتيجة للتطورات الدولية في العلم والتكنولوجيا، برزت متطلبات جديدة ليضعاف أعضاء هيئات التدريس والباحثون تعاونهم مع الصناعة ولتوفير التعلم المستمر لخريجي التعليم العالي.

ح- غالباً ما يرافق النقص في الخريجين المؤهلين في بعض التخصصات بطالة وسوء استخدام لأعداد كبيرة منهم في تخصصات أخرى.

(3). وذكرت عيسان 2006م في دراستها عدداً من التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم العالي، ومنها:

- التقليدية وغلبة التخصصات النظرية الإنسانية على برامج الدراسات التطبيقية، وضعف التقويم المستمر لهذه البرامج مما يؤدي إلى ضعف الكفاية الداخلية وارتفاع نسبة الهدر.
- التشابه والنمطية في النظم وهيكل البرامج والمناهج الدراسية بين الكليات المتشابهة، مما قد يؤدي مستقبلاً إلى تكرار الأخطاء السابقة وتضخم أعداد الخريجين في تخصصات غير مطلوبة أو عدم استيعاب السوق لها.
- نقص في أعضاء هيئة التدريس، وعلى الأخص في بعض التخصصات وذلك لندرة حملة الشهادات العليا في بعض التخصصات، ونقص الحوافز مثل الاستقرار الوظيفي، وتدني الرواتب والحوافز.

(4) دراسة المنيع (1420هـ)²⁷ والتي أوضحت نتائجها أن الجامعات السعودية مازالت تخرج أعداداً كبيرة في تخصصات لا يحتاجها المجتمع حيث أن معظم خريجي التعليم العالي، هم من ذوي التخصصات الأدبية والتي تشمل التربية والتعليم والعلوم الإنسانية، والاقتصاد والإدارة، و نسبة الخريجين في هذه التخصصات 85 %، بينما لم يتخرج من الجامعات السعودية في نفس فترة الدراسة سوى 15 % في التخصصات العلمية التي تشمل العلوم الطبية والعلوم الطبيعية والزراعية، حيث يوجد فائض كبير في أعداد الخريجين الذين يعانون من البطالة المقنعة والسفارة في بعض التخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، في الوقت الذي يوجد فيه نقص واضح في مجالات أخرى تحتاج إليها مؤسسات المجتمع بفرعها العام والخاص، كما توصلت نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي :

- إن العوامل التي تساهم في عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل تتمثل في عدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات السوق، وعدم إشراك قطاع العمل في تحديد سياسة القبول وعدم تطوير المناهج حسب حاجة سوق العمل.
- عدم إلمام خريجي الجامعات باستخدامات الحاسب الآلي وضعف لغتهم الإنجليزية وافتقارهم إلى الخبرة.

- أن أهم التخصصات التي يحتاجها سوق العمل بشكل أكبر في السنوات القادمة هي علوم الاقتصاد والمحاسبة، وإدارة الأعمال، وعلوم الحاسب والعلوم والتقنية.

- محدودية مساهمة المرأة السعودية في التنمية الشاملة في المملكة لأن برامج تعليم الفتاة السعودية لا تهئ الطالبات لاحتياجات التنمية إلا في نطاق التعليم والخدمات الصحية وبعض المجالات الأخرى، في حين أنه يمكن أن تسهم في عدد من المجالات بما يتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة.

- ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي من حيث البرامج والتخصصات وسياسات القبول والتخطيط وتوحيد الجهود للإسهام في تنمية المجتمع، وضعف التنسيق بين الجامعات وبين جهات التخطيط للعمالة مثل مجلس القوى العاملة والغرف التجارية الصناعية، وديوان الخدمة المدنية. وكذلك ضعف التنسيق بين الجامعات والجهات المستفيدة من الخريجين مثل الشركات والمؤسسات الخاصة والشركات المساهمة والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة.

(5). وقد توصلت دراسة العتيبي²⁸ إلى وجود عدّة مظاهر لعدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل بالمملكة العربية السعودية ، منها :

1. ارتفاع نسبة الجامعيين لأكثر من ثلاثة أرباع الطلبة المستجدين حيث بلغت نسبتهم (75.8 %)، أما المستجدون في مرحلة دبلوم متوسط فقد بلغت نسبتهم (21.9 %)، بينما ينبغي أن تكون النسبة الأكبر لصالح فئة الدبلومات المتوسطة التي تشكل القاعدة العريضة للقوى العاملة بأي اقتصاد.

2. الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة المتخرجين من التخصصات النظرية والعلوم التجارية حيث بلغت نسبتهم (81.97 %)، أما نسبة المتخرجين من الكليات العلمية فلم تزد على (18.02 %) من إجمالي المتخرجين.

(6). وأشار الترتوري 2009²⁹ إلى ضرورة ربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل في الأردن والاستجابة لمتطلبات خطط التنمية الوطنية عن العمالة المادية والبشرية

وتوفير الكفاية والفعالية لذلك بحيث تكون مخرجات التعليم العالي ضمن خطط مسبقة تلبي احتياجات المجتمع الأردني من الأيدي العاملة الماهرة والمدربة.

(7). دراسة محمود وناس (2006) التي أشارت إلى معاناة مصر من مشكلة البطالة بين خريجي جامعاتها؛ لذلك تبنت برامج التصحيح الهيكلي مما جعل الحكومة تسيطر على قطاع التعليم العالي وسمحت بزيادة الرسوم الدراسية وفق مبدأ العرض والطلب. وكان من إحدى توصياتها تغيير النظرة المجانية. وبحث هذه الدراسة عن تحديات المستقبل ومتطلباته من التعليم العالي، وتحديات التوتر بين التعليم العالي والنظم المحيطة. وكذلك عن مقومات التعليم المستقبلي من حيث أنماط التعليم ونظمه وسياسة القبول، والوظائف والأهداف، والبرامج والمناهج والمقررات، وطرائق التدريس، واستخدام تكنولوجيا التعليم والتقويم، وتحديث إدارة التعليم العالي وتطويره.

(8). ومن خلال تقرير الدخول الجامعي للعام 2007 / 2008 في المغرب العربي الذي وصف الوضع العام لمؤسسات التعليم العالي في المغرب بما يلي:

- التحاق أعداد كبيرة من الطلبة بالتخصصات الإنسانية والاجتماعية، حيث لا تزيد نسبة الملتحقين بالكليات العلمية عن 10 %، وهو مؤشر يوضح عدم ارتكاز التعليم الجامعي الوطني على سياسات واضحة وخطط إستراتيجية واضحة تحكم العملية التعليمية و توجهها توجيهاً علمياً مدروساً.
- نقص أعضاء هيئة التدريس في بعض التخصصات كالاقتصاد والقانون والمعلومات والتواصل، مما نتج عنه تدني التحصيل المعرفي لدى الطلاب في كثير من المواضيع والوحدات بل وحتى في بعض التخصصات. ويرجع السبب الأساسي إلى قلة الموارد البشرية المتخصصة.
- التوسع الكمي في نشر التعليم العالي على حساب نوعية التعليم وجودته بإنشاء مؤسسات وجامعات جديدة في غياب المباني الخاصة بها.
- غلبة الجانب النظري في العملية التعليمية وعدم الاهتمام بالمهارات التطبيقية والعملية لتدريس العلوم التطبيقية بأسلوب علمي حديث.

- ظهور بوادر فشل الربط بين البرامج الدراسية واحتياجات التنمية من خلال بطالة الخريجين لهذه المؤسسات.

(9). وفي دراسة اخوات 2007 أشار إلى أن التعليم الليبي يتصف بخصائص ومظاهر من أهمها ما يلي :

1. تغطي عليه ملامح وطبيعة التعليم التقليدي، بمعنى أنه يعتمد على بناء صورة ذهنية تاريخية مثالية في ذهن الطالب وغالباً هذه الصورة نعم مثالية ولكنها في التاريخ الماضي ولا وجود لها في الواقع، وهذا ينسحب على كل مواد العلوم الإنسانية والثقافية. فالتعليم بعيد عن الحياة والواقع وحقيقته، وكأن التعليم يعمل على بناء الوهم والسراب في أفق وعقلية الطالب والمجتمع والأسر جميعاً.

2. المناهج والكتب المدرسية، تمثل عناوين جديدة لمحتويات قديمة وتقليدية - والحديث هنا عن مناهج العلوم الإنسانية والآداب - وبالتالي تنتج خريجين عاجزين عن التعامل مع العالم الصناعي التقني تفكيراً وعملاً.

3. ضعف ارتباط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل، وعدم توفر خبرات محلية أساسية وضرورية، أدى إلى تزايد عدد الباحثين عن العمل من الخريجين، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بشكل واضح .

4. ضعف تركيز النظام التعليمي على مجالات وميادين ذات أهمية في الاقتصاد المعاصر في جميع أنحاء العالم، مثل تقنية المعلومات، والتقنيات الصناعية والإلكترونية، مما جعل مساهمة العناصر الوطنية في هذه الميادين محدودة للعمل داخل ليبيا وخارجها.

5. ضعف قدرة التعليم، وتواضع مساهمته في بناء مجتمع المعرفة، واقتصاد المعرفة الذي هو في الحقيقة مجتمع القرن الحادي والعشرين، أي بناء رأس المال الفكري والعقلي «الذكاء» المحرك للحضارة المعاصرة.

(10). ودراسة سويلم 2005 التي استعرض فيها الملامح الرئيسة لنظام التعليم وعلاقته بسوق العمل الفلسطيني، ووصف سمات العمالة الفلسطينية في سوق العمل. وأوضح أن البطالة بلغت في صفوف الخريجين حوالي 24.5، بواقع 54 % في

الضفة الغربية و 46 % في قطاع غزة. كما لاحظ تركيز البطالة على الفئة العمرية 20 - 30 سنة، وهو ما يؤشر بشكل واضح على أن المعدلات الأعلى للبطالة إنما يعاني منها الخريجون الجدد والتي بلغت أكثر من 63 % في الضفة وغزه . كما وجد أن نسبة العاطلين عن العمل من خريجي العلوم الإنسانية والإدارية والتجارية تزيد عن 56 % في الضفة الغربية، فيما تبلغ هذه النسبة 78 % في قطاع غزة، علماً بأن نسبة البطالة لا تتجاوز الـ 10 % في التخصصات الهندسية والطبية والصحية والثقافة والإعلام والدراسات الإسلامية .

(11). دراسة العبيدي 2006، والتي توصلت نتائجها إلى أن الجامعات اليمنية تعاني من خلل يعوق قدرتها، على تحقيق التنمية العلمية بالصورة المرضية، التي تجعل خريجها في المستوى الذي يؤهلهم لحمل شهاداتها بثقة واقتدار، إضافة إلى انقطاع الصلة التي تربطها بقطاعات النشاطات الاقتصادية ومع سوق العمل الأمر الذي يعد غاية الخطورة لما يسبب ذلك من أزمات وكوارث اجتماعية واقتصادية وسياسية أقلها شأنًا تراكم البطالة بين الخريجين، حيث ترتفع أعداد خريجها من كليات التجارة والاقتصاد والآداب والشريعة والقانون والتربية، وجميعها تخصصات غير متلائمة مع احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية.

كما بينت الدراسة أن سوق العمل اليمني يواجه عوائق عدة تحد من مساهمته في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في تدني الإنتاجية وضعف التأهيل والتدريب وارتفاع معدل البطالة.

وقد أوصت الدراسة أن على الجامعات الالتزام بالدراسة الدائمة لحاجات التنمية ومطالب سوق العمل ورفض ما من شأنه أن يؤدي إلى مضاعفات البطالة بين الخريجين. إضافة إلى الالتزام بالمعايير العلمية في كل نشاط يُتخذ داخل الحرم الجامعي باحثة بصورة دائمة عن كل الوسائل التي تساعد على تطويرها لخدمة التنمية والتطور في الميادين الصناعية.

ويلاحظ من خلال الاطلاع على الدراسات التي تناولت مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي العربي بشكل عام وكذلك الدراسات التي تناولت مخرجات التعليم

العالي لكل قطر عربي على حدة، أن هناك جهوداً كبيرة قد بذلت بهدف تحسين مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل والمجتمع، إلا أن علامات الضعف بهذه المواءمة مازالت قائمة وتظهر جلياً في ارتفاع نسب البطالة بين الخريجين، وفي نقص القوى العاملة الكفّية في عدد من التخصصات، بالإضافة إلى أن مؤسسات التعليم العالي العربي قد ركزت على تزايد أعداد الطلاب خلال السنوات الماضية أي أنها ركزت على الكم وعلى الإتاحة في التعليم العالي الذي جاء على حساب الجودة والنوعية . ولهذا كان لا بد لمؤسسات التعليم العالي العربي أن تطبق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي حتى تضمن تطوير برامجها التعليمية لتواكب تقدم العصر ومتطلباته بإنشاء هيئات وطنية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي تكون مسؤولة عن وضع المعايير والمفاهيم لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي ليلبي حاجة المجتمع واحتياجات السوق (المحلي، الإقليمي، العالمي) .

ثالثاً: هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي في البلدان العربية

لقد دفعت ظاهرة العولمة وسياسة الانفتاح الاقتصادي العديد من الدول العربية للتركيز على تطبيق مفاهيم الجودة والتميز في مؤسساتها التعليمية التي طغت عليها ملامح وطبيعة التعليم التقليدي وأصبحت تعاني من الخلل الذي يعوق قدرتها على تحقيق التنمية العلمية بالصورة المرضية، إضافة إلى ضعف مواءمة مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل والمجتمع، بالإضافة إلى ظهور التعليم العالي الخاص في العقد الأخير من القرن الماضي والتهافت والتسابق بين مؤسساته على جني الأرباح دون النظر إلى جودة ونوعية البرامج التعليمية التي تقدمها .

ولأن جودة التعليم العالي تتمثل في المنتج المتولد بواسطة مؤسساته، حيث أن التعليم يلعب دوراً هاماً ورئيساً في عملية التنمية ورفقي الشعوب وتطورها، ويعد من أهم الاستثمارات المستدامة والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتضافر جهود جميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي ومشاركة فاعلة من جانب الطلبة ومن جانب الخريجين وسوق العمل والمجتمع .

كل ذلك دفع معظم وزارات التعليم العالي العربية إلى إصدار قوانين وتشريعات خاصة بمعايير الاعتماد العام والخاص للجامعات الخاصة، إلا أن هذه المعايير لا ترتقي إلى الحد الأدنى لمعايير الجودة العالمية، حيث أنها معايير كمية بحتة تهدف إلى الوصول إلى قرار بإعطاء الترخيص لإنشاء جامعة أو إجازة البرامج الأكاديمية فيها. تاركة قضية اعتماد الجامعات وبرامجها الأكاديمية وتقييم مستوى الجودة فيها مرتبطا بتوجهات الجامعة نفسها.

وهناك توجهات إيجابية في معظم البلدان العربية نحو إنشاء هيئات مستقلة للاعتماد وضمان الجودة في التعليم، حيث تم استحداث حتى الآن حوالي (13) هيئة أو مجلسا مستقلا للاعتماد وضمان الجودة في بعض البلدان العربية مثل الأردن، مصر، البحرين، السودان، فلسطين، عُمان، الإمارات العربية، السعودية، ليبيا، تونس واليمن وسوف يتم تناول هيئات الاعتماد وضمان الجودة في كل بلد على حدة.

1. مجلس ضمان الجودة والاعتماد - اتحاد الجامعات العربية:

تم إنشاء مجلس ضمان الجودة والاعتماد وإقرار نظامه الأساسي وهيكله التنظيمي وتحديد مهام ووحدات المكتب التنفيذي له في العام 2007. ووضع مجلس ضمان الجودة والاعتماد في اتحاد الجامعات العربية أدلة تسترشد بها الجامعات لتقييم جودة أداؤها، أو التقدم إلى مجلس ضمان الجودة والاعتماد للحصول على شهادة ضمان الجودة ومن هذه الأدلة:

- أ- دليل التقييم الذاتي والخارجي للجامعات العربية أعضاء الاتحاد.
- ب- دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد.
- ج- دليل المؤشرات الكمية والمقاييس النوعية لقياس جودة أداء الجامعات العربية أعضاء الاتحاد.
- د- دليل معايير جودة أداء الجامعات العربية .
- هـ- دليل ضمان الجودة والاعتماد للبرامج الأكاديمية.
- و- إنشاء قاعدة البيانات والمعلومات للمؤشرات الكمية والنوعية

إن الغرض من إعداد هذه الأدلة هي :

1 **التقويم الذاتي للجامعات:** وهي عملية تقوم بها وحدة ضمان الجودة في الجامعة في ضوء الضوابط والمعايير المحددة في دليل التقويم الذاتي والخارجي المعد من قبل الأمانة العامة للاتحاد ويمكن أن يتناول التقويم الذاتي للجامعة، القسم الدراسي، المنهج، أعضاء هيئة التدريس وغيرها. ويتكون الدليل من المحاور التالية:

- رسالة الجامعة وأهدافها وبرامجها
- الموارد المالية والمادية
- الإدارة
- البرامج والتخصصات الأكاديمية وتقويم الطلبة
- أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم
- الطلبة
- البحث العلمي
- خدمة المجتمع
- المكتبات ومصادر المعلومات
- العلاقات الثقافية والعلاقات العامة وشؤون الخريجين

2 **أسلوب التقويم الخارجي:** وهي عملية تقوم بها جهة خارجية يكلفها المكتب التنفيذي لضمان الجودة والاعتماد في الاتحاد أو وزارة التعليم العالي أو أية جهة أخرى وتعمل على تقويم الجامعة في ضوء ضوابط ومعايير تحدد من قبل الجهات الخارجية ويمكن أن يكون التقويم الخارجي للجامعة أو الوحدة أو القسم الدراسي أو منهج دراسي معين.

3 **أسلوب المقارنات المرجعية :** وهي عملية مستمرة ومنتظمة تجرى لمقارنة نتائج أداء عمل المؤسسة مع نتائج العمل نفسه في مؤسسة أخرى من الاختصاص نفسه مع الأخذ بالاعتبار الأنشطة والعمليات الداخلية والوظائف التي تقوم بها المؤسسة.

4. **تقويم الإقران:** ويعني عملية مشاركة ومساهمة أساتذة الجامعات والباحثين والممارسين المهنيين في إصدار الأحكام أو إعطاء النصائح أو إصدار القرارات بشأن اقتراح برامج أكاديمية جديدة أو الاستمرار في القائم منها أو تعديلها.

5. ضمان الجودة الشاملة للجامعة: ويقصد بها تقويم جودة الجامعة كمنظومة متكاملة شاملة كل مكوناتها وأبعادها ومجالاتها . وهي عملية مراقبة مستمرة لمدخلات المؤسسة وعملياتها ومخرجاتها ومستوى الجودة الذي حققته أو تعمل على تحقيقه مقارنة بالمستويات الوطنية أو العربية أو الدولية وغالباً ما يستخدم أسلوب معالجة النظم كنموذج تقويمي يتميز بالتفصيل والحساب الدقيق لجميع العناصر والمتغيرات الداخلة في النظام من مدخلات **Input** وعمليات **Process** ومخرجات **Output** .

6. الاعتماد **Accreditation** : هو رتبة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة أو البرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء المؤسسة معايير الجودة الوطنية أو العربية أو الدولية وفق ما يتفق عليه من مؤسسات التقويم التربوية وبعد الاعتماد خطوة أساسية للمؤسسة للسير نحو التميز في إطار توافقها وانسجامها مع أفضل المعايير العالمية المعروفة وتيسير سبل الاعتراف بها من قبل الأوساط الأكاديمية والمهنية الدولية والقدرة على التنافس مع زميلاتها.

2. هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي - الأردن:

أنشئت هيئة اعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في الأردن بموجب قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (4) لسنة 2005 م، حيث تأسست كمجلس اعتماد لمؤسسات التعليم العالي تتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أن الطموح لتحسين نوعية التعليم وضمان جودته دفع نحو تحويل المجلس إلى (هيئة اعتماد مستقلة) عن الوزارة، وإكسابها الصفة المؤسسية لضمان الاستقلالية والمرونة الإدارية، حيث كانت الأهداف الكبرى لمجلس الاعتماد تتمثل في:

* التحقق من انسجام أهداف البرامج الأكاديمية المختلفة مع مهارات الطلبة المكتسبة.

* تعزيز شفافية ومصداقية الشهادات الممنوحة في عالم بلا حواجز.

* انسجام العملية التعليمية مع متطلبات السوق وخطط التنمية الاقتصادية.

* استمرارية الارتقاء بنوعية التعليم العالي.

* تعزيز مقررات مؤسسات التعليم العالي على مواجهة تحديات المعرفة على مستوى عالمي.

بينما تنقسم أنواع الاعتماد لمجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن إلى:

- أ- الاعتماد العام للجامعات، ويحدد الطاقة الاستيعابية العامة للجامعة.
- ب- الاعتماد الخاص للبرامج الأكاديمية، ويحدد الطاقة الاستيعابية للتخصص الأكاديمي.

ح- تخضع الجامعة لإجراءات متابعة الاعتماد العام مرة كل ثلاث سنوات حداً أقصى ومتابعة الاعتماد الخاص للبرامج الأكاديمية مرة كل سنتين حداً أقصى، بدءاً من تاريخ آخر قرار للاعتماد العام أو الخاص.

أما محاور الاعتماد العام للجامعات في مجلس الاعتماد فتصنف إلى:

- أ- التنظيم الإداري والأكاديمي.
 - ب- الهيئة التدريسية.
 - ح- المباني والمرافق الأكاديمية.
 - د- المختبرات.
 - هـ- الأجهزة والتجهيزات والوسائل التعليمية.
 - و- المكتبة.
 - ر- القبول والتسجيل.
 - ح- المرافق العامة والخاصة.
- وكان هدف مشروع قانون إنشاء هيئة اعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق ما يلي:
- أ- تحقيق أهداف الهيئة من خلال مجلس يتألف من أحد عشر عضواً يتم اختيارهم من حملة رتبة الأستاذية ومن أعضاء هيئة التدريس العاملين في مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة، ومن قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة
 - ب- وضع معايير الاعتماد وضمان الجودة بأشكالها المختلفة.

ج- اعتماد مؤسسات التعليم العالي في المملكة، واعتماد برامجها الأكاديمية، وتقييم هذه المؤسسات وجودة برامجها والأسس الصادرة عن المجلس والقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

د- إشراك مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف الهيئة لتطوير التعليم العالي في المملكة وتحسين نوعيته.

وبناء على ذلك تم تحديد المعايير لكل من هيئات التدريس ومشرفي المختبرات والمباني والمرافق الأكاديمية وقاعات التدريس والمدرجات والمختبرات المتخصصة والمشغل ووحدة القبول والتسجيل والمكتبة والملاعب الرياضية، والعيادات الصحية والمرافق العامة والأجهزة والوسائل التعليمية، كما تم اعتماد تعليمات وأسس رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم واعتماد البرامج الأكاديمية ومحاور الاعتماد العام للدراسات العليا وحساب الطاقة الاستيعابية للدراسات العليا.

3. الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد - جمهورية مصر العربية:

تم إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في 5 يونيو 2006 بموجب القانون رقم 82 لسنة 2006 وتهدف الهيئة إلى ضمان جودة التعليم وتطويره المستمر من خلال:

أ- نشر الوعي بثقافة الجودة

ب- التنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير وقواعد مقارنات التطوير وآليات قياس الأداء استرشاداً بالمعايير الدولية وبما لا يتعارض مع هوية الأمة

ج- دعم القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتي

د- توكيد الثقة على المستوى المحلى والإقليمي والدولي في جودة مخرجات العملية التعليمية بما لا يتعارض مع هوية الأمة.

هـ- التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقاً للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.

ومن الأنشطة التي قامت بها الهيئة الانتهاء من إعداد أدلة الاعتماد المؤسسي، المعايير القومية الأكاديمية القياسية لقطاعات التعليم العالي، دليل اعتماد البرامج التعليمية، الأدلة

والأدوات المساعدة لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس والمستويات المعيارية لمعايير المعلم الجامعي، كما قامت الهيئة بوضع الخطة الإستراتيجية الخمسية للفترة 2008 - 2012م والتي تضم مجموعة من الأنشطة في ما يخص التعليم العالي منها:

أ- إجراء عملية التقويم واعتماد نحو 80 % على الأقل من مؤسسات التعليم العالي بنهاية 2012

ب- إتمام التدريب والترخيص لقاعدة من المراجعين لا تقل عن 6500 مراجع معتمد بنهاية 2012

ج- توقيع اتفاقيات اعتراف متبادل مع مؤسسات دولية مهنية متخصصة في مجال ضمان جودة التعليم والاعتماد وذلك لخمس تخصصات على الأقل بنهاية 2012م

د- الاشتراك في عدد من الشبكات الإقليمية والدولية لمؤسسات ضمان جودة التعليم والاعتماد

هـ- بدء نشاط التقويم والاعتماد لبعض مؤسسات التعليم العالي على المستوى العربي والإفريقي قبل حلول عام 2012م.

4. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي - المملكة العربية السعودية:

تم إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بناءً على الموافقة السامية الكريمة رقم 7/ب/6024 بتاريخ 9 / 2 / 1424هـ على قرار مجلس التعليم العالي رقم 3 / 28 / 1424هـ في جلسته الثامنة والعشرين المنعقدة بتاريخ 15 / 1 / 1424هـ. تتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي تحت إشراف مجلس التعليم العالي وهي السلطة المسؤولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي فوق الثانوي عدا التعليم العسكري لإمكانية الارتقاء بجودة التعليم العالي الخاص والحكومي، وضمان الوضوح والشفافية، وتوفير معايير مقننة للأداء الأكاديمي . وتهدف الهيئة إلى:

أ- وضع قواعد ومعايير وشروط التقويم والاعتماد الأكاديمي، وصياغة الضوابط التي تكفل تطبيقها في المؤسسات الأكاديمية المختلفة بعد الثانوية العامة.

ب- وضع القواعد والمعايير الإطارية المتعلقة بمزاولة العمل الأكاديمي، مثل التدريس والتدريب، وصياغة الضوابط التي تكفل تطبيقها في المؤسسات الأكاديمية

المختلفة، وإعداد اللوائح التي تنظم الإشراف على هذه المهن في تلك المؤسسات.

ج- الاعتماد العام للمؤسسات الجامعية الجديدة أو ما يعادلها مثل الكليات والمعاهد، واعتماد أقسامها وتخصصاتها وخططها الأكاديمية.

د- المراجعة والتقويم الدوري للأداء الأكاديمي للمؤسسات الجامعية القائمة أو ما يعادلها، واعتماد أقسامها وخططها الدراسية أكاديميا مثل الكليات والمعاهد وتقويمها بشكل دوري

هـ- التنسيق حيال اعتماد برامج وأقسام مؤسسات التعليم العالي في المملكة أكاديميا من جهات الاعتماد العالمية.

و- تقويم واعتماد برامج البكالوريوس، والدبلوم العالي بعد البكالوريوس والماجستير، والدكتوراه أو ما يعادلها، والمراجعة الدورية لمتطلباتها.

ر- تقويم واعتماد البرامج التخصصية الأكاديمية، بعد الثانوية العامة، مثل برامج الكليات المتوسطة والدبلومات العلمية سواء الحكومية والأهلية.

ح- تقويم واعتماد البرامج ذات الصبغة التدريسية والتعليمية في المؤسسات التعليمية الحكومية والأهلية.

ط- المشاركة في اقتراح الخطط العامة لإعداد وتطوير الأداء الأكاديمي في المجالات المختلفة، وللهيئة تشكيل لجان أكاديمية دائمة ولجان أخرى مساندة دائمة أو مؤقتة ويكون أعضاء هذه اللجان من بين أعضائها أو من غيرهم.

ي- نشر المعلومات والبيانات الخاصة بالاعتماد لأغراض التوعية والإعلام والبحث العلمي وإتاحتها للجهات والأفراد الراغبين للاطلاع عليها.

وقد نفذت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي باعتبارها السلطة المسؤولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم فوق الثانوي عدا التعليم العسكري، ثلاثة مشاريع منذ تأسيسها. وتمثل هذه المشاريع في مشروع التطبيق التجريبي لنظام الاعتماد وضمان الجودة، ومشروع برنامج المنح الدراسية للمتفوقين من طلبة مؤسسات التعليم العالي الأهلي، ومشروع التقويم التطويري لنظام الاعتماد وضمان الجودة، ويعتبر استكمالاً للجهود المبذولة لتفعيل نظام التقويم والاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة الذي أعدته الهيئة.

5. هيئة ضمان جودة التعليم - البحرين:

تم إنشاء هيئة ضمان الجودة بموجب المرسوم الملكي رقم 32 لسنة 2008 كهيئة مستقلة لضمان جودة التعليم تكون مهمتها مراقبة أداء جميع المؤسسات التعليمية والتدريبية وتشجيع الجودة والتميز في جميع مراحل النظام التعليمي في مملكة البحرين، وتتركز مسؤولية الهيئة في إجراء عمليات مراجعة منتظمة لأداء المدارس ومؤسسات التعليم الفني والمهني وكذلك مراجعة جودة أداء مؤسسات التعليم العالي وإدارة الامتحانات، وتتكون الهيئة من الأقسام التالية:

- أ- وحدة مراجعة أداء المدارس.
- ب- وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم الفني والمهني.
- ح- وحدة مراجعة جودة أداء مؤسسات التعليم العالي.
- د- وحدة الامتحانات الوطنية.

ومن أبرز النشاطات التي قامت بها الهيئة البدء بالمراجعة المؤسسية لجامعات البحرين حيث باشرت عملها ابتداءً من سبتمبر 2008م، بينما بدأت بالمراجعة البراجمية في يناير 2009م، وفيها بدأت بمراجعة برامج إدارة الأعمال في الجامعات الـ 14 القائمة في المملكة حالياً ومن المتوقع الانتهاء منها في سبتمبر 2010م .

6. الهيئة العليا للاعتماد والتقييم - السودان:

أنشئت الهيئة العليا للتقويم والاعتماد في النصف الثاني من عام 2003م كهيئة مستقلة تعمل على تحسين الأداء وتجويده والارتقاء به وضمان نوعية المخرجات في مؤسسات التعليم العالي. تتكون الهيئة من خمس دوائر رئيسة وتتألف هذه الدوائر من عدد من الوحدات ذات الاختصاص الدقيق:

- دائرة التقويم.
- دائرة التنسيق والاعتماد.
- دائرة التنسيق مع لجان التقويم الذاتي في مؤسسات التعليم العالي.
- دائرة الشؤون المالية والإدارية.
- دائرة التدريب.

تهدف الهيئة العليا للتقويم والاعتماد للتعليم العالي في السودان إلى استحداث هيكلية إدارية علمية نوعية تبنى وفق سياقات موضوعية تمتلك معايير كفاية أداء معتمدة لمؤسسات التعليم العالي السودانية بغية ضمان الجودة وتطوير كفاية أداؤها ومساعدتها في تحقيق أهدافها في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع ضمن سياقات وأعراف المستوى المقبول عالمياً.

7. مجلس الاعتماد - سلطنة عُمان

تم إنشاء مجلس الاعتماد في العام 2001م ليكون الجهة المسؤولة عن تنظيم عملية الاعتماد والتقويم وضبط الجودة بمؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان.

ومن أهم إنجازات مجلس الاعتماد في عامي 2007 / 2008 تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي وتم ذلك عن طريق إعداد دليل لتدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي ويهدف هذا الدليل إلى مساعدة مؤسسات التعليم العالي كافة للتحضير لعمليات تدقيق الجودة، حيث يتكون النظام الجديد لاعتماد مؤسسات التعليم العالي من مرحلتين: الأولى هي تدقيق الجودة والثانية التقييم مقابل المعايير المؤسسية، ويشمل الدليل على قواعد وإجراءات تدقيق الجودة بالإضافة إلى الطرق والإجراءات المتبعة في مجال ضمان الجودة وتحسين النوعية، حيث تم الانتهاء من إعداد الدليل واعتماده من قبل مجلس الاعتماد في يناير 2008م وتم توزيعه على جميع مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، كما تم وضع جدول زمني لعمليات التدقيق يهدف إلى مساعدة مؤسسات التعليم العالي للاستعداد لإجراء الدراسة الذاتية والتخطيط لعمليات التدقيق، كما سيساعد المجلس في التخطيط لعمليات تدقيق الجودة للقادمين، بما يتناسب مع استعداد مؤسسات التعليم العالي، مع العلم بأن خطة المجلس تتضمن الانتهاء من الجولة الأولى لتدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي كافة خلال ست سنوات.

8. مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية - ليبيا

تم إنشاء مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بموجب القرار رقم (164) لسنة 2006، وهو الجهة المعنية قانوناً بموضوع ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي بالجماهيرية العظمى. يقدم المركز إسهامات فعالة وإبداعية بكل مهنية (احترافية) من أجل التحسين والتطوير المستمر في كافة قطاعات التعليم العالي، وأن يكون المركز مرجعية قيادية لضمان الجودة في ليبيا وأحد بيوت الخبرة والمراكز المعترف بها عالمياً.

ويسعى المركز إلى تصميم نظام شامل للتقويم وتطويره وتطبيقه وضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي الوطنية من أجل تطوير العملية التعليمية للوصول إلى أعلى مستويات الجودة والكفاءة والتميز، بما يمكنها من الارتقاء بمستوى الخريجين والأنشطة البحثية والمعرفية للمساهمة في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية والمنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية

ومن أهم الأنشطة التي قام بها المركز في مجال اعتماد مؤسسات التعليم العالي إجراء عملية التدقيق للجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية في الفترة 2 - 4 / 5 / 2008 لغرض منح الجامعة الاعتماد المبدئي المؤسسي. كما أجرى عملية التدقيق لجامعة طرابلس الأهلية وتم منحها الاعتماد المبدئي المؤسسي، بينما رفض اعتماد كل من جامعة هانيبال وكلية صقر للحاسبات بعد إجراء عملية تدقيق الجودة لكل منهما.

9. مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي - اليمن:

وهو لا يزال حديث النشأة حيث أنشئ بموجب القرار الجمهوري رقم 210 بتاريخ 27 / 8 / 2009م الذي قضى بتشكيل مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي والذي سيكون من مهامه وضع الآلية المتكاملة لعمليات ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، ومنح التراخيص لمؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي ونشر ثقافة الجودة وأنظمتها ومعاييرها بين مسؤولي الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والإداريين.

10. الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة النوعية لمؤسسات التعليم العالي - فلسطين⁴⁵

تم تأسيس الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية كهيئة شبه مستقلة في إطار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 27 / 1 / 2002. والهدف العام من وجود هذه الهيئة هو تحسين نوعية التعليم العالي الفلسطيني وترشيده ليتجاوب مع الأولويات الإستراتيجية الوطنية، وضبط الجودة والنوعية من خلال منهجية وتعليمات واضحة لاعتماد البرامج الجديدة وللتقييم المستمر للبرامج القائمة.

للهيئة نظام داخلي يحدد مسؤولياتها ومهامها، اعتماداً على قانون التعليم العالي الذي أقر عام 1998. تتخذ الهيئة قراراتها في إطار مجلس الهيئة المكوّن من 9 أعضاء من الأكاديميين المهنيين المستقلين. وترتكز منهجية عمل الهيئة بالأساس على الاستفادة من

الخبرات المهنية ذات النوعية العالية، المتوفرة في فلسطين وخارجها. تعتمد المنهجية على التدخل التقييمي في ثلاث مراحل :

أ- تقييم الطلبات لفتح مؤسسات أو برامج جديدة

ب- تقييم شمولي لجميع البرامج المعتمدة

ج- تقييم مرحلي سنوي للبرامج التي حصلت على اعتماد مشروط.

وقد أُنجزت الهيئة مجموعة من الوثائق الأساسية لاعتماد البرامج وتقييمها. وهي:

- منهجية الاعتماد والجودة والنوعية
- دليل إرشادي لإجراء التقييم وإعداد التقارير
- تعليمات بخصوص اعتماد البرامج الأكاديمية
- نموذج طلب اعتماد برنامج
- التقييم الشامل للبرامج الأكاديمية-المرحلة الأولى
- وثيقة مشروع للتمويل "تقييم نوعية البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية" (1 / 2003) بالإنجليزية.

كما أعدت الهيئة خطة شاملة للبدء في تقييم جميع البرامج القائمة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، والتي تتكوّن من خمس مراحل يتوقع أن يتم إنجازها خلال فترة 5 سنوات، وأن تركز كل مرحلة على مجموعة من التخصصات بحيث أن يكون عمر البرامج الخاضعة للتقييم لا يقل عن خمس سنوات، وأن يكون البرنامج قد خرّج فوجاً واحداً على الأقل.

أما المرحلة الأولى من التقييم الشمولي للبرامج فتستهدف التخصصات في العلوم الصحية والتي تشمل حوالي 70 برنامجاً. وقد أرسلت الوثائق ذات العلاقة لجميع المؤسسات، وطلب من المؤسسات تشكيل اللجان التوجيهية للتقييم الذاتي.

11. هيئة الاعتماد الأكاديمي - الإمارات:

تم تأسيس هيئة الاعتماد الأكاديمي عام 1999 بهدف الإشراف على معايير الترخيص والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، والتأكد من التزام هذه المؤسسات

بمسؤولياتها في تطبيق المعايير التي تضمن جودة المخرجات التعليمية وكفاية الخريجين .
وقد قامت الهيئة بما يلي :

أ- وضع كتيب معايير الترخيص الذي يتضمن الإجراءات والمعايير التفصيلية المطلوبة لترخيص مؤسسات التعليم العالي الخاصة واعتماد برامجها الأكاديمية ، ونشر هذا الكتيب وتوزيعه .

ب- وضع معايير الترخيص لمؤسسات الخدمات الأكاديمية وذلك للمؤسسات التي تقدم تسهيل الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي خارج الدولة وداخلها.

ج- عقد اجتماعات مع كل من المسؤولين الأكاديميين الرئيسيين بمؤسسات التعليم العالي الخاصة المسجلة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، لمناقشة وتوضيح الإجراءات والمعايير الخاصة بترخيص المؤسسات واعتماد برامجها الأكاديمية .

د- في إطار إجراءات ومعايير الترخيص ، القيام بزيارات ميدانية لمواقع عدد من مؤسسات التعليم العالي الخاص ، وقد أسفرت هذه الزيارات عن تسجيل 23 مؤسسة تعليمية كمؤسسات للتعليم العالي معترف بها من قبل الوزارة داخل الدولة .

هـ- القيام بزيارات ميدانية لتقييم البرامج الأكاديمية بواسطة ممثلي الهيئة ولجان من خبراء عالميين في حقول التخصص المختلفة . وقد أسفرت هذه الزيارات الميدانية عن اعتراف الوزارة بأربعة وثمانين (84) برنامجاً أكاديمياً من تلك التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي الخاص بالدولة

و- كما أسفرت الزيارات الميدانية عن حصر ست وعشرين (26) مؤسسة تعليمية غير مستوفية لمتطلبات الترخيص ومعايره وقد تم إبلاغها بالقرار المناسب لكل منها ، أما بالاعتراف أو الإنذار أو وضعها تحت الاختبار لحين تقدمها مرة أخرى في خلال فترة زمنية محددة للحصول على شهادة الصلاحية بالعمل في مجال التعليم العالي.

12. الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد - تونس:

تم إنشاء الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد بموجب القانون رقم (19) لسنة 2008م كهيئة مستقلة تتولى عملية التقييم وضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي، وتمثل مهامها في:

أ. تقييم مؤسسات التعليم العالي وبرامجها عن طريق تدقيق الأداء الأكاديمي والمؤسسي استناداً إلى معايير الجودة المعتمدة بهدف تحديد الإجراءات المناسبة للارتقاء بمستوى أداء المؤسسة والنهوض به بفاعلية وكفاءة، حيث يشمل التقييم:

- الأقسام والتخصصات
- البرامج
- الأداء العلمي والأكاديمي للمدرسين وإنتاجهم العلمي
- النتائج المسجلة على مستوى التعلم والقدرات الإبداعية للمتخرجين.
- الشراكة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الوطنية والأجنبية ومع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.
- التصرف الأكاديمي والمالي والإداري.

ويتم التقييم داخلياً عن طريق الوحدات المنشأة لهذا الغرض في الجامعات أو مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تقوم بإعداد تقارير سنوية تحتوي على تحليل لأوضاع المؤسسة كما تقوم بوضع الخطط اللازمة واقتراح الإجراءات الضرورية لتطوير أداء المؤسسة والرفع من مستواها وتقديمها إلى الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة. وتتولى الهيئة الوطنية عملية التقييم الخارجي لمؤسسات التعليم العالي عن طريق فريق من الخبراء الذين يعملون تحت إشراف الهيئة وبحسب الأولويات المحددة من قبل وزارة التعليم العالي.

ب. وضع معايير الاعتماد وضمان الجودة المختلفة لمؤسسات التعليم العالي وخاصة على مستوى:

- الإتقان في اكتساب العلوم والمهارات

- كفاية الأداء المهني للخريجين
- فاعلية البحث العلمي والتجديد التكنولوجي
- مدى ملائمة العملية التعليمية مع متطلبات سوق العمل
- ج. اعتماد مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمعايير ضمان الجودة المحددة.

13. المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم

المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم (AROQA) (الشبكة العربية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم سابقاً) هي جمعية دولية غير ربحية تأسست في بلجيكا في شهر يوليو عام 2007 وغايتها الأساسية النهوض بمستوى جودة التعليم العالي بشكل عام مع التركيز على العالم العربي بشكل خاص. حيث تقوم المنظمة بما يلي:

أ- إنشاء الروابط والعمل على نحو وثيق مع هيئات الاعتماد الدولية لتسهيل وضع المعايير والقياس والتعلم المتبادل ونشر الممارسات الجيدة عبر العالم العربي وفي العالم.

ب- التنسيق مع وكالات الاعتماد المحلية العربية فيما يخص معايير الاعتماد ومقاييسه.

ج- نشر الوعي حول التعليم المتميز في مؤسسات التعليم في العالم العربي.

د- توفير خدمات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي العربية التي تحظى بالتقدير وترمز إلى التميز في التعليم.

هـ- الإشراف على تأسيس نظام تصنيف الجودة للجامعات العربية.

و- تأسيس شبكة تختص بجودة التعليم تتيح المجال للتفاعل وللقاءات المنتظمة بين النظراء لتبادل الخبرات وتقييمها.

ز- نشر التعلم المتبادل والممارسات الجيدة عبر العالم العربي وفي العالم.

14. الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي:

أنشئت الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي في حزيران / يونيو 2007 كمنظمة غير حكومية لا تستهدف الربح. والأهداف من إنشائها هي:

أ- تبادل المعلومات حول ضمان الجودة.

ب- بناء هيئات جديدة لضمان الجودة.

ج- وضع معايير جديدة لإنشاء هيئات ضمان الجودة أو دعمه.

د- نشر الممارسات الجيدة في ضمان الجودة.

هـ- تعزيز الاتصال بين هيئات ضمان الجودة في البلدان المختلفة.

وتنضم إلى الشبكة كل من هيئات الاعتماد والجودة في الوطن العربي التالية :

- 1 هيئة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي الأردنية.
2. هيئة ضمان الجودة والاعتماد في فلسطين.
3. هيئة الاعتماد الأكاديمي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
4. هيئة التقويم والاعتماد في السودان.
5. الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي والتقويم في السعودية.
6. مجلس الاعتماد العماني.
7. مجلس ضمان الجودة في البحرين
8. مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية - ليبيا.
- 9 الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مصر.

آليات التنسيق بين هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي العربية

إن الحديث عن آليات التنسيق بين ومراكز الاعتماد وضمان الجودة في البلدان العربية ومؤسساته وهيئاته هو حديث عن الحلقة المفقودة التي لا زالت غائبة رغم إنشاء عدد كبير من الهيئات المختصة بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي العربي إلا أنها تفتقد لجانب التعاون وتبادل الخبرات بين هذه المراكز والهيئات، وهناك مبادرات لبعض الهيئات والمراكز بتوقيع اتفاقيات تعاون وتبادل الخبرات منها :

* ما قامت به المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم من توقيع اتفاقية تعاون حصري مع مؤسسة الاعتماد الدولي لبرامج إدارة الأعمال (FIBAA). إضافة إلى توقيع مذكرة

تفاهم مع اتحاد الجامعات العربية (AARU). كما انضمت المنظمة العربية مؤخراً إلى المؤسسة الأوروبية للتطوير الإداري (EFMD) في بلجيكا كعضو كامل العضوية.

* قامت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر بتوقيع عدة اتفاقيات مع عدة مؤسسات دولية كالتالي:

- اتفاقية تفاهم مع المؤسسة الأوروبية للجودة EFQUEL
- اتفاقية تفاهم مع TVET Reform 5 contract (Training Sessions programmer)
- اتفاقية تفاهم مع المؤسسة الوطنية لمنح الدرجات العلمية والتقييم في جامعة NIAD-UE باليابان .
- اتفاقية تفاهم مع مجلس التعليم الهندسي باليابان JABEE.
- اتفاقية تفاهم مع رابطة اعتماد الجامعات باليابان JUAA.
- اتفاقية تفاهم مع هيئة المؤهلات الاسكتلندية SQA.
- اتفاقية تفاهم مع جمعية كليات الطب الأمريكية LCME.
- اتفاقية تفاهم مع هيئة التعليم التقني والمهني والتدريب TVET UK بالمملكة المتحدة.
- اتفاقية تفاهم مع هيئة اعتماد برامج الهندسة وعلوم الحاسب والعلوم والرياضيات الألمانية.
- اتفاقية تفاهم مع الشبكة الأوروبية لاعتماد التعليم الهندسي ENAEE
- اتفاقية تفاهم مع الهيئة الأمريكية لضمان جودة التعليم الهندسي والتكنولوجيا ABET
- اتفاقية تفاهم مع نقابة الأطباء.
- اتفاقية تفاهم مع مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان (بناء)
- * مجلس ضمان الجودة والاعتماد - اتحاد الجامعات العربية : ضمن مشروع ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في إطار اتحاد الجامعات العربية قام مجلس ضمان الجودة بالتنسيق مع مجموعة من الجامعات العربية من أجل تطبيق أدلة الجودة التي تم إعدادها من قبل

المجلس ولغرض التأكد من علمية هذه الأدلة ومصداقيتها فقد وقع الاختيار على عدد من الجامعات العربية وهي :

- الجامعة التكنولوجية العراق
- جامعة النهرين العراق
- جامعة 6 أكتوبر القاهرة
- جامعة الخرطوم السودان
- جامعة فيلادلفيا الأردن
- جامعة القلمون سوريا
- جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمن

كما وقع الاختيار على الجامعة التكنولوجية في العراق لبناء قاعدة البيانات والمعلومات لدليل المؤشرات والمقاييس الكمية والنوعية لجودة أداء الجامعات العربية.

ويلاحظ من خلال تحليلنا لواقع هيئات الجودة والاعتماد في البلدان العربية القائمة أنها حديثة العهد والنشأة وأن التنسيق فيما بينها لم يبدأ بعد إلا في الحدود الدنيا، ونتيجة لحداثة هذه الهيئات المتخصصة فإنها لازالت تتلمس استكمال هياكلها وإمكانياتها وكوادرها المتخصصة وتحتاج إلى وقت للبدء في الانطلاق بممارسة مهامها واختصاصاتها على المستوى المحلي الذي يعاني من الكثير من الإختلالات، وفي اعتقادنا أن التنسيق مع الهيئات الدولية سيكون أكثر إيجابية لاكتساب الخبرات في هذا المجال الذي يعتبر جديداً على الواقع العربي ومن ثم يأتي التنسيق فيما بين هذه الهيئات عربياً.

وهناك الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة والاعتماد (TNJAAHE) هي المرجعية التي يتم الرجوع إليها لمواءمة معايير الجودة والاعتماد لجميع هيئات الاعتماد والجودة في العالم لغرض الاعتماد والاعتراف المتبادل بالمؤسسات والبرامج التعليمية، وهي الجهة المخولة بالتدقيق على ما يتم اتباعه من معايير وآليات عمل ضمان الجودة والاعتماد وفق ممارسات جديدة يتم العمل بها في جميع الدول الأعضاء بالشبكة العالمية، وتضم الشبكة في عضويتها (205) هيئة ومركز ضمان جودة واعتماد تنتمي إلى (81) دولة في العالم.

رابعاً: التجارب الناجحة لهيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي العربية والأجنبية

أ- تجارب عالمية:

1. التجربة البريطانية:

إن التجربة البريطانية في مجال توكيد الجودة في مؤسسات التعليم العالي عريقة ومتجذرة وتم نقلها إلى العديد من الدول. تتركز إجراءات توكيد الجودة المتبعة في بريطانيا على إخضاع مؤسسات التعليم العالي البريطانية والتي تجاوز عددها 180 مؤسسة إلى عمليات التقييم الخارجي التي تركز على:

أ- تقويم جودة المواضيع الدراسية (Subject-Based Assessments) حيث تقوم لجنة فنية مشكلة من قبل وكالة توكيد الجودة في التعليم العالي (QAA)

Quality Assurance Agency for Higher Education

بزيارة ميدانية للجامعة للتحقق من بنود التقييم الذاتي التي قدمتها الجامعة والتي يشمل عادة تفحص ستة بود أساسية تضم:

1. تصميم الخطة الدراسية وتنظيم محتوى المنهاج.
- 2 طرق التدريس والتعلم والتقييم وأساليبها.
3. أساليب دعم الطلبة وإرشادهم (المساندة الطلابية).
4. مستويات أداء الطلبة وتقديمهم.
5. مصادر التعلم والتعليم المتوفرة لتدريس الموضوع مدار التقييم.
6. إدارة الجودة والتحسين وأساليب تطوير الأداء النوعي للبرنامج.

بعد ذلك يتم إعداد التقرير الذي يشمل تقييم الموضوع الدراسي في البنود المشار إليها ووضع علامة لكل بند وتعتبر الجامعة معتمدة بالموضوع المقيم إذا حصلت على مجموع علامات يفوق 21 نقطة من أصل 24 نقطة مقسمة بواقع 4 نقاط على كل بند من البنود الستة.

ب- المراجعة الأكاديمية للجامعة (Institutional Audit) وهذا النوع من التقييم الخارجي يتم على مستوى الجامعة حيث يقوم فريق مراجعة خارجي بزيارة الجامعة

عادة لمدة خمسة أيام للتأكد من جودة التعليم في الجامعة بعد اطلاع الفريق على
التقويم الذاتي الذي قدمته الجامعة

وتفحص البيئة التعليمية في الجامعة واستقصاء الحقائق حولها من خلال لقاءات الفريق
مع الطلبة والأساتذة ومسؤولي الجودة في الجامعة ثم يقوم فريق المراجعة الأكاديمية بكتابة
تقريره الذي يحدد به مدى ثقته في مستوى التعليم في الجامعة ويكون أحد الخيارات
الثلاثة التالية: ثقة عالية أو ثقة محدودة أو عدم الثقة.

وقد طبقت إجراءات التقويم الخارجي على المواضيع الدراسية التي تطرحها الجامعة
البريطانية المفتوحة وحقت نتائج ممتازة في العديد منها حيث حصلت على علامة ممتاز
24 من 24 على سبيل المثال في علوم الأرض والموسيقى والهندسة وتفوقت في بعضها
على أعرق الجامعات البريطانية مثل أكسفورد.

2. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

الولايات المتحدة هي أول من راعى مبدأ توازي "الحرية والجودة"، حيث سمحت
لمئات بل آلاف المؤسسات التعليمية أن تنتشر وفي نفس الوقت ومنذ أوائل القرن العشرين
أنشأت الآليات المناسبة التي تتابع جودة أداء هذه المؤسسات وتعتمد ما يستحق منها
الاعتماد Accreditation وتجعل نتائج هذه المتابعة متاحة لراغبي التعليم حتى يكونوا
على بينة من موقف مؤسسات التعليم المتاحة.

مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية تشبه إلى حد كبير المؤسسات
الخاصة التي تتمتع باستقلالية كبيرة وسلطة تمثل بمجالس إدارة هذه المؤسسات. ولذلك
فإن المسؤولية تقع على مؤسسات التعليم العالي لتنظيم نفسها وإيجاد موارد لها وإلا
فقدت هذه المؤسسات مواردها وطلابها الذين يتجهون بالتالي نحو المؤسسات المنافسة.
ويتخذ الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية شكلين:

أولاً: اعتماد مؤسسي Institutional Accreditation وتقوم به مجالس إقليمية تابعة
لمؤسسات التعليم العالي نفسها.

ثانياً: اعتماد تخصصي Program Accreditation للبرامج الدراسية تقوم به لجان
متخصصة مثل مجلس اعتماد الهندسة والتكنولوجيا (ABET) والذي يعمل منذ
الثلاثينات من القرن الماضي وهيئة اعتماد التعليم الطبي.

وفي عام 1996 تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي

(The Council for Higher Education Accreditation (CHEA

والذي يهدف إلى إيجاد مؤسسة تتولى الإشراف على مؤسسات الاعتماد وهي مؤسسات غير حكومية في التعليم العالي. ويقوم مجلس الاعتماد (CHEA) بالاعتراف بمؤسسات الاعتماد العاملة في مجال التعليم العالي بناءً على معايير محددة يضعها مجلس الاعتماد. ويتم إعادة اعتماد هذه المؤسسات مرة كل 10 سنوات بناءً على تقرير يقدم كل 5 سنوات. والعمل الذي تقوم به مؤسسات الاعتماد هو عمل تطوعي ويتم من خلال المهام الآتية:

1. مراجعة عمليات التقييم الذاتي Self-Assessment بواسطة القائمين

على المراجعة Peer Reviewers

2. زيارة ميدانية للمؤسسة التعليمية مرة كل عام.

3. العمل على جذب متطوعين جدد من المهتمين بالتعليم العالي للانضمام إلى المنظمة.

3. تجربة اليابان

أخذت اليابان بمواصفات الجودة الشاملة منذ الأربعينات وطورت طرق ومبادئ ديمنج لتلائم البيئة اليابانية، وعمل شيكاوا وهو من علماء الجودة في اليابان على تطوير خطة إستراتيجية لتحقيق الجودة الشاملة في اليابان عن طريق دوائر الجودة الشاملة للإنتاج من البداية إلى النهاية واعتمد في ذلك على الارتباط الواسع للمنظمة ككل وتعميم المسؤولية على كل فرد داخل المؤسسة.

ووضع شيكاوا سبعة معايير لعوامل النجاح والتي تعتبر أساساً لنجاح ضبط أو تقويم الجودة الشاملة في اليابان وتتمثل في الآتي :

1. العمل على اشتراك جميع العاملين بالمؤسسة في طرح المشكلات وحلولها.

2. التركيز على التعليم والتدريب على جميع أشكال الجودة الشاملة لزيادة

مقدرة العاملين على المشاركة الفعالة فغالبا ما يبلغ ذلك (30) يوماً في العام للمتدرب.

3. استخدام دورات الجودة لتحديد المواصفات ورفع المستوى والتنظيم حيث أنها في حاجة مستمرة للتنمية.

4. التوسع في استخدام الطرق الإحصائية والتركيز على تلافي حدوث المشكلات.

5. الاتساع القوي لضبط الجودة والرقى بالأنشطة بالإلزام القومي للحفاظ على الجودة الأولية لليابان في العالم .

6. تقويم عمل المؤسسة بواسطة الرئيس وأعضاء مجلس الجودة .(مرتين سنوياً)

7. العلاقة بين العمال بعضهم بعضاً ودوافعهم تجاه المستهلكين هل يتضمن الترحيب والشكوى أو التشجيع أو المخاطرة.

ويسمى الاعتماد في اليابان وهو مفهوم جديد استحدث في عام 2004 ويعني تقييم المؤسسات التعليمية بصورة فردية كما يتم وفق معايير الوكالة القومية لضمان الجودة في اليابان وهي هيئة مفوضة من وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا وقد تأثرت اليابان كثيراً ولأسباب تاريخية بالنموذج الأمريكي حيث يتم الاعتماد للجامعات اليابانية هيئة اعتماد الجامعات اليابانية من خلال نظامين هما : الاعتماد accreditation وإعادة الاعتماد re-accreditation

النظام الأول الاعتماد: يمنح للجامعات التي تتقدم لأول مرة لطلب العضوية الرسمية في هيئة الاعتماد والنظام الثاني: يمنح إعادة الاعتماد بعد مرور خمس سنوات من الحصول على الاعتماد الأول بالنسبة إلى الجامعات التي تحصل لأول مرة على الاعتماد ويمنح كل 7 سنوات للجامعات التي حصلت على إعادة الاعتماد من قبل .ولابد أن يمر على إنشاء الجامعات أربع سنوات حتى يكون لها الحق في الانضمام لعضوية الهيئة.

4. التجربة الكورية

تمثل التجربة الكورية في تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي في إنشاء وزارة التعليم والمجلس الكوري للتعليم الجامعي هيئة مستقلة داخل المجلس الكوري للتعليم الجامعي أطلق عليها اسم المجلس الكوري للاعتماد الجامعي «KCUA»

The Korean Council for University Accreditation

ويعتبر أعلى سلطة في تقويم أداء الجامعات الكورية، ويتكون من (16) ستة عشر عضواً ممثلين عن الجامعات والمؤسسات الصناعية والحكومية.

وتتلخص الإجراءات الأساسية لعملية الاعتماد الجامعي في كوريا في الخطوات التالية :

- إجراء دراسة التقويم الذاتي من جانب القسم.
- مراجعة تقرير هذه الدراسة.
- زيارة الفريق للموقع، للجامعة، للكلية، للقسم.
- إعلان النتائج

وتتضمن مراجعة الدراسة الذاتية قراءة التقرير وإجراء التقييمات من خلال أسئلة محددة لجمع المعلومات الإضافية المطلوبة في أثناء زيارة الموقع بحيث يعد تقرير الفريق الزائر ويرفع إلى المجلس الكوري للاعتماد الجامعي ومن ثم يعد المجلس قائمة بالجامعات والكليات والبرامج الجيدة المعتمدة .

ويعتمد نظام الاعتماد الجامعي الكوري على مجموعة من المعايير يشترط توافرها في الجامعة / الكلية / البرنامج، تتمثل في الآتي:

1. الأهداف: وتتضمن تصنيفات فرعية خاصة بصياغة الأهداف ومضمونها وتنفيذها.
2. المنهج: وتتضمن تصنيفات فرعية خاصة بصياغة بنية المنهج، ومحتواه وتطويره، وتدريسه وتقويمه.
3. الطلاب: وتتضمن تصنيفات فرعية خاصة بالقبول والإرشاد، والتوجيه، والأنشطة، والرعاية، وجودة الخريج.
4. هيئة التدريس: وتتضمن تصنيفات فرعية خاصة بالتوظيف، والتنظيم، والبحث.
5. الإدارة والتمويل: وتتضمن تصنيفات فرعية خاصة بالشؤون الإدارية، والمالية.
6. التسهيلات: وتتضمن تصنيفات فرعية خاصة بالمبنى وتجهيزاته.

ولكل تصنيف فرعي من هذه التصنيفات الرئيسة الستة توجد بعض الأسئلة التقييمية مثل، هل حدثت تحسينات على المنهج في السنوات الخمس الأخيرة؟ ما متوسط العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس بالقسم؟ وهذه الأسئلة منها ما يبحث عن معلومات كيفية ومنها ما يبحث عن معلومات كمية.

5. التجربة الهولندية

وفي هولندا ظهرت حركة تقييم الجودة في التعليم العالي الهولندي على شكل نظامي ونطاق واسع وشامل للدولة كلها في عام 1988 عندما زود « اتحاد الجامعات الهولندية بالأدوات المناسبة لممارسة مسؤولياته الجديدة ويتألف نظام تقييم الجودة من لجنة زيارة خارجية **Visiting Committee (VC)** لكل فرع من فروع الدراسة وبعد كل زيارة يتم كتابة تقرير يعتمد على رصد الواقع الفعلي للمؤسسات وعلى التقييم الذاتي وأيضاً عن طريق الخبرة لأعضاء اللجان.

وتتلخص التجربة الهولندية في تطبيق الجودة في التعليم الجامعي الهولندي في النقاط التالية:

- وافقت مؤسسات التعليم الجامعي على تحمل مسؤولية توكيد جودة التعليم العالي بطلب من وزارة التعليم والبحث العلمي وذلك بالاعتماد على خبراء مهنيين مستقلين تتوفر لهم القدرة على إصدار الأحكام عن مستوى جودة البحث العلمي والتدريب داخل الجامعات.
- حققت سياسة وزارة التعليم الهولندية بالنسبة إلى نظام توكيد الجودة في التعليم الجامعي رداً فعلياً إيجابياً مما ساعد على نجاح الكثير من المؤسسات في تشكيل سياسة عامة للتأكيد على الجودة داخلياً وشملت حداً أدنى من الشروط للعمل في الأقسام المختلفة فضلاً عن تطوير سياسة تقويم ناجحة.
- تم تكوين لجان زائرة من بعض ذوي الخبرات من الخارج لكي يقوموا بعملية تقييم الأداء الخاص بكل مؤسسة ونتج عن ذلك بعض المناقشات الداخلية حول التعليم من خلال النقد الذاتي وعلى الرغم من أن هذا النقد والتقويم يتسم بالموضوعية في بعض الأحيان إلا أنه في أحيان أخرى يفتقد الأمان والموضوعية ليأخذ شكل وثيقة العلاقات العامة، مما يؤثر سلباً على عمل اللجان الزائرة .

6. التجربة الرومانية

يتولى المجلس القومي الروماني للاعتماد والتقييم الأكاديمي RNCAA عملية الاعتماد وضمان الجودة في رومانيا ويشارك هذا المجلس كعضو في بعض الشبكات الدولية لضمان الجودة في التعليم العالي مثل الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي وشبكة وسط وشرق أوروبا لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي، ولذلك فهو يعمل على الحفاظ على مستوى تنافسي في نظام التعليم العالي الروماني. كما يعمل على الاندماج في المجتمع الأوروبي من خلال نظام الاعتماد والجودة التي يتبعه الاتحاد الأوروبي - ويميز المجلس الروماني للاعتماد وضمان الجودة بين وظيفتين رئيسيتين للاعتماد هما :

1. رقابة الجودة للحد الأدنى **minimal quality control** : وتكون في شكل إعطاء الشهادات العلمية، والتي تستخدم كآلية للانتقال من خلال التأكيد على أن المؤسسة التعليمية تحقق الحد الأدنى لمتطلبات الجودة، وأنها تمتلك الإجراءات المناسبة لمراقبة الجودة، وهذا التوكيد سوف يضمن الحد الأدنى للجودة في المؤسسات التعليمية - سواء أكانت عامة أم خاصة - وبالتالي التقليل من جودة المؤسسات الضعيفة.

2. ضمان جودة **quality assurance**: ويشير إلى عملية تقييم المؤسسة التعليمية أو البرنامج، ومن ثم تحليل نقاط القوة والضعف وإعطاء توصيات بشأن جودتها بما في ذلك وضع إستراتيجية محددة لضمان الجودة. التقييم في هذه الحالة يكون له بعد داخلي: التقييم الذاتي، وخارجي: الذي يتم بواسطة خبراء من الخارج ونظراء لهم من الداخل، والتوصيات تعكس أهداف هذا التقييم الذي يهدف إلى تطوير التحسين المستمر.

ب. التجارب العربية:

1. مشروع تقييم الأداء النوعي ورفع التخطيط المؤسسي في الجامعات العربية:

أطلق من قبل المكتب الإقليمي العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويهدف المشروع إلى تفعيل دور التعليم العربي في التنمية، وذلك من خلال تطوير الأداء النوعي لبرامج التدريس الجامعية لرفع قدرتها التنافسية وتجاربها مع احتياجات التنمية وأسواق العمل

وتحديات التطورات الدولية، وذلك من خلال تعظيم كفاية التخطيط المؤسسي في الجامعات وإدارات التعليم العالي لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

كما يهدف المشروع إلى تطبيق أنظمة نموذجية حديثة لتقييم برامج التدريس وإنشاء شبكة إقليمية لقواعد المعلومات الجامعية من أجل إبراز نتائج استخدام هذه النماذج بصورة فعّلية ومردودها وقابليتها للتطبيق على المنطقة، وبناء الخبرات المحلية اللازمة لمتابعة بناء استخدام هذه النماذج مستقبلاً من قبل الجامعات وتوسيعها وتعميمها على التخصصات والجامعات الأخرى، ثم الاستفادة من التجارب والنتائج المنبثقة من المشروع لاقتراح آليات مؤسسية دائمة لمتابعة تقديم خدمات المشروع على مستوى المنطقة من خلال التعاون الإقليمي ودعم المؤسسات الدولية والإقليمية. وامتد هذا المشروع من 2002 إلى 2008، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء هي: مراجعة وتقييم برامج، امتحان دولي، بناء قواعد بيانات إحصائية وذلك على النحو التالي:

1. تقييم البرامج الجامعية: وشمل أربع دورات تقييم:

- علوم الحاسب (15 جامعة) 2002 - 2003 - إدارة الأعمال (16 جامعة) 2003 - 2004
- التربية (23 جامعة) 2005 - 2006 - الهندسة (19 جامعة) 2007 - 2008

2. تقييم أداء المتخرجين في البرامج المقيّمة باستخدام اختبارات قياسية دولية MFT-ETS:

- 1800 طالب في علم الحاسوب وإدارة الأعمال (بالعربية والانجليزية والفرنسية) 2003 - 2004
- 1200 طالب في التربية (الامتحان المعدّل بالعربية والانجليزية) 2006 - 2007

3. تطوير قاعدة معلومات إحصائية للجامعات وفق تعاريف ومواصفات مشتركة ودولية:

- 27 ممثلاً من 15 جامعة مشاركة 2002 - 2004
- 37 مركز كلفة (31 أكاديميًا + 6 إداريين)
- القاعدة شملت 15 جامعة تضم نصف مليون طالب⁵⁸

وتم إصدار تقرير خاص بكل جامعة متضمناً نقاط قوة وعناصر ضعف تحتاج إلى معالجة، مع إصدار أحكام حول البرنامج، وكذلك صدر تقرير إقليمي يبين عناصر القوة والضعف في قطاع التعليم العالي بالمنطقة العربية.

خامساً: النتائج والتوصيات

1. نتائج الدراسة:

1 أجمعت الدراسات لواقع مخرجات مؤسسات التعليم العالي العربي بشكل عام أنها لازالت تعاني من:

أ انخفاض الكفاية الداخلية النوعية والتي من مؤشراتنا (تدني التحصيل المعرفي والتأهيل المتخصص وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الحديثة)

ب انخفاض الكفاية الخارجية الكمية والنوعية وتمثل في تخريج أعداداً من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل والمجتمع مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

2. الدراسات التي تناولت واقع مخرجات مؤسسات التعليم العالي على مستوى البلدان العربية والتي بلغ عددها أكثر من (11) دولة عربية فقد أجمعت على أن مخرجات مؤسسات التعليم العالي لهذه الدول تعاني من الإختلالات الكبيرة والمتمثلة في تخريج أعداد كبيرة من تخصصات لا يحتاجها المجتمع حيث أن معظم المخرجات في تخصصات الدراسات الإنسانية والاجتماعية النظرية والتي تمثل أكثر من 80 % من إجمالي المخرجات التي تعاني من البطالة وتشبع سوق العمل من هذه التخصصات التي لم يعد المجتمع في حاجة لها . وأن 20 % من هذه المخرجات في التخصصات العلمية التطبيقية تتخرج بنوعية متدنية وتعاني من نقص في التدريب والتأهيل.

3. معظم مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية تعاني من ضعف وتخلف نظمها وعدم تطوير برامجها التعليمية لمواكبة التحديات ومنها تحديات العولمة والمنافسة العالمية التي فرضت شروطاً جديدة ومنها إبراز منتج أو خريج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.

4. إن التوسع في إتاحة التعليم العالي الذي يعتبر انجازاً مهماً حققته البلدان العربية في العقد الماضي أدى في بعض الدول إلى التدهور في مستوى الجودة، بسبب عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على توفير الشروط اللازمة لتأمين تعليم عال جيد يتماشى مع معدل الزيادة في الالتحاق . ويتجلى هذا التفاوت بين الكم والنوع

في أمور مثل الكثافة الطلابية والنقص في عناصر البنية التحتية، والنقص في الهيئة التعليمية ذات الكفاية وفي الموارد المالية .

5. هناك جهود متواضعة في معظم الدول العربية للارتقاء بجودة التعليم العالي، وقد ظهر ذلك في السعي لتطوير مؤسسات التعليم العالي. وهناك إحدى عشرة دولة عربية أنشأت لجاناً وهيئات وطنية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وبقية البلدان بصدد إنشاء مثل هذه الهيئات أو تقوم على نشر ثقافة الجودة وعلى تأسيس مكاتب وبرامج للجودة في الجامعات، ووضع تشريعات جديدة وخطط واستراتيجيات يساهم تنفيذها في تحسين جودة التعليم العالي في تلك الدول .

6. حصول عدد قليل من الجامعات العربية على الاعتماد المؤسسي لعدد محدود من برامجها من قبل هيئات دولية معروفة ومتخصصة في الجودة والاعتماد الأكاديمي .

7. إن ضمان الجودة والاعتماد كما توصل إليه المؤتمر الإقليمي العربي⁵⁹ يؤكد أن الجهود في هذا الميدان تراوح مكانها في حيز الأطر العامة أو التنظيمية، ولم تتمكن بعد من الولوج إلى مناطق الحرج في الجامعات، أي إلى قاعات التدريس والمعامل والمختبرات حيث يحدث التعليم والبحث، وحيث تواجه مسائل الجودة التحديات الحقيقية. وقد يعزى ذلك إلى :

أ- الاعتماد على الأنظمة البيروقراطية في إدارة وضمان الجودة .

ب- الاقتباس المباشر من الأنظمة الموضوعة لبلدان أو منظمات أجنبية، والنقل عنها، بدون الاهتمام الجدي باستنباط الأطر والقواعد الخاصة بالمنطقة العربية والملائم لها.

1. التوصيات:

- تفعيل هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي القائمة في البلدان العربية وتشجيع إنشاء هذه الهيئات في البلدان العربية التي لم يسبق لها إنشاءها. وعمل اتفاقيات مشتركة بين الهيئات المماثلة إقليمياً ودولياً لضمان الجودة والاعتماد والأخذ ببعض التجارب الناجحة وتعميمها على الجامعات الخاصة والحكومية.

- الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي ومن ثم تحقيق رفع كفاية الأداء بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها (إعداد القوى البشرية، البحث

العلمي، التنشيط الثقافي والفكري العام) بصورة مرضية وإنشاء وحدة الجودة الشاملة وتأسيسها في الأقسام والكليات التابعة لكل مؤسسة تعليم عالٍ.

— وضع التشريعات الضرورية لعملية الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات الجامعية وإعطاء الاستقلالية الكاملة للجامعات لوضع السياسات الخاصة بها في مجال ضمان الجودة.

— التأكيد على ضرورة توافر شروط ومعايير محددة قبل إنشاء جامعات حكومية جديدة، أو الترخيص لجامعات خاصة تضمن توافر مواصفات الجودة التعليمية فيها و لبرامجها التعليمية التي ستقدمها.

— توطيد العلاقة والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص في العديد من المجالات المشتركة وإيجاد آليات أكثر مرونة للتنسيق في ضمان الجودة لمخرجات التعليم العالي.

— الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية الجامعية.

— مراجعة برامج الجامعات والكليات ومناهجها وتحسينها وتطويرها وإعادة هيكلتها لتصبح أكثر التصاقاً بحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع، ولتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية الابتكارية وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج.

— تنفيذ عملية تقويم دورية لتلك المؤسسات للتأكد من أن الأسس التي وضعت على أساسها الأهداف والاستراتيجيات والبرامج لتتواءم ومتطلبات التنمية وحاجات المجتمع والعمل على تحسين الأداء ومتطلبات التطوير.

— دراسة احتياجات ومتطلبات سوق العمل من المخرجين في الاختصاصات المختلفة وبناء آلية للتعرف على احتياجاته لاستيعابها في خطط التعليم العالي مع إنشاء قاعدة بيانات تقي بالغرض.

— تعزيز التنسيق والتكامل بين الوزارات المعنية بالتعليم العالي بكل مستوياته وإقرار سياسة عربية موحدة لإعداد الموارد البشرية وتفعيل الإستراتيجية العربية الموحدة للتعليم العالي.

- مراجعة سياسات التعليم العالي بحيث تكون منظومة التعليم العالي مرنة تستجيب لاحتياجات سوق العمل وحاجات المجتمع المتجددة. بما يسهم في طرح برامج غير تقليدية يحتاجها سوق العمل مع الحرص على إكساب الخريجين مهارات التوظيف الأساسية مثل : التفكير الناقد والإبداعي، ومهارات اللغات الأجنبية، والقدرة على حل المشكلات بشكل مبتكر، والقدرة على العمل في فريق جماعي، والقدرة على التعلم مدى الحياة.
- تحديث المقررات الدراسية بصورة دورية (لا تزيد عن خمس سنوات) بما يمكن الطلاب من اكتساب المعارف والمهارات المناسبة لاحتياجات السوق المتجددة، وتوفير التدريب المهني المناسب لأعضاء هيئة التدريس الذي يمكنهم من تطوير البرامج والمقررات الدراسية بما يلبي احتياجات سوق العمل.
- استحداث مكون خاص بالتدريب العملي (التطبيقي) في كل برنامج دراسي يربط ما يدرسه الطالب في الجامعة مع متطلبات العمل.
- ضرورة قيام الجامعة بقياس رضا المستفيدين عن أداء خريجها والتقصي عن مواصفات واحتياجات سوق العمل من الخريجين.
- دعم التخصصات الحديثة التي تحقق التوافق بين التعليم وحاجات المجتمع ممثلاً في قطاعات الأعمال والمؤسسات الإنتاجية، و سد الفجوة بين عدد المشتغلين في الوظائف التي تحتاج لتأهيل علمي والخريجين من الجامعات
- تدريب الهيئات التدريسية والإدارية على المهارات اللازمة لتطبيق نظام الجودة والاعتماد في الجامعات.

المصادر والمراجع

1. المتلقى الأول للحوار حول قضايا الجودة والاعتمادية في التعليم العالي 1 / 6 / 2005م جامعة تشرين سوريا.
2. فتحي درويش عتسية، الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري - دراسة تحليلية كلية التربية جامعة حلوان المؤتمر العلمي السوي السابع .. تطوير نظم إعداد المعلم العربي وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة 26 / 27 مايو 1999م
3. الحارث عبد الحميد .. : الجودة في التعليم والمعرفة... www.almualem.net.
4. أ.د / مصطفى السايح محمد، الجودة - جودة التعليم - إدارة الجودة الشاملة رؤية حول المفهوم والأهمية 23 / 7 / 200
5. المتلقى الأول للحوار حول قضايا الجودة والاعتمادية في التعليم العالي، مرجع سابق
6. المرجع السابق
7. المرجع السابق
8. المرجع السابق
9. أبو فارة، يوسف أحمد - دراسة تحليلية لواقع ضمان جودة التعليم في جامعة القدس، ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني. الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة 3 - 5 / 7 / 2004
10. السلطي، مأمون وإلباس، سهيلة (1999). دليل عملي لتطبيق أنظمة إدارة الجودة الأيزو 9000. دار الفكر، دمشق.
11. Abernathy, P.E and serfass R, W, 1992, " One District's Quality Improvement Story Educational Leadership", So (3) 14-17
12. الترتوري، محمد؛ حويحان، أعادير: إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات 2009م ص 80
13. النجار، فريد راعب.. إدارة الجامعات بالجودة الشاملة .. روي التنمية المتواصلة القاهرة .. إيتراك للشر والتوزيع 1999 ص 86
14. حمادات، محمد حسن محمد.. وظائف وقضايا معاصرة في الإدارة التربوية 2007. 1 ص 278
15. الترتوي 2009 مرجع سابق ص 141 و 142
16. حميل نشوان - تطوير كفايات للمدرسين الأكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة، ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة 3 - 5 / 7 / 2004

17. مصطفى أحمد، محمد الأنصاري، برنامج إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في المجال التربوي، قطر، المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج، 2002م.
18. العقيلي، عمر وصفي، المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، عمان : دار وائل، 2001 م.
19. مرجع سابق
20. حسب بيانات التقرير السنوي لمباح الاستثمار لعام 2008 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
21. العبيدي، سيلان: الجامعات الخاصة في الوطن العربي - رهانات وتحديات ورقة عمل مقدمة لورشة العمل الدولية « عولمة التعليم العالي والتعاون العربي الألماني » تنظمها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع مؤسسة كولراد اديناور تونس (9-8) ديسمبر 2007م
22. محمد بن فاطمة و أ.د نور الدين بن ساسي، دليل إدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 2005م
23. العتيبي، منير بن مطنى، تحليل ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي بدون تاريخ
24. عبد المحيد، محمد سعيد، قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم، دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس، جامعة الميا، كلية الآداب، 2006م.
25. يعقوب نشوان - نوعية التعليم العالي الفلسطيني: ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة 3 - 5 / 7 / 2004
26. عيسان، صالحه عبد الله، التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية، ورقه مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مسقط، 2006م.
27. المنيع، محمد عبد الله - توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية ندوة الجامعة الكرى المحور التربوي المنعقدة 7 - 18 / 7 / 1420
28. العتيبي، ميرس مطنى، مرجع سابق
29. الترتوري 2009م مرجع سابق ص138
30. محمود، سعيد طه ؛ ناس، السيد محمد. قضايا في التعليم العالي والجامعي. دراسات تربوية. القاهرة - مكتبة النهضة المصرية. 2006
31. محمد، عمار: تقرير الدخول الجامعي 2007 / 2008 :المنتدى الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي WW FNESRSc com، الرابط 23 شوال 1428
32. الحوات، علي: العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل: دراسة في المجتمع الليبي، الهيئة الوطنية للمعلومات، طرابلس 24/12/2007
33. سويلم، عبد المجيد : مشكلات الموازنة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني 2005

34. العيادي، سيلان حبران - التعليم العالي وسوق العمل في الجمهورية اليمنية ورقة مقدمة لدوة حول
مشرات الوحدة اليمنية التي تظمها جامعة الحديدة 2006
35. غيت، عبد السلام، «معايير الاعتماد العام والخاص في الجامعات الأردنية الخاصة» (مؤتمر التعليم
العالي بين الواقع والطموح، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ص 269 - 302، 2000
36. سوس شاكركميد، محاصرة بعنوان مشروع ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في إطار اتحاد
الجامعات العربية، أُلقيت في ندوة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي الخميس 2/ 4/ 2009 التي
تقيمها الجامعة التكنولوجية - العراق بالتنسيق مع اتحاد الجامعات العربية
37. أبو الشعر، هند عسان، معايير الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي - جامعة آل البيت في
الأردن نموذجاً
38. موقع الهيئة القومية على الإنترنت (مصر) WWW NAQA AE ORG
39. موقع الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد على الإنترنت (السعودية) www ncaaa org sa
40. www asharqalawsat com الجمعة 13 ذو القعدة 1428 هـ 23 نوفمبر 2007 العدد
10587
41. صفحة على الإنترنت بعنوان: http //www mohamoon-bh com
42. موقع الهيئة العليا للاعتماد والتقويم على الإنترنت (السودان) www evac edu sd/
43. موقع مجلس الاعتماد على الإنترنت (عمان) http //www oac gov om
44. موقع مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية على الإنترنت (ليبيا) http //www qaa ly
45. الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والوعية لمؤسسات التعليم العالي : نظام لضمان وتحسين الجودة
والأداء الواعي لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين ورقة مقدمة « لورشة العمل المتخصصة الأولى
حول تقييم الجودة والأداء الواعي لمؤسسات التعليم العالي والحث العلمي » المعقّدة في جامعة
حلب سورية 23-22 شاط 2003
46. موقع وزارة التعليم العالي الإمارات http //www mohesr ae/arabic/department-cao
html
47. قانون التعليم العالي رقم (19) لسنة 2008: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 4/مارس/
2008
48. موقع المنظمة العربية للجودة على الإنترنت www aroqa org
49. موقع الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي على الإنترنت http //arabic anqahe org
50. سوس شاكركميد مرجع سابق
51. الحيطي، عبد الرحيم : معايير الجودة والوعية في التعلم المفتوح والتعلم عن بعد : الشبكة العربية
للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، عمان 2004
52. هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم «مسودة القانون»: اللجنة القومية لضمان الجودة
والاعتماد جمهورية مصر العربية إبريل 2004

53. عامر، طارق وربيعة عبد الرؤوف محمد: ضمان الجودة ونظام الاعتماد الأكاديمي للتعليم الجامعي في ضوء التوجهات الحديثة « تصور مقترح » ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث خلال الفترة من 10 - 12 أكتوبر 2009م -صعاء

54. المرجع سابق

55. المرجع سابق

56. المرجع سابق

57. العايدي، حاتم : تقييم برامج هندسة الحاسوب وعلوم الحاسوب في الجامعة الإسلامية: ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة رام الله في الفترة 3 - 5 / 7 / 2004

58. علي ياغي: تقييم برامج إدارة الأعمال في الجامعات العربية تجربة مشروع التعليم العالي ببرامج الأمم المتحدة الإنمائي

59. المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي المنعقد في القاهرة، من 31 مايو إلى 2 يونيو 2009.

المحور الثاني

خطة العمل العربية للعلوم والتكنولوجيا

أ.د. البهلول يعقوبي

خطة العمل العربية للعلوم والتكنولوجيا

أ.د. البهلول يعقوبي

أولاً: الملخص التنفيذي

لا ينبغي تحليل الواقع الإجمالي لأنشطة العلوم والتكنولوجيا في الدول العربية بأنها قد نجحت حتى الآن في تشييد منظومات متكاملة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. فالأنشطة العلمية والتكنولوجية في الوطن العربي لا تتم ضمن إطار متكامل بتوجيه من سياسات قطرية موحدة تكفل الوصول إلى غايات التنمية الشاملة المنشودة.

ولقد بذلت جهود من قبل الدول والمنظمات الإقليمية العربية المعنية خلال السنوات الماضية لدفع التعاون العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا. وبالرغم من أن هذه الجهود بدأت تثمر على نطاق محدود في بعض المجالات، إلا أنها مازالت بعيدة عن تحقيق التنسيق والتكامل على نحو يلغي الازدواجية ويقلص هدر الموارد ويعزز قدرات الدول العربية على المنافسة في أسواق العالم وتحقيق مستويات أعلى من الرفاه والأمن الاجتماعي ضمن كل منها.

ويكشف تحليل واقع منظومات العلوم والتكنولوجيا في كل قطر من الأقطار العربية عن قدرات شديدة التباين، حيث تمتلك بعض هذه الأقطار منظومات تكاد تقتصر على المهام التعليمية، كما هي الحال في الأقطار العربية ذات القدرات الاقتصادية المحدودة، بينما يمتلك بعضها الآخر هيئات ناشطة في البعض من مجالات البحث والتطوير، وإن

بقيت علاقات الترابط والتنسيق بينها من الضعف بحيث ترتبط بهيئات ومعاهد البحث في بلدان العالم الأخرى أكثر من ارتباطها ببعضها ببعض.

إلا أن عدد الدول العربية التي تسعى الآن بصورة جدية لإنشاء منظومات مترابطة وفاعلة للعلوم والتكنولوجيا ازداد في السنوات القليلة الماضية. وقد أفلحت بعض الدول العربية في وضع سياسات وطنية متكاملة وتشديد جانب هام من البنى الأساسية وسنّ التشريعات المناسبة لتحفيز انتشار التكنولوجيا الحديثة واستثمارها، لا سيما فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، نظرا إلى الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه هذه التكنولوجيات في دفع عجلة التنمية.

من جهة أخرى، فإن الدول العربية جميعا تواجه مجموعة من التحديات المصيرية من أهمها الأطماع الأجنبية في أراضيها وثرواتها. ويتجسد ذلك في إثارة الخلافات ونزعات التفريق والصراعات الجانبية، إضافة إلى ما يجابهها من أعباء اقتصادية واجتماعية. ولقد سعت دول أخرى في أنحاء العالم، أمام تحديات مماثلة، إلى تشكيل تكتلات إقليمية تضع التعاون لتنمية قدراتها العلمية والتكنولوجية في مقدمة أولوياتها. كما قادها تعاظم دور العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها في مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إلى تكريس إمكانات بشرية ومادية متزايدة على الصعيدين القطري والإقليمي.

ويتطلب التعاون الإقليمي المجدي في مجالات العلوم والتكنولوجيا أولا توافر رؤية مستقبلية مشتركة واضحة المعالم، ووضع خطة متكاملة لتنمية القدرات العربية العلمية والتكنولوجية، تستند إلى أولويات مشتركة وترشد المواقف وتؤسس لاستخدام الموارد المتاحة بالصورة المثلى لمواجهة التحديات المصيرية، مستجيبة لمتطلبات التنمية الشاملة، الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ضمن آفاق زمنية محددة، مع تأمين الإمكانات اللازمة لتصحيح المسار كلما دعت الحاجة.

وتبين دراسة ما يتوافر الآن من استراتيجيات الدول العربية للعلوم والتكنولوجيا توافقا ملموسا بين أولوياتها والكثير من مناهجها. كما تتفق في الكثير من مقوماتها مع ما تطرحه المنظمات العربية والدولية العاملة في المنطقة العربية كأساس للعمل العربي المشترك في مجالات العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بالمياه والغذاء والزراعة ومصادر الطاقة.

كما تتضمن معظم الاستراتيجيات قدراً من التركيز على حيازة القدرة في مجالات العلوم والتكنولوجيات المتصلة بالرعاية الصحية والزراعة والأسماك والتعدين. وتمنح

استراتيجيات الدول المنتجة للنفط والغاز الأولية لمجالات العلوم والتكنولوجيا المرتبطة باستثمار هذه الثروات في إنتاج البتروكيماويات. كذلك فإن معظم الاستراتيجيات العربية تبني عدداً من المجالات الحديثة للعلوم والتكنولوجيا النانوية كأولويات للعمل المستقبلي.

وتشير قرارات القمم العربية التي عقدت في الأعوام 2006 - 2007 - 2008 في كل من الخرطوم والرياض ودمشق إلى تبلور وعي عربي جامع على المستوى السياسي الأرفع بضرورة العمل الجاد لبناء القدرات العربية العلمية والتكنولوجية. كما تبين القرارات الاتفاق حول عدد من أولويات العمل المشترك وتبدي العزم على تخصيص الموارد المادية والبنى المؤسسية اللازمة.

ولهذا فإن كلا من الألكسو واليونسكو، استمراراً للتعاون بينهما في مختلف المجالات، قد توصلتا إلى خطة عربية للعلوم والتكنولوجيا كإطار متكامل للعمل المشترك الرامي إلى بناء القدرات العلمية والتكنولوجية العربية. هي خطة تتميز بما تتضمنه من إمكانيات للمتابعة وتقييم الأداء. ومن الأمور التي ينبغي منحها قدراً كبيراً من الاهتمام لدى السعي إلى تنفيذ الخطة من خلال المشاريع والمبادرات المنبثقة عنها تأمين مشاركة فاعلة ومباشرة من قبل القطاع الخاص، وكذلك الارتقاء بقدرات الدول العربية على تقييم التقدم المحرز في تطوير قدراتها العلمية والتكنولوجية وتكوين الخبرة في مضمار استشراف العلوم والتكنولوجيا، بغية ترشيد الاستثمار في مجالات البحث والتطوير والابتكار.

وتأتي الخطة العربية للعلوم والتكنولوجيا من خلال إنشاء إطار مؤسسي لمتابعة تنفيذ مكونات الخطة يجمع الوزراء العرب المعنيين بالعلوم والتكنولوجيا في الدول العربية، وذلك في إطار مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي الذي يجتمع شمله كل سنتين تحت مظلة الألكسو. ومن المقترح أن يساند هذا المؤتمر لجنة وزارية ولجنة تسيير ومجموعات عمل من الخبراء والمتخصصين.

وتستهدف الخطة العربية للعلوم والتكنولوجيا في خطواتها الأولى دعم وتمويل خمس مراحل رئيسية: الأولى منها هي إنشاء الإطار المؤسسي لمتابعة التنفيذ، والمرحلة الثانية هي إنشاء صناديق تمويلية لدعم برامج ومشروعات أولويات العلوم والتكنولوجيا، أما المرحلة الثالثة فتهدف إلى إنشاء شبكة من مراكز التميز في مجالات العلوم والتكنولوجيا ذات الأولوية، وتركز المرحلة الرابعة على تبادل الباحثين بين الدول العربية ودعوة العلماء

المغتربين للمشاركة في تنفيذ خطط ومشروعات الخطة العربية، أما المرحلة الأخيرة فتتمثل في إنشاء مرصد عربي للعلوم والتكنولوجيا، وذلك لرصد المستجدات والتقدم إلى حل في منظومات العلوم والتكنولوجيا في الدول العربية ومخرجاتها.

ثانياً: تلخيص الواقع الحالي للبحث العلمي والتقاني في الوطن العربي

1.2 الوطن العربي

يتكون الوطن العربي من 22 دولة تغطي مساحتها حوالي 10 % من مساحة العالم ويسكنها حوالي 300 مليون نسمة يمثلون 4.5 % من سكان العالم. وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي الست من أغنى دول العالم، كما تحتوي قائمة أفقر خمسين دولة في العالم ست دول عربية، أما باقي الدول العربية فتعتبر من الدول ذات الدخل المتوسط.

2.2 التعليم العالي

ازداد عدد الجامعات في الوطن العربي خلال الفترة الماضية زيادة ملحوظة حيث وصل إلى نحو (217) جامعة وهذا يعني أن هناك (0.72) جامعة لكل مليون نسمة من السكان في الوطن العربي، في حين يبلغ معدل الجامعات ما بين (2 - 6) جامعة لكل مليون نسمة من السكان في العديد من الدول المتقدمة صناعياً. فمثلاً هناك (6) جامعات لكل مليون نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية وهناك جامعتان لكل مليون نسمة من السكان في اليابان.

3.2 المراكز البحثية والمدن التقنية

تفاوتت قدرات البحث العلمي والتقاني من دولة عربية إلى أخرى، فمنها ما يتميز بقدرات جيدة نسبياً، في حين لا يوجد في البعض الآخر منها أجهزة تمكن من إجراء عمليات البحث العلمي والتقاني. ويرتكز البحث العلمي في العموم على الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية التابعة للجامعات أو الوزارات المختلفة. أما بالنسبة إلى عدد مراكز الأبحاث العلمية فإن مصر تمتلك 104 مركزاً بحثياً من مجموع 550 مركزاً في سائر الدول العربية، ورغم ذلك فإن العدد ما زال قليلاً مقارنة بما هو متوفر في بعض الدول المتقدمة صناعياً كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، كما أن الإمكانيات المادية والبشرية في غالبية مراكز الأبحاث العربية غير كافية مقارنة بالدول المتقدمة وبعض الدول النامية.

4.2 الإنفاق

أما متوسط الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية فلا يتجاوز (0.2 %) من الناتج المحلي الإجمالي بينما يبلغ المتوسط العالمي نحو (1.4 %) أي سبعة أضعاف إنفاق الدول العربية. ويبلغ الإنفاق 3.8 % و 2.6 % و 2.8 % و 2.6 % و 2.4 % في كل من السويد وسويسرا واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا على التوالي. وتقدر بعض التقارير نسبة من الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي تصل إلى 4.5 % أي ما يفوق 22 مرة ما تنفقه الدول العربية.

5.2 القوى البشرية

وبالنسبة إلى القوى البشرية العلمية في الوطن العربي فإن مصر وتونس تصدران الدول العربية الأخرى حيث يصل حجم القوى البشرية العلمية (560) و (460) باحثاً لكل 100000 نسمة من السكان على التوالي. ورغم ذلك فإن عدد القوى البشرية العلمية فيهما قليل مقارنة بما هو موجود في بعض الدول المتقدمة إذ يبلغ الحجم الموازي في اليابان (4906) وفي فرنسا (2448) بينما يبلغ الحجم (3676) في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من وجود كتلة حرجية من القادرين على إجراء البحث العلمي في كثير من الجامعات العربية إلا أن الأبحاث التي تجري تتميز على العموم بالفردية وضعف العلاقة بخطط التنمية إذ أن الغرض من معظمها هو السعي لتحسين الوضع العلمي والمالي لعضو هيئة التدريس والنشاط البحثي لعضو هيئة التدريس قاصر ولا يتجاوز 5 % من جملة أعباء عضو هيئة التدريس بينما يمثل ما مقداره 33 % من تلك الأعباء في جامعات بعض الدول المتقدمة.

6.2 الإصدارات والإعلام

وفيما يتعلق بالنشر العلمي، الذي يعد أحد أركان عملية البحث العلمي، فإن مجموع الدوريات العلمية العربية لا يتجاوز (514) دورية، وأكبر عدد منها يصدر في مصر إذ يبلغ (159) دورية. وبمقارنة عدد الدوريات العلمية في الوطن العربي مع إحدى الدول المتقدمة نجد أن اليابان أصدرت بحدود (13883) دورية عام 1993 في مجال العلم والتقانة فقط.

أما فيما يخص ترجمة الكتب العلمية ونقل إصدارات التقانة إلى اللغة العربية فإن ما يترجمه بلد مثل تركيا في فترة عام يفوق في مجمله ما تترجمه الدول العربية مجتمعة

في ذات الفترة. وأما الإعلام العلمي فهو كذلك دون المستوى المأمول في معظم الدول العربية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مصر أعدت قناة تلفازية فضائية تدعى قناة البحث العلمي.

أما في مجال توفير مصادر المعلومات، والتي تعد من المقومات الرئيسة لمشروعات البحث العلمي والتقانة، فإن معظم الدول العربية تعاني من نقص شديد في هذا المجال وخاصة الدوريات العلمية المحكمة منها والأجنبية، إما لصعوبة الحصول عليها بسبب ضعف توفر الموارد المالية أو لعدم إتقان اللغات الأجنبية التي تصدر بها.

كما أن عدد وثائق براءات الاختراع، التي تمثل أحد المصادر المهمة للمعلومات العلمية، قليل جداً في معظم الدول العربية، علماً بأن الباحثين العرب لا يعيرون براءات الاختراع الاهتمام اللازم ولا يسجلون ابتكاراتهم واكتشافاتهم، مما يتيح للدول المتقدمة الاستفادة مما يرد في أبحاثهم المنشورة بالدوريات الأجنبية.

7.2 شبكات المعلومات

وفيما يخص شبكات المعلومات، فبالرغم من قيام بعض الدول العربية بتوفير شبكات قطرية علمية وربط البعض منها بالشبكات الدولية للمعلومات، إلا أن عدم انتظام وتكامل الشبكات القطرية في العديد من الدول العربية وعدم وجود شبكات المعلومات فيما بين الدول العربية يحول دون تبادل المعلومات العلمية فيما بينها، كما يحول دون تبادل نتائج الأبحاث بيسر وسهولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى الازدواجية والتكرار في الأبحاث وإلى الهدر في الطاقات البحثية العربية.

8.2 الاستعداد التكنولوجي في الدول العربية

على الرغم من الأرقام غير المشجعة المذكورة أعلاه، فلقد أنجزت الدول العربية تحسناً كبيراً في الاستعداد التكنولوجي مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم، وفقاً للتقرير العالمي السنوي السابع لتكنولوجيا المعلومات والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الفرنسي في أوائل يونيو 2008. ويحوي التقرير 127 دولة ويرتكز على عوامل تكلفة المكالمات الهاتفية المحمولة واستعمال الإنترنت في التعليم العالي، لتحديد البلدان التي هي أقدر على المنافسة في الاستخدام الكثيف للمعلومات في اقتصاد القرن الحادي والعشرين. ويبين التقرير أن الدول العربية قد ارتفعت إلى حد كبير في الترتيب. فقد

أصبحت مصر في المركز 63 حيث ارتفعت 17 درجة بالمقارنة مع تقدير 2006 - 2007، وتعتبر هذه أكبر قفزة في العينة. أما البحرين والأردن وقطر فلقد قفز ترتيبها 6 و4 و11 درجة على التوالي. ولقد دخلت سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية على التقرير حديثاً وفي المواقع 53 و48 على التوالي.

أما دولة قطر فقد استطاعت، في أربع سنوات فقط، احتلال المركز 32 في الترتيب عن طريق إنشاء المجلس الأعلى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي قام بتنفيذ خطة قومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن المبادرات في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والبنية الأساسية.

9.2 هجرة العقول

وفقاً لدراسة جديدة لمركز القاهرة للدراسات الاستراتيجية الخليجية تبين أن هجرة العلماء مخيبة للآمال وتسبب في فقدان الاستثمار في البحث العلمي. ويرجع هذا بشكل كبير إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة الذي يهدد مستقبل التنمية التكنولوجية والعلمية في الوطن العربي. فقد بينت الدراسة أن هجرة المثقفين من العالم العربي تمثل ثلث عدد المهاجرين من الدول النامية إلى الغرب. وتفقد البلاد العربية نصف الأطباء حديثي التخرج و23% من المهندسين و15% من العلماء كل عام، حيث يهاجر معظمهم إلى المملكة المتحدة وأوروبا وكندا، مما يتسبب في فقد حوالي 2 بليون دولار سنوياً للمنطقة العربية.

ولقد وجدت الدراسة أن حوالي 45% من الطلبة العرب الذين يدرسون في الخارج لم يعودوا إلى بلادهم بعد استكمال دراستهم. ويعتبر الغرب منطقة الشرق الأوسط منطقة غنية بأكثر من 450000 عربي من الحاصلين على درجات علمية عليا ويقوم باجتذابهم لإجراء البحوث ثم الهجرة الكاملة إليه.

وتقول الدراسة إن عوامل سياسية واقتصادية وشخصية هي وراء هجرة العقول. ويتزامن هذا مع تطور بطيء في الدول العربية، وفشل في استخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع الإنتاجي والمرتبات القليلة وفقدان فرص البحث العلمي. ومن أكبر العوامل عدم الثبات السياسي والاجتماعي في بعض الدول في المنطقة. فالعراق مثلاً يعاني من فقدان العقول بسبب هجرة المثقفين للخارج هرباً من البطالة والحفاظ على أنفسهم منذ بدء الاحتلال.

ثالثاً: التحديات والفرص والحقائق القائمة

1.3 التحديات والفرص

تواجه الدول العربية جملة من التحديات المصيرية التي منها الأطماع الأجنبية في الأراضي العربية وثرواتها من خلال إثارة وتسعير الخلافات العربية وإشغال العرب بالحروب والصراعات عن السعي إلى وحدتهم وتقدمهم، وأيضاً استمرارية المعضلات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التزايد السكاني العربي المطرد، وبالتالي تفاقم المشاكل المعيشية لشرائح واسعة من المواطنين العرب.

كما أن قصور الإنجاز العلمي والتكنولوجي العربي يضعف المساهمات العربية في بناء صرح الحضارة العالمية والمشاركة الفعالة في التقدم الاقتصادي العالمي.

وأمام تحديات مماثلة في مناطق أخرى، قامت تكتلات إقليمية -بين دول كانت متناحرة بالأمس القريب- لتقلل من خطرهما وتهديدها، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمريكتين وغيرهما؛ وما زالت هناك فرص عديدة يقع على الوطن العربي واجب الاستفادة منها قبل فوات الأوان وتلخص الآليات الكفيلة باستغلال هذه الفرص في:

- ترشيد المواقف واستخدام الموارد ووضوح الرؤية المستقبلية.
- التعاون والتنسيق، ثم التكامل فالاندماج العربي في مختلف المجالات.
- تركيز الجهود العربية باتجاه مجالات حيوية في مواجهة التحديات المصيرية.
- تطوير التعاون وتعميقه بين أقطار الوطن العربي والدول النامية، من جهة، وفي إطار العلاقات الدولية، من جهة أخرى.

لقد قاد تعاظم دور العلوم والتقانة وتطبيقاتها في مجمل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيرها، إلى قيام منظومات (Systems) فعالة للعلوم والتكنولوجيا في البلدان المتقدمة، وإلى بروز أولويات منظومات العلوم والتكنولوجيا في البلدان النامية، وذلك لأن تعاظم هذا الدور يملئ حاجات متزايدة، في الفعاليات العلمية والتقانات، إلى إمكانات بشرية ومادية. ويتجسد تكريس هذه الإمكانيات باعتماد اتفاق ملائم ومتوافق مع متطلبات تحقيق هذا الدور. ومن هنا كان لا بد من ترشيد وتكامل هذا الإنفاق على تطوير العلوم والتكنولوجيا بما يخدم الغايات الأساسية للدول العربية، وما

إعداد خطة موحدة لتفعيل دور العلوم والتكنولوجيا سوى الوسيلة الناجحة للوصول إلى مجتمع اقتصادي مبني على المعرفة.

بمعنى آخر، إن وضع خطة عربية موحدة للعلوم والتكنولوجيا في خدمة أولوية الدول العربية. يهدف إلى بيان كيف يمكن لتطبيقات العلوم والتكنولوجيا، ضمن أفق زمني محدد، أن تستخدم بشكل عقلائي مبرر الإمكانيات العربية المتوافرة حالياً من موارد بشرية وطبيعية ومالية مؤسسية، وذلك من خلال تطبيق خطة محددة ذات أولويات وأهداف واضحة.

ومن هذا المنطلق، إذا تأملنا واقع أنشطة العلوم والتكنولوجيا في الدول العربية ككل، نلاحظ أن مفهوم المنظومة ذاك لا يتحقق في الواقع العربي. فالأنشطة العلمية والتكنولوجية المنتشرة في أرجاء الوطن العربي لا تشكل مجموعة مندمجة الأجزاء تخضع لسياسة عامة موحدة وتقوم بين أطرافها المختلفة علاقات تفاعل متناسقة ومتكاملة.

هناك دون شك، جهود بذلت ومازالت تبذل في إطار المنظمات العربية المختلفة ومن خلال مؤتمراتها الاقتصادية والعلمية وغيرها، وفي إطار الاتحادات والمجالس النوعية والشركات والمؤسسات العربية المشتركة وغيرها، إلا أن تلك الجهود التي بدأت تعطي ثماراً محددة في بعض المجالات، ومنها مجالات التعليم والتعريب بصورة خاصة، ما زالت بعيدة عن تحقيق شكل ملائم للتنسيق والتكامل يتلافى الازدواجية بين أنشطة العلم والتكنولوجيا في الأقطار العربية وبعثرة مواردها، يعزز مواقفها، ويوحدها أمام الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات، بل ربما أمكن القول إن أنشطة العلم والتكنولوجيا في الأقطار العربية هي أكثر ارتباطاً وتفاعلاً مع مثيلاتها في الدول الصناعية من ارتباطها وتفاعلها فيما بينها.

أما تحليل واقع المنظومة في كل قطر من الأقطار العربية على حدة فيكشف عن نتائج متباينة جداً، حيث نجد في هذه الأقطار منظومات على درجات متعددة من التطور والتكامل، بعضها يكاد يقتصر على المؤسسات التعليمية ولا يتضمن هيئات عاملة في البحث والتطوير ويصعب بذلك إضفاء صيغة المنظومة على تلك الأنشطة، كما هي عليه الحال بشكل خاص في الأقطار العربية قليلة السكان وضعيفة البنية الاقتصادية، بينما تشتمل الأنشطة في بعض الأقطار الأخرى على مؤسسات تعليمية متطورة نسبياً، وهيئات تعمل في البحث والتطوير في بعض المجالات الاقتصادية، إلا أن علاقات الترابط والتنسيق بين عناصرها، ينقصها الإحكام بحيث تبدو أجزاؤها شبه منفصلة، إلى درجة

تجعل من المنظومة ككل كياناً جديداً، أو بنية غضة لا تزال في طور النشوء. ثم نجد أخيراً القليل من الأقطار العربية يمتلك، إلى حد ما، ما يمكن أن نسميه منظومة مترابطة الأجزاء، ولقد ازداد في السنوات القليلة الماضية عدد هذه الدول والتي تسعى بشكل جدي إلى إنشاء منظومة مترابطة فاعلة لتفعيل دور العلوم والتكنولوجيا في نمو المجتمع.

2.3 الحقائق

تقودنا دراسة واقع العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي إلى بعض الحقائق الهامة:

1. لم تضع البلدان العربية، منذ البدء، سياسات علمية وتكنولوجية واضحة وشاملة، وما زالت حتى اليوم تتلمس طريقها إلى ذلك.
2. إن الموارد التي تخصصها البلدان العربية لأنشطة العلوم والتكنولوجيا ما زالت محدودة نسبياً، وذلك من حيث الكم (الإنفاق) ومن حيث النوع (مستويات التأهيل والتنظيم).
3. إن أنشطة العلم والتكنولوجيا العربية نشأت وتوسعت تحت ضغط الطلب الاجتماعي والمحاكاة السطحية لأنشطة العلم والتكنولوجيا في البلدان المتقدمة، ولكنها لم تتطور مع تطورات هذه الأخيرة.
4. كان ارتباط أنشطة العلم والتكنولوجيا العربية بالحاجات الاقتصادية الفعلية -ولا سيما الصناعة- ضعيفاً وما زال، حيث أنها تعتمد على محرك المزود (Supply-driven) وليست على محرك الحاجة (Demand-driven).
5. إن البيئة المحيطة، الاقتصادية ومنها الاجتماعية، ما زالت دون المستوى المأمول علمياً وتقنياً واقتصادياً. وبالتالي فهي غير قادرة على التفاعل الشديد مع العلوم والتكنولوجيا.
6. إن إقامة أهم المشاريع الإنمائية تعتمد على التقانات المستوردة وتتم إلى حد كبير بمعزل عن منظومات العلوم والتكنولوجيا العربية، الأمر الذي يفقد هذه الأخيرة عناصر أساسية ضرورية لتقدمها.
7. إن دعم العلوم الاجتماعية يؤهلها لكي تحتل موقعاً هاماً في رسم السياسة العلمية والتقانية بالاستناد إلى دراسة البيئة الاجتماعية والتجارب التاريخية، ويضع التنمية العلمية والتقانية في خدمة أهداف المجتمع وغاياته.

وتقتضي التنمية العلمية والتقانية المتفاعلة بقوة مع متطلبات المجتمع، من أجل معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، على وجود خطة عربية موحدة للعلوم والتكنولوجيا تتوافر لها أولويات محددة وتمويل كاف لتفعيلها من خلال إطلاق الطاقات البشرية المتوفرة في أرجاء الوطن العربي، وذلك في إطار تعاوني متكامل.

رابعاً: أولويات العلوم والتكنولوجيا في العالم العربي

بدراسة الاستراتيجيات المتوافرة لدى بعض الدول العربية تم استخلاص المجالات ذات الأولوية لتلك الدول ونعرض بعضها فيما يلي:

1.4 مصفوفة أولويات العلوم والتكنولوجيا في الدول العربية

فلسطين	المملكة الأردنية الهاشمية	المملكة العربية السعودية
1. الزراعة. 2 الطاقة والصادر الطبيعية. 3. الصحة. 4. المياه والبيئة. 5. الهندسة والتكنولوجيا. 6 الصناعات الهندسية 7. علوم الحياة. 8. العلوم الاجتماعية والاقتصاد	1. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. 2. التكنولوجيا الحيوية وتطبيقاتها. 3. علوم المواد المتقدمة التكنولوجيا النانوية. 4 تطوير نظام الإنذار الوطني المبكر للتلوث المياه. 5 مصادر المياه وتجليتها ومعالجتها وجمعها. 6. الطاقة الجديدة والمتجددة. 7. التعدين واستغلال المعادن	- العمل على تسي إنخاضات رئيسة للبحث العلمي والتطوير التقني تلي مخططات أولويات الأمن الوطني الشامل والتنمية المستدامة، وذلك من خلال السياسات الآتية: 1. توجيه البحث العلمي والتطوير التقني لتحقيق الأمن المائي. 2. توجيه البحث العلمي والتطوير التقني لتأمين الاحتياجات الاستراتيجية للدفاع والأمن الوطني. 3. توجيه البحث العلمي والتطوير التقني لتعزيز القدرات التنافسية لقطاعات المطر والعار والصناعات التزوكيميائية 4. دعم البحث العلمي والتطوير التقني في مجالات المحافظة على البيئة واستكشاف الموارد الطبيعية وتسيبتها وترشيد استخدامها. 5. العناية بالبحث العلمي والتطوير التقني في مجال الإلكترونيات والاتصالات والمعلومات. 6. توجيه البحث العلمي والتطوير التقني لخدمة الشرائع الإسلامية وتطوير أدائها. 7. رصد وتتبغ العرص الواعدة التي تتيحها التطورات العلمية والتقنية المعاصرة والمستحددة، خاصة في الحالات المتوقع أن يكون تأثيرها ملموسا على الاقتصاد الوطني في العتدين القادمين. 8. تطوير آليات ومهجات فاعلة لتحديد ومراجعة أولويات البحث العلمي والتطوير التقني على المستوى الوطني تشترك فيها الجهات ذات العلاقة. <u>المصدر.</u> السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية.
<u>المصدر:</u> البحث العلمي في فلسطين (الواقع، التحديات، وطرق التنمية)	<u>المصدر:</u> تقرير سكرتارية المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بالأردن عام 2004 (حطة العلوم والتكنولوجيا 2005-2010)	

الجمهورية التونسية	مملكة البحرين	الجمهورية اللبنانية
1. الاستغلال الأمثل للموارد المائية. 2. تكتولو حيا الطاقات المتجددة. 3. الصحة ومراقبة الأمراض الحديدة والمتجددة. 4. مطقة التبادل الحر وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.	1. أبحاث الطاقة. 2. أبحاث البيئة. 3. أبحاث المعلوماتية.	1. العلوم الأساسية والصناعية والهندسية مثل الطاقة والاتصالات وتكتولو حيا المعلومات. 2. البيئة والزراعة (مثل المياه، تاكل الشواطئ، وفوائد الزراعة الاقتصادية والمداينة). 3. العلوم الطبية والصحية (مثل الصاعات الطبية وخدماتها).
المصدر: التقرير القطري للجمهورية التونسية في بشرة الألكسو للعلوم والثقافة في الوطن العربي 2003.	المصدر: التقرير القطري لمملكة البحرين في بشرة الألكسو للعلوم والثقافة في الوطن العربي 2003.	المصدر: الخطة المقترحة للعلوم والتكتولو حيا والابتكار لسان -تقرير المجلس القومي للبحث العلمي 2006.
الجمهورية الليبية الشعبية العظمى	جمهورية السودان	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
1. السحورث الهندسية، مواد الساء، والإلكترونية، الثروات الطبيعية والطاقة. 2. السحورث الأساسية في العلوم والطبيعية. 3. السحورث الطبية والدوائية وصحة المجتمع. 4. السحورث الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.	1. مكافحة الوبائيات والظلميات والآفات. 2. نقل الثقافة في مجالات الطاقة والزراعة. 3. تحسين الدور والمحاصيل وسلالات الخيرات	1. الزراعة والتعبية. 2. موارد المياه. 3. البيئة. 4 مكافحة التصحر. 5. التقيب واستغلال المواد الأولية في الصناعة. 6. تكتولو حيا متقدمة.
المصدر: التقرير القطري للجمهورية الليبية في بشرة الألكسو للعلوم والثقافة في الوطن العربي 2003	المصدر: التقرير القطري لجمهورية السودان في بشرة الألكسو للعلوم والثقافة في الوطن العربي 2003.	المصدر: التقرير القطري لجمهورية الجزائر في بشرة الألكسو للعلوم والثقافة في الوطن العربي 2003.

الجمهورية العربية السورية	الجمهورية اليمنية	المملكة العربية
1. إدارة مصادر المياه وتنميتها. 2. الطاقة الجديدة والمتجددة. 3. الزراعة والمصادر الغذائية. 4. العلوم الجيائية. 5. الاتصالات والمعلومات. 6. الاستخدام السلمي للقضاء. 7. العلوم الاجتماعية والإنسانية.	1. تكمولوجيا الصناعات النفطية. 2. الزراعة واستخدمات التكمولوجيا الخيرية لتحسين الإنتاجية. 3. الري وتخلي المياه 4. تكمولوجيات صيد الأسماك وحفظها وتعليبها 5. تكمولوجيات الصناعات الزراعية والحيوانية. 6. تكمولوجيا المعلومات والاتصالات.	1. تحسين جودة المياه. 2. معرفة الموارد المائية والمحافظ عليها وتنميتها. 3. التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. 4. تكمولوجيا الاتصالات والإعلام. 5. الفلاحة في الظروف الصعبة. 6. الابتكار ورفع القدرة التنافسية.
<u>المصدر:</u> وزارة الدولة للبحث العلمي	<u>المصدر:</u> التقرير القطري للجمهورية اليمنية في سيرة الألكسو للمعلوم والثقافة في الوطن العربي 2003.	<u>المصدر:</u> التقرير القطري للمملكة العربية في سيرة الألكسو للمعلوم والثقافة في الوطن العربي 2003.

2.4. الأولويات على نطاق الوطن العربي

إضافة إلى المجالات المدرجة في أولويات البحث العلمي بالدول العربية، كل على حدة، فقد عملت كل من الألكسو واليونسكو واتحاد مجالس البحث العلمي وإيسكوا وغيرها من المؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في الوطن العربي ومن خلال استراتيجياتها وما يخلص إليه خبراؤها ومؤتمراتها وندواتها، على تحديد جملة من الأولويات التي ينبغي الاهتمام بها لتحريك عجلة البحث والتطوير بما يكفل الوصول إلى مردود اقتصادي واجتماعي ملحوظ. وتمثل أهم هذه الأولويات في مجالات:

- تكنولوجيا تحلية المياه.
- الطاقات الجديدة والمتجددة.
- التكنولوجيا الحيوية.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- تكنولوجيا المواد الجديدة.
- تكنولوجيا علوم الفضاء.
- التكنولوجيا متناهية الصغر.
- تكنولوجيا قطاعات الزراعة والصناعة.

خامساً: القرارات الرئيسة للقمم العربية في شؤون العلوم والتكنولوجيا

في إطار تعاظم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول العربية وأهمية تفعيل دور التعليم والبحث العلمي والابتكار للوصول إلى مجتمع المعرفة واقتصاد مبني على العلوم والتكنولوجيا، اتخذ الزعماء العرب عدداً من القرارات الهامة لتفعيل دور العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي نوجز أهمها كما يلي:

1.5 القمة العربية 2006 : الخرطوم – السودان

1. اتفق الزعماء العرب على التعاون الوثيق في الأبحاث العلمية وزيادة الإنفاق على العلوم والتكنولوجيا وصدر إعلان الخرطوم في 29 مارس 2006.

2. يدعو إعلان الخرطوم الدول العربية إلى رفع قدرات المراكز البحثية ودعم البحوث العلمية وتشجيع الشراكات الحكومية والخاصة في الأبحاث.
3. كما شجع إعلان الخرطوم الدول العربية على وضع العلوم والتكنولوجيا في قلب التخطيط الاستراتيجي وخططه التنفيذية.

2.5 القمة العربية 2007 : الرياض – المملكة العربية السعودية

1. وافق زعماء الدول العربية الاثنان والعشرون على « خطة تطوير التعليم في الوطن العربي »، و مدتها عشر سنوات.
2. ودعت الخطة الدول العربية إلى زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير لتصل إلى 2.5 % من ناتج الدخل القومي خلال السنوات العشر القادمة.
3. كما دعت الخطة الدول العربية إلى زيادة الإنفاق على التعليم ليصل إلى 7 % من ناتج الدخل القومي مشتملاً على برامج تعليم العلوم والتكنولوجيا.
4. اشتمل الإعلان الختامي للقمة على حق الدول العربية في تطبيق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومنها بناء مفاعلات نووية للأبحاث العلمية وتطبيقاتها السلمية.

3.5 القمة العربية 2008 : دمشق – الجمهورية العربية السورية

1. اعتمد الزعماء العرب خطة تطوير التعليم في الوطن العربي لمدة عشر سنوات (2009 – 2019).
2. تدعو الخطة إلى زيادة نسب الطلاب في مجالات العلوم والتكنولوجيا من 30 % إلى 45 % وتشجيع مشاركة المرأة العربية ودعم مستقبلها العلمي.
3. كما تدعم الخطة زيادة عدد المراكز البحثية في العالم العربي حيث أن 80 % من طلاب الدراسات العليا في الوطن العربي يجرون أبحاثهم في الخارج مما يسهم في نضيف العقول العربية ولجئها إلى الدول الأجنبية ذات الإمكانيات العلمية المتقدمة.

4. شجعت الخطة التنفيذ عن طريق مشروعات وقروض من خلال إقامة صندوق تمويلي بتونس تحت إشراف منظمة الألكسو، ويتم مراجعة البرنامج ومراقبته وتنفيذ خططه من خلال عدد من المؤشرات البيئية والنهائية.
5. تشتمل الخطة على إدخال تعديلات على برامج تعليم العلوم والرياضيات في المنظومات التعليمية بالدول العربية، بالإضافة إلى تدريس مناهج علوم المستقبل، مثل التكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيا النانوية، تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة.
6. أولت الخطة أهمية كبيرة إلى إنشاء شبكات من مراكز التميز العلمية في المجالات ذات الأهمية الأمنية والاقتصادية، مثل المياه، التصحر، الغذاء، البيئة، تكنولوجيا المعلومات، الزراعة والصيد، الطاقة المتجددة والأمراض والفقر.
7. طالبت القمة الدول الأعضاء بوضع الخطة التنفيذية واستراتيجية التمويل لعرضها على القمة المنعقدة بدولة قطر (2009) لاعتمادها قبل التنفيذ.
8. وأخيراً تقدمت الجزائر بطلب إطلاق قمر صناعي للبحث العلمي يهدف إلى مراقبة الأرض والتغيرات المناخية المؤثرة في الوطن العربي، بالإضافة إلى مساهمة هذا القمر مع القمر الصناعي المصري للبحث العلمي، في نقل تكنولوجيا العصر وتطبيقاتها في الوطن العربي.

سادساً: المستجدات في واقع العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي

ومما سبق يتضح أنه يتوافر حالياً العديد من الدراسات والوثائق والقرارات التي توضح حالة الوضع الراهن للعلوم والتكنولوجيا في الدول العربية وتدعو جميعها إلى التعاون والترابط وتناشد وضع استراتيجية واضحة للتعاون بين الدول العربية ولكن لم تترجم تلك الوثائق إلى حل متكامل تنفيذي يمكن تطبيقه على أرض الواقع، خاصة أن الوطن العربي يمر بمستجدات يمكن توظيفها حتى يمكن تجسيد الحلول التنفيذية وجعلها أمراً واقعاً. وتتلخص تلك المستجدات في الآتي:

1. اتفق القادة العرب على إدراج التعليم والبحث العلمي في أجندة اجتماعات القمة، مما يوفر الدعم السياسي اللازم للخطط المستقبلية. بل لقد دعا بعض الزعماء العرب إلى وضع العلوم والتكنولوجيا في قلب التخطيط الاستراتيجي للدول بهدف الوصول إلى مجتمع المعرفة المبني على العلوم والتكنولوجيا.

2. يوجد حراك قوي في الدول العربية بعد اقتناعها بأهمية تطبيقات العلوم والتكنولوجيا في إطار التنافسية العالمية، حيث قام العديد من هذه الدول بتكوين مجالس عليا للعلوم والتكنولوجيا بهدف وضع خطط استراتيجية وتحديد الأولويات الوطنية والتركيز عليها لخدمة قطاعات المجتمع المختلفة من خلال تطبيق أبحاث تحركها الحاجة والمتطلبات (Demand Driven) وربطها بالصناعة حتى يمكن حل المشكلات التي تواجه مواطني تلك الدول.

3. هذا بالإضافة إلى تكوين كيانات تمويلية جديدة، سواء من الحكومات والتي تهدف إلى زيادة الإنفاق من متوسط 0.2 % إلى حوالي 1 % من الدخل القومي، أو من القطاع الخاص والأفراد والمؤسسات الخيرية التي يتزايد عددها في الآونة الأخيرة.

4. إن تقرير عام 2003 والصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) حول الوطن العربي والذي قام بتحليل الوضع وأسبابه وعرض الحلول التي يجب اتخاذها لمواجهة نقص المعرفة في الدول العربية، كان له أثر كبير في الحراك الذي تشهده معظم الدول العربية في السنوات التالية حيث يوضح التقرير الأخير والصادر في أبريل 2008 عن مؤسسة بروكنجز الدولية أن الدول العربية قد قامت بخطوات ملموسة في السنوات الخمس الماضية في مجال إتاحة تعليم ذي جودة عالية، وزيادة الصادرات التكنولوجية من المنطقة العربية، وزيادة الإنفاق على البحث العلمي حيث أن نسبة هامة من ثروات النفط أصبحت باقية في المنطقة للصرف والاستثمار في التعليم، والأبحاث، والابتكار وزيادة القدرات التصنيعية مما يتيح الفرصة لتفعيل خطط استراتيجية مشتركة بين دول المنطقة لاستثمار طاقاتها.

5. لدى العالم العربي قوة بشرية هائلة من الشباب المؤهل الواعد، والذي يمكنه، إذا توافرت له مقومات النجاح، تحقيق النهضة المنشودة من خلال ألفية المعرفة لتضييق الفجوة الاقتصادية بين الدول العربية ودول العالم المتقدم.

سابعاً: خطة العمل العربية للعلوم والتكنولوجيا

تهدف هذه الوثيقة إلى توحيد رؤية إقليمية يتم فيها تحديد أولويات للعلوم والتكنولوجيا في الدول العربية لوضع خطة عمل مشتركة تهدف إلى تفعيل دور العلوم والتكنولوجيا في بناء المجتمع المبني على المعرفة والقادر على التنافسية العالية في الاقتصاد العالمي. ولا بد أن تعتمد خطة العمل العربية للعلوم والتكنولوجيا (الخطة) على التفاعل بين أضلاع المثلث الذهبي للتقدم التكنولوجي وهي التعليم، البحوث والتطوير، والابتكار والذي يتم عبر ثلاثة محاور رئيسة وهي:

1. رفع قدرات العلوم والتكنولوجيا في الدول العربية.
 2. تنفيذ خطط عمل مشتركة لإنتاج المعرفة.
 3. ترجمة المعرفة إلى تكنولوجيات ابتكارية داعمة للاقتصاد.
- ولتحقيق ذلك، لا بد من تضمين الخطة مجموعة محددة من المشروعات والبرامج المشتركة يتم تمويلها وتفعيلها من خلال آليات تنفيذ محددة كالآتي:
1. وضع آلية للتنفيذ تتم متابعتها وتوجيهها من قبل مؤتمر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب والذي يقترح دعوة وزراء العلوم والتكنولوجيا لحضور جلساته التي تناول متابعة تنفيذ الخطة.
 2. وضع مشروعات وبرامج مشتركة لتنفيذ تلك الأولويات، بالاستعانة بالخبراء المتخصصين.
 3. وضع آلية تمويل ديناميكية للاستفادة من المصادر المتاحة في تمويل برامج الخطة ومشروعاتها.

1.7 الرؤية:

العلوم والتكنولوجيا لاقتصاد المعرفة من الخليج إلى المحيط

Vision.

Science and Technology for Knowledge Economy from Gulf to Ocean.

2.7 المهمة:

بناء القدرات لتفعيل تطبيقات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تنمية القدرة التنافسية لمنظومة الاقتصاد العربي.

Mission

Building Capacity to generate and apply Science, Technology and Innovation for Enhancing Competitiveness of Arab's Economic Society.

3.7 استراتيجية التنفيذ:

1. من خلال الإطار المؤسسي والذي يتم تمويله من الدول الأعضاء، يتم اعتماد إطار مؤسسي يهدف إلى تنسيق الجهود العربية ودعمها لتنفيذ خطة العمل العربية للعلوم والتكنولوجيا ويقترح أن يكون ذلك من خلال مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي الذي تعقده الألكسو دورياً.
2. يتم تكوين مكتب تنفيذي بالألكسو يشمل ضمن أعضائه ممثلين عن اليونسكو، لمساعدة الوزراء العرب على وضع السياسات والخطط والبرامج ومتابعتها من خلال لجان تسيير ومجموعات من الخبراء المتخصصين. كما يقوم المكتب التنفيذي بالتحضير والإعداد لخارطة الطريق ووضع التصورات والبدائل المختلفة لتنفيذ خطة العمل العربية للعلوم والتكنولوجيا (ASTPA) وآليات التمويل اللازمة لها من خلال الخبراء المتخصصين، وذلك لعرضها على مؤتمر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي في دورته التي تلي الدورة التي يعتمد فيها الإطار المؤسسي المقترح.
3. يتم تحديد أولويات الخطة (ASTPA) ومحاور المشروعات والبرامج المشتركة من خلال مجموعات من الخبراء الوطنيين المتخصصين و بتنظيم مؤتمرات وورش عمل لضمان مشاركة القواعد العلمية بالدول العربية.
4. تتولى الدول العربية تبني خطة (ASTPA) ودعمها من خلال استخدامها في المنظومات الوطنية ومن خلال المساهمة والمشاركة مع الدول العربية الأخرى في تنفيذ الخطط والبرامج المشتركة، كما تقوم الدول العربية بالدعاية للخطة (ASTPA) ونشر نجاحاتها والدروس والخبرات الناتجة وتنفيذ مخرجاتها في دعم الاقتصاد.
5. ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول العربية في تنفيذ برامج الخطة وذلك حتى تشعر كل دولة بملكيته من خلال المشاركة والالتزام بتفعيل الخطة وتمويلها من مواردها الذاتية والمشاركة.

6. خلق آلية للتمويل تعتمد في المقام الأول على توحيد مصادر التمويل الفعلية والمتاحة في الوقت الحالي بمنظمة الألكسو واليونسكو وفي الدول المشاركة حيث يتم توجيه تلك المصادر لدعم الخطة. وفي المرحلة التالية يتم إنشاء صناديق تمويلية مشتركة، حيث يهدف كل صندوق إلى تمويل المشروعات والبرامج المشتركة لكل محور من محاور الخطة... ويجب أن يكون التمويل الرئيس لهذه الصناديق من الحكومات العربية ثم يتم دعوة القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية لدعم هذه الصناديق.

7. خلق آلية للمتابعة والتقييم من خلال تحديد عدد من المؤشرات التي تسهم في تنفيذ الخطط والبرامج المشتركة طبقاً لجدول زمني يحتوي على علامات محددة (Benchmark and milestones) وتنتهي بمخرجات محددة يمكن تطبيقها وتنفيذها من خلال حلول تطبيقية وعملية.

8. إنشاء شراكات مع المؤسسات الصناعية لضمان قابلية التنفيذ والتطبيق لمخرجات مشروعات الخطة العربية وبرامجها، هذا بالإضافة إلى مشاركة المؤسسات الأهلية والخيرية في دعم تلك البرامج.

9. تشجيع المؤسسات والمراكز الدولية على المشاركة الفعالة من خلال خبراتها وتجمعاتها في تنفيذ الخطة العربية عن طريق مشروعات مشتركة لنقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات. ويمثل التعاون الدولي بعداً استراتيجياً هاماً وإضافة حيوية للتعاون الإقليمي بين الدول العربية المشاركة في الخطة.

10. يقوم المكتب التنفيذي المقترح في البند (2) أعلاه بمهمة نشر التقارير والنجاحات التي تحقّقها الخطة العربية حتى تمثل حافزاً للمجتمع العلمي العربي. كما أن ذلك سوف يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للدول العربية مع المجتمع الدولي في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في ظل العولمة الجديدة.

4.7 الإطار المؤسسي المقترح

1.4.7 مؤتمر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب AMHESR

1. فيما عدا عدد قليل جداً من الدول العربية، فإن وزراء التعليم العالي والبحث العلمي بالدول العربية هم المناط بهم قضايا العلوم والتكنولوجيا، وبالتالي يقترح أن يقوم المؤتمر الوزاري للتعليم العالي والبحث العلمي بتبني الخطة

واعتمادها والإشراف عليها ومتابعة تنفيذها على أن يدعى لاجتماعات المجلس الوزاري ممثلو وزارات العلوم والتكنولوجيا بالدول التي لها وزارات خاصة بالعلوم والتكنولوجيا وذلك للمشاركة في الاجتماعات المخصصة لمتابعة هذه الخطة.

2. يعتبر المؤتمر الوزاري لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي الآلية التنفيذية السياسية لمنظومة الخطة العربية للعلوم والتكنولوجيا، حيث يمثل:

1. الإطار المؤسسي لدعم الخطة العربية للعلوم والتكنولوجيا وتفعيلها.

2. يشمل هذا الإطار المؤسسي للمجلس الوزاري للعلوم والتكنولوجيا قادة من كافة الدول العربية، وبهذا تكون آلياته وبرامجه قابلة للتنفيذ والتطبيق.

3. يمثل المجلس الوزاري إحدى أدوات العمل العربي المشترك، وبهذا يسهل تطبيق الخطة العربية للعلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها.

4. يساعد المجلس الوزاري في مهمة توفير مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ مشروعات الخطة العربية للعلوم والتكنولوجيا وبرامجها.

5. يستند المؤتمر الوزاري، في أداء مهامه ومتابعة خطوات التنفيذ المختلفة لمشروعات الخطة العربية وبرامجها، إلى أنشطة المكتب التنفيذي والمكتب الوزاري ولجان التسيير ومجموعات الخبراء المتخصصة.

2.4.7 اللجنة الوزارية

1. لضمان متابعة تنفيذ الخطة العربية للعلوم والتكنولوجيا، والاطلاع والمتابعة الدقيقة لأعمال المكتب التنفيذي للخطة، تشكل في أول مؤتمر للوزراء العرب للتعليم العالي والبحث العلمي، لجنة وزارية تنبثق عن المجلس وتتكون من أربعة من الوزراء العرب يتم اختيارهم حسب المناطق الجغرافية للوطن العربي، ويحضر اجتماعاتها فيما بين دورتي المؤتمر الوزاري ممثلون عن الألكسو واليونسكو ومن تكون هناك ضرورة لحضورهم من الخبراء.

2. يكون عضو دولة رئاسة المؤتمر (الدولة المضيفة) رئيساً للمكتب

الوزاري، ويتم انتخاب الأعضاء الثلاثة الآخرين في المؤتمر الوزاري

الاعتيادي، حيث يمثل الأعضاء الثلاثة المنتخبون المناطق الجغرافية

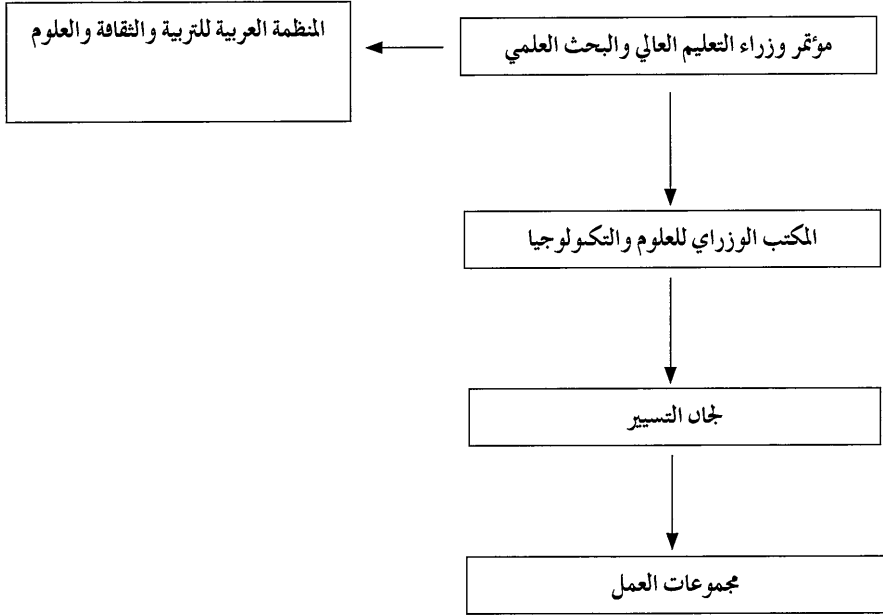
العربية الأخرى بخلاف المنطقة التي تنتمي إليها الرئاسة.

3. يتم عقد اجتماعات المكتب الوزاري وفق قواعد يعتمدها المؤتمر

الوزاري في أول دورة لتشكيل المكتب.

ويمثل الرسم التالي الإطار المؤسسي المقترح لمنظومة المجلس الوزاري للعلوم

والتكنولوجيا:



3.4.7 لجنة التسيير للعلوم والتكنولوجيا (Steering Committee)

1. يكون دور لجنة التسيير خدمة المكتب الوزاري كهيئة استشارية في الأمور

التي يناط بها إلى المكتب الوزاري. كما تعتبر لجنة التسيير همزة الوصل

بين المكتب الوزاري ومجموعات الخبراء المختلفة.

2. يتألف اجتماعات لجنة التسيير ممثل دولة الرئاسة ويتم انتخاب الأعضاء من قبل الدول الأعضاء في المكتب الوزاري.

3. تكون عضوية لجنة التسيير مشكلة من:

أ. أربعة أعضاء ممثلين على مستوى وكيل وزارة/ مدير عام/ خبير من الدول الأربعة الأعضاء في المكتب الوزاري.

ب. ثلاثة أعضاء من الدول غير الممثلة في المكتب الوزاري ويمثل كل واحد منهم منطقة عربية غير التي منها الرئيس.

ج. ثلاثة أعضاء ممثلين للقطاع الخاص والمجتمع المدني ، إحدى مؤسسات الأمم المتحدة.

د. رئيس مكتب الألكسو لمتابعة الخطة.

هـ. ممثل عن اليونسكو.

4. يتم عقد اجتماعات لجنة التسيير طبقاً لقواعد يتم اعتمادها من قبل المؤتمر الوزاري في الاجتماع الذي يلي اجتماع اعتماد الخطة. وخلال المرحلة الانتقالية تتبع القواعد المعتمدة في اجتماع المؤتمر الوزاري.

5. ويكون دور لجنة التسيير هو الآتي:

أ. مراجعة المستندات والاقتراحات التي يتم عرضها على المؤتمر الوزاري.

ب. وضع التصورات الاستراتيجية ومراجعة المشروعات والبرامج القائمة ومناقشة تقارير الانجازات والمشاكل التي تعوق تنفيذها.

ج. وضع المقترحات لتوفير مصادر التمويل والموارد البشرية اللازمة لتنفيذ الخطة العربية ووضع الخطط التنفيذية لها.

د. تحضير واعتماد الشروط المرجعية لفرق الخبراء ومجموعات العمل وأية مجموعات منبثقة أخرى.

هـ. تحضير ومراجعة أجندة الأعمال والمستندات التحضيرية للمؤتمر الوزاري ومراعاة قرارات ونتائج أعمال مجموعات الخبراء قبل عرضها على المكتب الوزاري.

- و. مراجعة وتقويم تقدم الخطة العربية للعلوم والتكنولوجيا ورفع التقارير عنها ورفعها إلى المكتب الوزاري للاعتماد والمتابعة.
- ز. تحضير مسودات القرارات والإعلانات الوزارية وعرضها على المكتب الوزاري قبل اعتمادها من مؤتمر الوزراء العرب.

4.4.7 مجموعات العمل

1. يتم اختيار مجموعات العمل طبقاً لأولويات خطط وبرامج الخطة العربية ASTPA.
2. يعتمد حجم مجموعة العمل ومدة عملها على طبيعة المشروعات المقترحة للتطبيق واحتياجات المكتب الوزاري للخبرات المطلوبة.
3. يتم ترشيح مجموعة العمل عن طريق لجنة التسيير ويتم اعتماد ترشيحات وخطة عمل المجموعات من المكتب الوزاري.
4. ويمكن أن يتم اختيار مجموعات العمل من مسؤولين حكوميين، وخبراء من الدول العربية، وخبراء من المنظمات الدولية، وخبراء من مؤسسات جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
5. يكون دور مجموعات العمل مشتملاً على الآتي:
 - أ. وضع البرامج التنفيذية ورسم الخطط العملية ومراجعة تقارير المتابعة.
 - ب. وضع الآليات متابعة تنفيذ المشروعات والبرامج الخاصة بالخطة العربية.
 - ج. التوعية والتوجيه بمشروعات جديدة لتنفيذ الخطة العربية.
 - د. إقامة ودعم الشبكات العلمية لتوفير وتبادل المعلومات بهدف تحفيز التفاعل بين المؤسسات العلمية العربية في إطار الخطة العربية.
 - هـ. إصدار التقارير الدورية لمساعدة لجنة التسيير والمكتب الوزاري.
 - و. تقوم الألكسو بمهام سكرتارية كافة اللجان المشكلة لتنفيذ الخطة ومتابعتها.

ثامناً: بعض المصادر التمويلية في العالم العربي

بالإضافة إلى ما يمكن أن يتوفر لتنفيذ الخطة من أموال ترصدها كل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واليونسكو، خاصة في مرحلة التأسيس، فإن التوجّه سيكون أساساً للحصول على دعم خارجي، ويمكن أن ندرج بعضاً من مصادره في الجهات التالية:

1. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.
2. صندوق النقد العربي.
3. المصرف العربي الدولي.
4. البنك الإسلامي للتنمية.
5. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.
6. مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية.
7. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
8. مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية.
9. الصندوق السعودي للتنمية.
10. صندوق أبو ظبي للتنمية.
11. الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
12. المؤسسة العربية المصرفية.

المحور الثالث

التعاون الأكاديمي عربيا وعالميا

التعاون والتكامل العربي في المجال الأكاديمي التحديات وآفاق المستقبل

أ. د. عبد الله بو طانه

التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية

فريق من لبنان

التعاون والتكامل العربي في المجال الأكاديمي التحديات وآفاق المستقبل

أ. د. عبد الله بوطان

استشاري اليونسكو في التربية والتعليم العالي
رئيس قسم التعليم العالي - اليونسكو، باريس سابقاً
ممثل اليونسكو لدى دول الخليج العربية سابقاً

مقدمة:

لم يعد التكامل والتعاون العربي، وفي جميع المجالات، السياسية، والاقتصادية، والعلمية والأكاديمية، حاجة يتطلبها التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدول العربية فقط، بل أصبح ضرورة ملحة لمواجهة الإفرازات السلبية لتيار العولمة مثل التوجه نحو التهميش والاستبعاد والاستقطاب والإطاحة بالمؤسسات غير القادرة على الخوض في التنافسية الشرسة التي سيفرضها هذا التيار في الأسواق المعولمة والتوجه نحو سيطرة المؤسسات العابرة للحدود على مقدرات الأمم والشعوب.

لقد أدركت معظم أقاليم العالم، وعلى رأسها أوروبا، أهمية التكتلات الإقليمية في مواجهة التحديات التي يفرضها هذا التيار، وعدم قدرة الدول والمؤسسات منفردة على مواجهة هذه التحديات، فأنشأت تكتلات إقليمية يتم من خلالها التكامل والتنسيق بين المؤسسات الوطنية، وفي جميع المجالات بما في ذلك المجالات العلمية والأكاديمية. ويمكن الإشارة هنا إلى مسار بولونيا (BOLOGNA PROCESS) الذي يتم تنفيذه في إطار الاتحاد الأوروبي ويهدف إلى التكامل والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في دول الاتحاد.

وبالإضافة إلى مواجهة الإفرازات السلبية لتيار العولمة، تبرز ضرورة أخرى لتحقيق مزيد من التكامل والتعاون بين الدول العربية في المجالات العلمية والأكاديمية، ويتمثل هذا في الحاجة إلى زيادة مساهمة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في رصيد المعرفة العالمية (GLOBAL KNOWLEDGE) وذلك عن طريق إنتاج المعرفة ونشرها واستثمارها في بناء مجتمعات المعرفة «KNOWLEDGE SOCIETIES» والتي أصبحت هي المتغير الأساسي في التنمية وكذلك بهدف سد الفجوة المعرفية القائمة بينها وبين الدول المتقدمة. لقد أشار البنك الدولي إلى أهمية هذا المتغير إذ أكد على أن «الاقتصاد المبني على المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على استثمار الأفكار وليس الموارد المادية والذي يركز على تطبيقات التكنولوجيا وليس الاعتماد على الصناعات التحويلية، ذلك الاقتصاد الذي يتمكن من تحقيق الاستثمار الأمثل للمعرفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية»⁽¹⁾.

ولقد أكد على هذا المجال تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية في المنطقة العربية (2002)، حيث أرجع سبب تخلف الدول العربية في مؤشرات التنمية البشرية إلى العجز المعرفي في هذه الدول⁽²⁾ «KNOWLEDGE DIFICIT».

وسيمثل تطبيق الاتفاقية الخاصة بتحرير التجارة في قطاع الخدمات GATS، وهي من إفرازات العولمة، تحدياً آخر لنظم التعليم الوطنية، حيث سيتم الإفساح في المجال للمؤسسات العابرة للحدود، وخاصة في مجال التعليم العالي، وتمكينها من إنشاء فروع لها في أنحاء العالم كافة، مع محدودية القيود على وجودها.

وفي ظل عدم قدرة عدد من مؤسسات التعليم العربي، وخاصة تلك ذات النوعية المتدنية، من المنافسة مع المؤسسات الوافدة، توجد احتمالات للإطاحة بها وإزالتها من خارطة التعليم العالي. وعلى المدى البعيد، وفي ظل التنافسية الشرسة، قد تتمكن المؤسسات العابرة للحدود (CROSS BORDER) من تحقيق السيطرة الكاملة على قطاع التعليم العالي العربي وخدمة الأجندات الخاصة بها مثل تحقيق الربح والمساهمة في الغزو الثقافي دون إعارة أي اهتمام للأولويات الوطنية وخاصة المساهمة في المحافظة على الهوية، ونشر الثقافة الوطنية وتطويرها. ولقد بدأ هذا الاتجاه يبرز في بعض الدول العربية

WORLD BANK (1)

UNDP – ARAB HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2002 (2)

حتى قبل التطبيق الفعلي لاتفاقية تحرير التجارة في قطاع الخدمات. وفي بعض الدول العربية يزيد عدد الجامعات الوافدة على عدد الجامعات الوطنية في بعض الأحيان.

وفي ظل التحديات والأزمات الكبرى التي تواجهها معظم أنظمة التعليم العالي في الوطن العربي، وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي برزت على الساحة الدولية، من الاتجاهات المترسخة للعولمة، وتزايد أهمية التكتلات الإقليمية، وعمليات الاستقطاب والتهميش والتجزئة، والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي حولت العالم الكبير إلى قرية صغيرة متقاربة الأطراف، لا بد أن يواجه التعليم العالي في الوطن العربي وجميع مؤسساته الوطنية والإقليمية تحدي التكامل والتنسيق الذي لم يصبح فقط ضرورة متأكدة، بل حاجة ماسة لإخراجه من العديد من الأزمات وتصحيح الأوضاع التي يمر بها في الوقت الحاضر⁽³⁾.

أولاً: تحديات العولمة:

يتطلب البقاء في عالم اليوم والتحقيق الضروري والكافي للنهضة وسط تحديات العولمة، التكتل في إقليم تنموي وكيانات اقتصادية من ناحية، ويتطلب من ناحية أخرى التطوير والتمسك بما لدينا من موروث حضاري ودافعية، كما يتطلب تطوير كل ما لدينا من خصائص التمايز وترجمة ذلك قدر الإمكان في إبداع وموارد بشرية جديدة. ووطننا العربي جدير بالتطلع إلى مثل هذه الغايات، وجدير بالتصدي لما يحيط بتحقيقها من تحديات⁽⁴⁾.

غير أن التصدي لمجمل التحديات لا يمكن تحقيقه بجهود وطنية منفردة حيث تشتت هذه الجهود فلا يكون لها تأثير على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية على مواجهة التحديات. غير أن التكامل والتعاون من خلال التكتلات الإقليمية قد يساهم في تحقيق هذا الهدف.

وفي تحليل التأثيرات المحتملة لظاهرة العولمة على قطاع التعليم العالي العربي، لا بد لنا أن ندرك أن هذه التأثيرات ستكون عميقة بالدرجة التي من المحتمل أن تطيح بعض

(3) عبد الله بوطاطه - آليات تفعيل التعاون العربي والدولي في البحث العلمي وإسهاماته في التربية والتعليم العالي، شاطئ/مراير 2009، ص 128

(4) أليكسو - الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي

خطوات العولمة ببعض الجامعات العربية التي لن تتمكن من الخوض في تيار التنافسية الشرسة في أسواق معولمة ستكون أكثر انفتاحاً وحرية في إطار تحول أولويات المواءمة والملاءمة من السياقات الوطنية إلى السياقات العالمية الأكثر تعقيداً⁽⁵⁾.

ولا بد من القول بأن العولمة لها إيجابيات ولها أيضاً سلبيات، غير أن الأهم من كل هذا أنها أصبحت تياراً جارفاً لا يمكن التصدي له.

ومن الأفضل العمل على تضخيم الجوانب الإيجابية لهذه الظاهرة وفي الوقت نفسه العمل على التصدي لتأثيراتها السلبية والتحديات التي تفرضها هذه السلبيات على مقدرات الأمم والشعوب. ومن هذا المنطلق جاءت مناداة الهيئات الدولية، وعلى رأسها اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير هذه الظاهرة لتأخذ وجهاً إنسانياً أكثر ملاءمة للدول النامية⁽⁶⁾ «GLOBALIZATION WITH HUMAN FACE».

إن التحدي الأكبر في مجمله، وفي خضم العولمة، هو «أن يكون الوطن العربي أو لا يكون وسط التنافسية القائمة على امتلاك المعرفة وأدوات التكنولوجيا، وحيث تستحيل الأشكال المختلفة للانغلاق على النفس أو التنمية من خلال نموذج محصن تجاه ما يحدث ببيئات العالم وأسواقه المعولمة، ومحاولة سيطرة النموذج الأقوى (الغربي) على مقدرات الأمم والشعوب»⁽⁷⁾.

إذاً ما هي هذه التحديات التي ستفرض نفسها على قطاع التعليم العالي العربي في إطار تنامي تيار العولمة وإفرازاته الإيجابية والسلبية؟

إن التحدي الأكبر هو التحدي الثقافي والتهديدات الناشئة عن محاولة فرض نموذج واحد، النموذج الأقوى (الغربي)، وإلغاء التعددية الثقافية التي كانت النموذج السائد للإنسانية وأحد أجمل خصائصها.

وفي إطار العولمة فإن الاندثار والإلغاء والتهميش سوف يطال النماذج الثقافية الأضعف ومن هنا لا بد لمؤسسات التعليم العالي العربي، منفردة أو في إطار من التكامل

(5) عبد الله بوطاطه - دور التعليم العالي في مواجهة تحديات العولمة، ص 151

(6) HASSMIK TORTIAN, The Impact of Globalization on the Changing Patterns of Financing, Management and Governance of Higher Education, unpublished Ph D Thesis, University of Versailles St Quentin en Yveline, 2009

(7) أليكسو - الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، مرجع سابق.

والتعاون، من لعب دور فاعل في المحافظة على الثقافة والهوية وتطويرها وترسيخها وتحسينها ضد الغزو الثقافي للنموذج الذي ستفرضه العولمة.

والتحدي الآخر لهذه المؤسسات هو قدرتها على ضمان جودة عالية ومميزة لبرامج التعليم، يمكنها من منافسة الغزو الكبير للجامعات والمؤسسات العابرة للحدود «TRANS-BORDER» لنظم التعليم الوطني. وهذا وضع ستفرضه حركة العولمة عن طريق تحرير التجارة في قطاع الخدمات وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على مجمل الخدمات الاجتماعية في الدول النامية. ولن تتمكن المؤسسات العربية بشكل منفرد من مواجهة هذا التحدي، على أنها في إطار من التكامل الأكاديمي والمؤسسي قد تتمكن من تحسين جودتها ومن ثم زيادة قدرتها التنافسية في أسواق التعليم العالي المعولمة.

أما التحدي الآخر فهو تحدي التهميش والتجزئة، حيث أصبح من المؤكد أن القدرة على البقاء في ظل العولمة لن يتأتى للدول والمؤسسات إلا في إطار تكتلات إقليمية وفي جميع المجالات الاقتصادية والثقافية وحتى الأكاديمية. وعليه، فإن التعليم العالي في الوطن العربي، وجميع مؤسساته الوطنية والإقليمية، لا بد لها أن تواجه تحدي التكامل والتنسيق لتفادي محاولات الاستقطاب والتهميش والتجزئة. ومن هنا يبرز التكامل العربي كأحد أهم أدوات التصدي والمواجهة.

والتحدي الآخر الذي بدأت معالمه تتطور بشكل سريع هو التوجه الاقتصادي نحو ترسيخ نموذج الاقتصاديات الليبرالية الجديدة NEO-LIBERAL ECONOMY، وهو أحد إفرازات العولمة ويسعى إلى تقليص دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية بما في ذلك تقليص دورها في الإنفاق على التعليم العالي وترك حرية أكثر للقطاع الخاص للقيام بهذا الدور. ومن الملاحظ أن عددا غير قليل من الدول العربية قد بدأت تشجع هذا التوجه ومن ثم زادت أعداد المؤسسات الخاصة بشكل كبير خلال العقد السابق. وسيكون لتطبيق هذا التوجه انعكاسات سلبية كبيرة على قطاع التعليم العالي الذي، في إطار نقص التمويل الحكومي، سيكون مطالباً بمواجهة تحديات التمويل والعمل على حشد الموارد من كل الجهات الممكنة. وربما يواجه التعليم العالي أزمات مالية حادة قد تؤثر سلباً على نوعيته وكفايته.

وثمة كذلك التحدي الناتج عن التقدم غير المسبوق في مجالات الاتصال والمعلومات، وهذا التقدم أدى إلى زيادة الفجوة المعلوماتية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وبالرغم من أن عددا لا بأس به من الدول العربية قد أحرز بعض التقدم في مجالات الاتصالات والمعلومات، إلا أن استثمار هذه الأدوات في مجال التعليم العالي ما زال هامشياً في مجمل الأقطار العربية في الوقت الذي نرى فيه أنواعاً مؤسسية جديدة للتعليم العالي تعتمد على استثمار هذه التقنيات التي تكسر حاجز المكان والزمان قد بدأت تتطور بشكل سريع مثل الجامعات المفتوحة والجامعات الافتراضية والجامعات الشبكية عبر الإنترنت وغيرها.

ولم تتمكن الجامعات العربية منفردة من إحراز أي تقدم مذكور في هذا المجال نظراً إلى تشتت الجهود وخاصة في مجال تطوير البرمجيات، وتدريب العاملين وإنشاء المؤسسات العربية المشتركة وغيرها.

وسوف يُمكن التعامل والتعاون بين المؤسسات العربية في هذا المجال من إحراز التقدم المطلوب ومواجهة هذا التحدي الكبير الذي أصبح مهماً من ناحية تمكين التعليم العالي العربي من تجاوز أغلب مشاكله وخاصة مشاكل التمويل، وتنويع البدائل والاختيارات، وتوسيع فرص الالتحاق أمام الفئات غير التقليدية وتحسين جودة التعليم العالي ونوعيته.

إن هذا الاستعراض السريع لبعض التحديات التي ستفرضها حركة العولمة على التعليم العالي⁽⁸⁾، يشير إلى حقيقة واحدة هي أن مفتاح التصدي لمجمل التحديات المذكورة هو التكامل والتعاون العربي، حيث أن التجارب السابقة قد أكدت على فشل الجهود الفردية التي تبذل على المستويات الوطنية في التصدي لهذه التحديات، ومن ثم يصبح إطلاق التكتل الإقليمي العربي من الأولويات الملحة، ولا بد أن نأخذ عبرة من أقاليم العالم الأخرى، وعلى الخصوص لا بد لنا من دراسة النموذج الأوروبي والاستفادة من هذا النموذج الذي كان أحد أسباب إطلاقه هو التصدي للتحديات السلبية للعولمة.

ثانياً: التكامل في مواجهة التهميش والاستبعاد:

كما سبق أن ذكرنا، فإن التحديات التي سيفرضها تيار العولمة، وبجميع آلياته من تحرير التجارة، وتقليص دور الدولة، وتمكين المؤسسات العابرة للحدود، ستتمثل بالأساس في

(8) لمزيد من الاطلاع على إيجابيات وسلبيات العولمة يمكن الرجوع إلى الفصل الأول من رسالة الدكتوراه المقدمة من هارميك نورتيان إلى جامعة فارساي في العام 2009، مرجع سبق ذكره

فرض نماذج ومعايير لكل المؤسسات الاجتماعية والتربوية وغيرها. وهذه النماذج هي في الحقيقة تلك النماذج الغربية التي تنطلق منها أهداف العولمة والتدويل.

ولقد أكدت الدراسات والبحوث أن المؤسسات، بما فيها الجامعات، وفي جميع أنحاء العالم، والتي لن تتمكن من مواكبة هذه النماذج ولم تنطبق عليها هذه المعايير ستكون عرضة للتهميش والاستبعاد. والدليل الواضح على ذلك هو، في حالة عدم قدرة المؤسسات الوطنية على التنافس مع المؤسسات الوافدة، وبحرية تامة في أسواق معولمة، حتى ولو كانت برامج هذه المؤسسات من النوع الرديء، هو اندثارها وتهميشها لتحل محلها المؤسسات الوافدة وسيطرتها على أسواق التعليم العالي وخدماته.

والواضح أن أغلب الجامعات العربية لا تمتلك مقومات القدرة على منافسة الجامعات العابرة للحدود بشكل منفرد وذلك لتدني برامجها، ومحدودية إمكانياتها ومحدودية دورها في إنتاج المعرفة وتبادلها، وانخفاض مستوى خريجها وعدم ملاءمتهم للأسواق المحلية، ناهيك عن الأسواق المعولمة وانعدام التنسيق والتكامل بينها. وبناء على هذا فإن المعايير والمقاييس التي سيفرضها تيار العولمة (الغربية) لن تنطبق عليها، ومن ثم فإنها قد تكون على المدى البعيد مؤهلة للتهميش والاستبعاد وربما الاندثار كلياً من خريطة التعليم العالي. وهذا الأمر جد خطير لما له من سلبات على التنمية الوطنية، والحفاظ على الثقافة والهوية والتحصين ضد الغزو التربوي والثقافي الذي ستجلبه المؤسسات الوافدة وبأشكالها المختلفة سواء أكانت تقليدية أم مؤسسات للتعليم عن بعد أم عبر شبكات الإنترنت.

ليس من المحتمل أن تتمكن الجامعات العربية الوطنية من مجابهة هذا التحدي منفردة، وستظل قدرتها التنافسية في أسواق التعليم العالي المعولمة محدودة، وهذا يتطلب مزيداً من التكامل والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي العربي يهدف إلى رفع مستوياتها، وتحسين برامجها، وتجويد مخرجاتها بالشكل الذي يجعلها قادرة على الخوض في التنافسية الشرسة لتيار العولمة.

ولا يتأتى ذلك عن طريق تشبيك المؤسسات، وتفعيل الحراك الطلابي، وتوسيع رقعة تبادل الأساتذة والاختصاصيين فقط بل من خلال صياغة استراتيجية فاعلة تهدف إلى إنشاء كيان عربي إقليمي في مجال التعليم العالي يتم من خلاله زيادة التنسيق والتعاون والحشد والاستخدام المشترك للموارد المتاحة، وإنشاء مراكز للتميز POLES OF EXCELLENCE، وإعادة استقطاب العلماء والخبراء المهاجرين واستثمارهم في تجويد وتحسين التعليم العالي

والبحث العلمي بهدف رفع القدرة التنافسية لمؤسساتها والصمود في وجه تيارات الاستبعاد والتهميش والهيمنة.

ومن خلال هذا التحليل، وما سبق طرحه من تحديات، لا يمكننا إلا التنبؤ بسيناريوهين لمستقبل التعليم العالي العربي خلال العقدين القادمين في ظل العولمة وآلياتها:

السيناريو الأول: بقاء الوضع الراهن عما هو عليه من ضعف وتشتت في جهود التعليم العالي ومستوى متدنٍ من التكامل والتنسيق، وهذا الوضع سيؤدي إلى نتائج خطيرة ليس على المستويات الوطنية فقط بل على المستوى الإقليمي أيضاً. ومن أهم هذه النتائج تهميش المؤسسات العربية وربما اندثارها كلياً، وزيادة وتيرة الغزو الثقافي مع توسيع سيطرة المؤسسات العابرة للحدود، وتقليص دور التعليم العالي في تحقيق الأهداف والأجندات الوطنية.

السيناريو الثاني: نجاح تجارب وطنية (قطرية) رائدة في تحقيق ميزات تنافسية من خلال توجيه حكومي في إطار استراتيجية للتعاون العربي القومي تمكن جميع الأقطار العربية من الاستفادة من التجارب الناجحة وتعود بالتالي إلى تسريع الإبداع في هذه التجارب، وحتى إلى خلق بيئة تنافسية في إبداع.⁽⁹⁾

ولا شك أن السيناريو الثاني هو المأمول ولا بد أن يكون من الأهداف القومية للوطن العربي.

ثالثاً: مجالات التعاون والتكامل الأكاديمي:

يرتكز التعاون الدولي في التعليم العالي على أربعة مجالات رئيسة، وهي نفس المجالات التي من المفترض أن يركز عليها التعاون الإقليمي حتى يكون فاعلاً وقادراً على الخوض في مجالات التعاون الدولي. وهذه المجالات هي: (أ) الحراك الطلابي، STUDENT MOBILITY، (ب) حراك الأساتذة والأكاديميين STAFF MOBILITY، (ج) تطوير البرامج والمؤسسات المشتركة، (د) تطوير برامج البحوث المشتركة.

وبالرغم من بعض النجاحات المحدودة التي تم تحقيقها سابقاً في كل هذه المجالات إلا أن وضعها الراهن ما زال دون المستوى المأمول ولا يرتقي إلى المستوى المطلوب لمواجهة التحديات.

(9) أليكسو - الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، مرجع سابق، ص 56

وباستعراض سريع للوضع الراهن لهذه المجالات يمكننا تحديد ما إذا كانت هناك جوانب تتميز بالنجاح وكذلك تحديد أوجه القصور في هذه المجالات.

1. الحراك الطلابي:

أشار إعلان القاهرة حول التعليم العالي في الوطن العربي إلى أن نسبة الحراك الطلابي بين الدول العربية تمثل حوالي 2 % من إجمالي الطلاب المقيدين في الوطن العربي⁽¹⁰⁾. وهذه النسبة قد تكون الأدنى بين أقاليم العالم الأخرى بالرغم من أهميتها في توثيق التعاون والترابط الأكاديمي بين الجامعات المرسله وتلك المستقبله.

وفي إحصائية حديثة لليونسكو للعام 2006 بلغ مجموع الطلاب العرب الدارسين في جميع أقاليم العالم ما يقارب 183 000، يدرس منهم في البلدان العربية حوالي 29 000 طالب والبقية يدرسون في جامعات ومؤسسات في الأقاليم الأخرى من العالم. وتستحوذ الولايات المتحدة وأوروبا على النصيب الأكبر من هؤلاء الطلاب حيث يبلغ عدد الطلاب العرب الدارسين فيها حوالي 131 000 طالب⁽¹¹⁾. هذا يعني أن التبادل الطلابي بين الدول العربية لا يصل إلى أكثر من 6.5 % من مجمل الحراك الطلابي العرب في جميع أقاليم العالم بالرغم من أن عددا غير قليل من الجامعات العربية قد طورت برامجها ومراكز التميز فيها تصل في بعض الأحيان إلى المعايير العالمية.

وفي هذا المجال تبرز حقيقتان مهمتان وهما:

* إن التضخم في إرسال الطلاب إلى الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا يؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات هجرة الأدمغة العربية وهي الظاهرة التي فقدت بها الدول العربية أعداداً هائلة من ذوي الكفايات لا يمكن تعويضها وهي إحدى أسباب تخلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية. وتشير الإحصاءات إلى أن ما بين 40 - 50 % من الطلاب العرب الدارسين في أمريكا وأوروبا يفقد بسبب الهجرة، وفي تقديرات أخيرة لجامعة الدول العربية قدر أن العالم العربي قد فقد ما بين عام

(10) اليونسكو - المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي (+10)، القاهرة 2009
(11) UNESCO، UIS 2008 GLOBAL EDUCATION DIGEST 2008

1980 وعام 2000 أكثر من 850 000 من علماء ومتخصصين بسبب هجرة الأدمغة⁽¹²⁾.

* إن الحراك الطلابي بين الدول العربية يعتبر من أهم المتغيرات التي تؤدي إلى توطيد العلاقات والروابط الأكاديمية وتساعد في تكثيف التعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي في هذه الدول.

2. تبادل الأساتذة والباحثين STAFF MOBILITY :

قدر المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي (+10) حجم حراك الأساتذة بين الدول العربية بـ 6 % من إجمالي أعضاء الهيئة الأكاديمية في الوطن العربي⁽¹³⁾. وبالرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة حول حراك الأساتذة والباحثين على المستوى الدولي، إلا أن هذه النسبة تبدو ضئيلة بالنسبة إلى حجم قطاع التعليم العالي الواسع في الوطن العربي.

ويفضل الأساتذة والباحثون العرب التوجه لاستكمال الدراسة أو إجراء بحوث ما بعد مرحلة الدكتوراه إلى الجامعات الأجنبية وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا. وبالرغم من عدم توفر إحصاءات فإن ما يقارب من 80 % من الأساتذة الحاصلين على إجازات تفرغ دراسية (SABATICAL) يتوجهون إلى جامعات أجنبية بدلاً عن الجامعات العربية بالرغم من وجود عدد من الجامعات العربية المتميزة في مجالات تخصصهم.

وفي تقرير حديث حول التنمية البشرية في الوطن العربي (نشرت أجزاء منه جريدة الشرق الصادرة بتاريخ 6 / 9 / 2009) أن 70 000 من خريجي الجامعات العربية، وعلى الخصوص الأطباء والمهندسين العرب، يهاجرون سنوياً للبحث عن فرص عمل في الخارج وأن خسائر المنطقة العربية جراء الهجرة يقدر بحوالي 1.6 مليار دولار سنوياً. وقدر نفس التقرير أن 54 % من الطلاب العرب الدارسين في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم الأم.

وكما هو الحال بالنسبة إلى الحراك الطلابي، فإن الوضع الراهن لحراك الأساتذة والباحثين له ثلاثة جوانب سلبية على التكامل والتعاون الأكاديمي العربي، يمكن تلخيصها فيما يلي:

(12) الجامعة العربية - مؤتمر حول هجرة الأدمغة العربية، 2009

(13) اليونسكو - المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، مرجع سابق

* عدم استفادة الجامعات العربية ومراكز البحوث من خبرات وتجارب هذه الكفايات.

* محدودية مساهمة أصحاب هذه الكفايات في تدعيم التعاون والتكامل بين الجامعات ومراكز البحوث عن طريق توأمة الجامعات، وتطوير برامج دراسية مشتركة وتنفيذ برامج بحوث مشتركة.

* المساهمة في تضخيم معدلات هجرة الأدمغة.

ولا يمكن تشجيع نشاطات حراك الأساتذة والباحثين وتفعيلها، في إطار من التعاون العربي المشترك، إلا باعتماد أساليب وآليات فاعلة لتحقيق هذا الهدف، يمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

* تفعيل الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول العربية في المجالات العلمية والأكاديمية وخاصة تلك المرتبطة بتبادل الأساتذة والأكاديميين.

* إنشاء أكاديميات ومراكز إقليمية للتميز يوجه إليها الأساتذة والباحثون المهتمون بتخصص هذه المؤسسات.

* تخصيص الموارد الكافية، من الصندوق الخاص بالتعاون العربي في المجال الأكاديمي، لتقديم منح للأساتذة والباحثين لإجراء البحوث والدراسات في الجامعات العربية المناظرة.

3. تطوير البحوث المشتركة:

لم تتمكن الجامعات العربية بشكل منفرد من المساهمة الفاعلة في إنتاج المعرفة وتبادلها، نظراً إلى الإمكانيات المحدودة المخصصة للبحث العلمي، حيث تنفق الدول العربية ما يقل عن 0.04 % من ناتجها المحلي الإجمالي، وتصل هذه النسبة في إسرائيل إلى 2.5 % وفي اليابان أكثر من 3 %⁽¹⁴⁾، ونظراً كذلك إلى تخلف البنى التحتية لهذا القطاع وفقدان الكتلة الحرجة من العلماء والباحثين بسبب المعدلات الكبيرة لهجرة الأدمغة.

(14) أليكسو - الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، مرجع سابق، ص 80

ولهذا صنف الدول العربية من بين الدول المستوردة للمعرفة والتكنولوجيا وزادت الهوة المعرفية بينها وبين الدول المتقدمة⁽¹⁵⁾ بالرغم من أن المعرفة قد أصبحت المتغير الرئيس في عمليات التنمية مع تناقص واضح في دور الموارد المادية والبشرية في هذا المجال. وبالرغم من وجود مجموعة من القضايا القومية ذات العلاقة بغالبية الدول العربية والتي تستدعي ليس فقط تطوير برامج للبحوث المشتركة بل إنشاء أكاديميات عربية ومراكز للتميز للبحث في هذه القضايا بشكل جدي مثل التصحر، المياه، البيئة، الفقر، الطاقة المتجددة، إلا أنه إلى وقتنا الحاضر تعالج هذه القضايا بشكل منفرد وفي إطار جهود مشتتة من الدول العربية لم يكن لها أي مردود في السابق.

ولتفعيل التعاون العربي المشترك في مجال البحوث، وزيادة مساهمة الأمة في كتلة المعرفة العالمية (GLOBAL KNOWLEDGE) لا بد من اعتماد الإجراءات التالية:

- * وضع استراتيجية عربية للبحث العلمي والتطوير.
- * إنشاء صناديق عربية لتمويل البحوث المشتركة وخاصة في مجال القضايا القومية المشار إليها سابقاً.
- * البدء في إنشاء أكاديميات ومراكز للتميز على غرار ما يحصل الآن في أوروبا لتحقيق هدف «أوروبا الابتكار للعام 2010 (EUROPE OF INNOVATION 2010)»، وتخصيص الموارد الكافية لتشغيلها واستمراريتها.
- * العمل على استقطاب بعض ذوي الكفايات العربية المهاجرة، بشكل دائم أو مؤقت للعمل بهذه المراكز.
- * يكون دور هذه الأكاديميات والمراكز تقديم الدعم التقني للكلية المناظرة في الدول العربية والتي تحتاج إلى تطوير برامجها ورفع مستوياتها النوعية.

4. تشبيك وتوأمة الجامعات NETWORKING :

لقد أثبت التشبيك والتوأمة، من خلال البرنامج الذي أطلقته اليونسكو في العام 1991 «كراسي اليونسكو وتوأمة الجامعات»، نجاحاً كبيراً في تفعيل التعاون بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في جميع قارات العالم (شمال/جنوب، جنوب/جنوب،

(15) عبد الله نوبطاه - إسهامات في التربية والتعليم العالي، مرجع سابق، ص

شرق/غرب)⁽¹⁶⁾. ويظل التشبيك والتوأمة عاملين رئيسيين في عمليات التعاون والتكامل الأكاديمي.

وفي الوقت الحاضر ما زال هذا الجانب يكاد يكون مفقوداً بين الجامعات والمؤسسات العربية، بالرغم من الجهود التي يبذلها اتحاد الجامعات العربية في هذا المجال. ويعتبر تشبيك المكتبات ومصادر المعلومات من خلال الشبكة العنكبوتية للإنترنت، وكذلك توأمة الكليات والأقسام العلمية من أهم الجوانب التي تؤدي إلى مزيد من التعاون والتكامل.

وقد يكون من الضروري التفكير في إطلاق برنامج عربي لتشبيك الجامعات وتوأماتها على غرار ذلك البرنامج الذي أطلقتها اليونسكو في العام 1991.

رابعا: التعاون العربي من خلال التعاون الدولي:

لقد أشارت معظم المؤتمرات العربية والعالمية إلى أهمية التعاون الدولي كما أشارت أيضاً إلى أن الركيزة الأساسية لهذا التعاون يكمن في تفعيل التعاون على المستويات الإقليمية لزيادة قدرتها في الاستفادة وبشكل جماعي من مشاريع التعاون الإقليمي.

وبالرغم من أن عدداً غير قليل من الجامعات العربية لها اتفاقات ثنائية مع جامعات في أقاليم العالم الأخرى إلا أنه لم يتم تفعيلها وتظل حبرا على ورق لا يستفاد منها في مشاريع التعاون.

لقد ساهم عدد غير قليل من الجامعات العربية في برنامج كراسي اليونسكو وتوأمة الجامعات الذي يحتوي الآن على ما يزيد على 650 كرسي و 60 شبكة جامعية في أكثر من 100 بلد في جميع أنحاء العالم. لكن هذه المساهمة تظل محدودة حيث يوجد الآن في المنطقة العربية 55 كرسيًا لليونسكو وهي الأقل بين أقاليم العالم بينما يصل هذا العدد في أوروبا وأمريكا 316 وأفريقيا 75 وآسيا 89 وأمريكا اللاتينية 109 كرسيًا.⁽¹⁷⁾

كما تساهم بعض الجامعات العربية في شبكات اليونسكو مثل شبكة السلام التي تربط الجامعات الفلسطينية بالجامعات الأوروبية والأمريكية وشبكة الهجرة التي تشرف عليها جامعة أكسفورد ويشارك فيها عدد من الجامعات العربية.

UNESCO UNITWIN/UNESCO CHAIRS PROGRAMME (16)

UNESCO: UNITWIN PORTAL (17)

وبالرغم من أهمية التعاون الدولي إلا أن استفادة الجامعات العربية من هذا المجال لا زالت محدودة وتحتاج إلى مزيد من التفعيل.

خامساً: الاحتمالات المستقبلية (حتمية التكامل):

عند محاولة وضع احتمالات مستقبلية، هناك مجموعة من الثوابت لا يمكن التغاضي عنها، وفي جميع المجالات وعلى رأسها المجال الأكاديمي والعلمي. ولا تترك مجمل هذه الثوابت مجالاً للعديد من الاحتمالات المستقبلية، حيث أنها وبناء على هذه الثوابت، تؤكد السيناريوهين اللذين تم رصدتهما في الجزء الثالث من هذه الورقة، وهما:

1. استمرار الوضع الراهن بما هو عليه الآن من تخلف وتشتت، وهو

الوضع الذي يجعل العالم العربي مستهدفاً بسهولة في كل مقوماته الثقافية والحضارية، والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

2. نجاح تجارب وطنية (قطرية) رائدة في تحقيق ميزات تنافسية، في

إطار استراتيجية للتعاون العربي القومي وتتيح لجميع الأقطار

العربية الاستفادة من التجارب الناجحة وتقود بالتالي إلى تسريع

الإبداع في هذه التجارب، وحتى خلق بيئة تنافسية للإبداع.

ويمكن تلخيص الثوابت التي بنيت عليها هذه السيناريوهات فيما يلي:

1. هناك فئات راسخة، خاصة لدى الخبراء والاختصاصيين، أن العالم

العربي بوضعه الراهن لن يتمكن من الخوض في التنافسية الشرسة التي

تفرضها حركة العولمة، وفي جميع المجالات. ومن ثم فإنه مهدد، في

جميع مقوماته، وستزداد قدراته هشاشة في مواجهة التحديات السلبية

لهذا التيار ومن ثم ذوبان مجمل مقوماته واندثارها. فهل «سيكون العالم

العربي أو لا يكون؟».

2. يتطلب البقاء في عالم اليوم وتحقيق الضروي والكافي للنهضة وسط

تحديات العولمة، التكتل في إقليم تنموي وكيانات اقتصادية أكبر من

ناحية، ويتطلب من ناحية أخرى التمسك بملامح ما لدينا من موروث

حضاري ودافعية وتمائز، وتطوير كل ما لدينا من خصائص التمايز

وترجمة ذلك قدر الإمكان إلى إبداع ومعارف وموارد بشرية جديدة.

ووطننا العربي جدير بالتطلع لمثل هذه الغايات، وجدير بالتصدي لما يحيط بتحقيقها من تحديات⁽¹⁸⁾.

من هذه الثوابت والمنطلقات لا يمكن الحديث عن احتمالات مستقبلية متعددة، ومحاولة رسم سيناريوهات مختلفة بل لا بد من تجاوز السيناريو القائم بجمع سلبياته والبحث عن بديل يمكن الأمة من مواجهة مجمل التحديات والبقاء في عالم اليوم وتحسين نفسها ضد تيارات التهميش والاستبعاد والهيمنة.

إن الاحتمال الوحيد للبقاء هو اعتماد سيناريو التكامل والتعاون العربي الهادف إلى دعم وتطوير القدرات التنافسية الوطنية والإقليمية على حد سواء. إن هذا لا بد أن يكون هدفاً قومياً لا مفر من اعتماده وتنفيذه وهذا يتطلب الولوج من عالم التصورات التي مر بها التكامل العربي خلال العقود السابقة إلى جهود أكثر جدية ترتقي إلى خطورة المراحل المستقبلية لأمة في خطر.

لقد مر العالم العربي خلال العقود السابقة بمجموعة من التصورات، والأحلام والإرهاصات لتحقيق مشاريع للعمل العربي المشترك، فكانت هناك موائيق واتفاقيات ومؤسسات لتفعيل هذا العمل غير أن أغلبها لم يكتب لها النجاح لعدة أسباب من أهمها عدم توفر الإرادة السياسية الجادة أو عدم توفر الموارد الكافية لمؤسساته لكي يقوم بالدور الفاعل لتحقيق هدف التكامل.

وفي المجال الأكاديمي والعلمي، وفي إطار ترسخ المعرفة كمتغير رئيس في عمليات التنمية والتطوير، يبدو التكامل والتعاون العربي أكثر إلحاحاً. وقد يكون تحقيق هذا الهدف أقل تعقيداً من تحقيق هدف التكامل السياسي أو الاقتصادي.

ولا بد أن يكون من أهم أهداف هذا التكامل والتعاون ما يلي:

1. تقديم الدعم من مراكز التمييز في بعض الدول العربية إلى مثيلاتها في بعض الدول الأخرى والتي ما زالت في طور النمو.
2. إنشاء أكاديميات ومراكز إقليمية للتمييز وتوفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لإنتاج المعرفة والابتكارات.

(18) أليكسو - الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، مرجع سابق، ص 33

3. ربط وتشبيك الجامعات العربية والمكتبات وزيادة قدرتها على تبادل المعارف والمعلومات.
4. إنشاء صندوق عربي لدعم مشاريع التكامل العلمي والأكاديمي تتوفر له الموارد اللازمة دون انقطاع لأي سبب من الأسباب.
5. تخصص من هذا الصندوق نسبة لتفعيل نشاطات الحراك الطلابي وتبادل الأساتذة بين الجامعات العربية.
6. دعم المؤسسات العربية القائمة والمتخصصة في مجالات التعليم العالي وتفعيلها مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد الجامعات العربية، واتحاد مجالس البحث العلمي وغيرها وتوفير الدعم المالي لها لكي تنتقل من منتديات نظرية إلى مشاريع تنفيذية تساهم في تحقيق التعاون والتكامل العربي في المجالات الأكاديمية والعلمية.
7. تفعيل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول العربية في المجالات الأكاديمية والعلمية.
8. إنشاء هيئة أو مؤسسة قومية تهدف إلى إعادة استقطاب الأدمغة المهاجرة واستثمارها في تطوير المؤسسات العلمية والأكاديمية، وتحسين نوعيتها وزيادة قدرتها التنافسية في مجالات إنتاج المعرفة واستثمارها.

سادسا: التوصيات

لن نحاول هذه الورقة إعادة صياغة توصيات سابقة تم اعتمادها في المؤتمرات العربية والدولية حول التعليم العالي في الوطن العربي، فكلها موثقة في مقررات هذه المؤتمرات، ولكنها ستحاول وضع عدد محدود من التوصيات الإجرائية القابلة للتنفيذ في حال توفر الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتنفيذها. ويمكن تلخيص هذه التوصيات فيما يلي:

1. تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإعداد استراتيجية متكاملة للتكامل العربي في المجالات العلمية والأكاديمية مع تحديد دقيق للبرامج والنشاطات التنفيذية والموارد المادية والبشرية اللازمة للتنفيذ.
2. يطلب من جامعة الدول العربية تخصيص أحد مؤتمرات القمة العربية القادمة لمناقشة موضوع التكامل العربي وفي جميع المجالات، على

أن تعرض الاستراتيجية سابقة الذكر في هذا الاجتماع بهدف إقرارها والالتزام بتنفيذها.

3. إنشاء صندوق عربي لدعم نشاطات ومشاريع التكامل والتعاون الأكاديمي وعلى الخصوص توسيع الحراك الطلابي وحراك أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات العربية، إنشاء أكاديميات عربية ومراكز للتميز، وإجراء البحوث المشتركة في القضايا التي تهم الأمة.

4. إطلاق مشروع عربي لإنشاء كراسي وتوأمة الجامعات العربية على غرار المشروع الذي أطلقته اليونسكو في العام 1991 وذلك بالتعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربية.

5. دعوة الدول العربية إلى زيادة مخصصات البحث العلمي والتطوير لتصل إلى 2 % من إجمالي الناتج القومي خلال العقد القادم.

6. إنشاء هيئة عربية توكل إليها مهمة استعادة استقطاب الأدمغة العربية المهاجرة بشكل دائم أو مؤقت واستثمارها في دعم البرامج التي تقع في إطار تخصصهم، وتقديم المشورة لمؤسسات التعليم العالي ومؤسسات القطاع العام وغيرها على أن تتوفر لهذه الهيئة الإمكانيات المالية اللازمة لتمويل مشاريعها ونشاطاتها.

التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية

- د. عارف الصوفي، أستاذ في الجامعة اللبنانية
- د. شفيق مقبل، أستاذ في جامعة البلمند
- د. مازن الخطيب، الجامعة اللبنانية
- د. عامر حلواني، الجامعة اللبنانية

1. المقدمة:

يشهد قطاع التعليم العالي توسعاً وتطوراً غير مسبوقين حيث تجاوز عدد مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة الماضية 450 مؤسسة، تضم في كلياتها ومعاهدها أكثر من 6 ملايين طالب. وإذا ما قورنت هذه الظاهرة مع ما يجري في كافة أنحاء العالم من تغييرات وإصلاحات في مجال التعليم العالي، نجد أن التحديات التي يواجهها هذا القطاع أضحت واقعاً لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه، في ظل عالم يحتاجه العولمة بقوانينها وشروطها، وأسواق عمل تتطلب المزيد من التخصصية والتقنية، الأمر الذي يستدعي المزيد من الدقة والتعمق في تحديد الكفايات والمهارات اللازمة لسد الحاجات المستجدة.

بموازاة ذلك يزداد التعليم العالي أهمية عند أصحاب القرار المكلفين رسم الخطط التنموية للشعوب والمجتمعات التي يتولون زمام الأمور فيها، مما يرتب على هذا القطاع

مسؤوليات جسام في تحديد أولويات وآلية تطوره الذاتي، ومساهمة في رسم الخطط الآيلة إلى تحقيق التنمية والأمن والرخاء.

إن التنوع الكبير الذي يميز هذا القطاع، وهو تنوع متعدد الأبعاد، بالإضافة إلى حجم التحديات المطروحة والمشاكل التي يفترض أن يتصدى لها قطاع التعليم العالي كونه أحد أركان حلقات التخطيط والإبداع، يفرض على هذا القطاع العمل في صيغ متطورة من التعاون والتنسيق حفاظاً على الموارد المتوافرة وتحقيقاً للأهداف المشتركة.

إن التعاون في مجال التعليم العالي أضحى ركيزة أساسية لتطوير هذا القطاع، وهو بحد ذاته يطرح الكثير من الأسئلة حول موجباته وطبيعته وأهدافه والأطر التي يعمل من خلالها. وهذه الأسئلة لا تقتصر على عالما العربي بل تتعداه لتشمل كل الدول والتجمعات. فالعولمة والتطور السريع والمتسارع للعلوم والتكنولوجيا والمفاهيم تجعل من التعاون في التعليم العالي وسيلة أساسية لتبادل المعلومات والتجارب ولنشر المعرفة والسماح بالحراك والتطور. فلا يمكن نشر تكنولوجيات حديثة من دون نشر مسبق أو متواز للمعرفة التي هي في أساس هذه التكنولوجيات. وإن من أهم عناصر نشر المعرفة وتبادل الخبرات والمهارات تسهيل الحراك الذي هو في صلب التعاون. ويلعب الحراك دوراً إضافياً بتقارب المفاهيم العلمية والتنظيمية في التعليم العالي والمساهمة في تجانسها بين مختلف المؤسسات المتعاونة. لذا يأخذ التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في عالما العربي أهمية مضاعفة؛ مما يسهم في جعلها مؤسسات رائدة في الخلق والإبداع، وينمي روح التعاون والتكامل فيما بينها.

لقد شكل التعاون الدولي على الدوام موضوعاً شائكاً ومثيراً للجدل على أكثر من صعيد. والتعاون في مجال التعليم العالي لا يشذ عن هذه القاعدة، بل يتعداها جدلية، كونه يشكل محوراً رئيسياً من محاور التطور والتنمية، ومظهراً من مظاهر الاكتفاء الذاتي، يجب أخذه في عين الاعتبار عند صياغة أي مشروع تعاوني أو تحالفي أو ما شابه. ويمتاز العالم العربي بتنوع علاقاته وتعددتها، فمن الدول العربية من هو مرتبط بعلاقات صداقة وتعاون مع المجتمع الدولي تشمل الاقتصاد والسياسة، مما يؤثر - حكماً - على قطاع التربية عموماً وعلى قطاع التعليم العالي تحديداً، بحيث لا يبقى مجرداً من المصالح والأهداف الخاصة لكل طرف. أضف إلى ذلك أن الأساليب المعتمدة والأنظمة المتبناة في التعليم العالي، وهي في الجزء الأكبر منها متوارث، تختلف من بلد عربي إلى آخر ومن منطقة عربية إلى

أخرى. فبينما تقدر البلاد العربية المتوسطة علاقاتها القديمة والتاريخية مع جيرانها على الضفاف الأخرى للمتوسط، فإن دول الخليج العربي تزدهر بعلاقات جيدة مع الأنظمة الأنكلوسكسونية والأنكلوأمرىكية. وهذا التنوع في التقاليد والأساليب والعلاقات قد يكون مفيداً جداً إذا حسنت إدارته، وتماشى مع تعاون عربي-عربي لا بد من تفعيله.

يتبين مما سبق أن التعاون هو حقيقة موجودة في عالمنا اليوم لا بد من دراستها. ومن البديهي أن تبدأ هذه الدراسة بالبحث عن تعريف دقيق للتعاون.

ليس هناك من تحديد دقيق للتعاون بين الدول لا على الصعيد العالمي ولا على الصعيد الإقليمي. والأمر يصح على قطاع التعليم العالي، أما طبيعة التعاون وماهيته فغالباً ما تضعه الجهات المنظمة لهذا التعاون والقيّمة عليه مادياً ومعنوياً، وتكون معلنة إما مباشرة أو يتم استشرافها عبر الأنشطة التي تمارسها تلك المنظمات أو الهيئات.

إن عالمنا العربي لا يمكنه الاستفادة من أي نوع من أنواع التعاون، دولياً كان أو إقليمياً، من دون الاتفاق على رؤية واضحة ودقيقة لهذا التعاون؛ لذلك فإن القسم الأول من التقرير يرصد ويرسم أنشطة التعاون الأساسية القائمة في عالمنا العربي اليوم فيتوضح للقارئ ماهية هذا التعاون وأبعاده.

خلال السنوات والعقود القليلة الماضية، احتلت البلدان العربية وقطاعات تعليمها العالي جزءاً أساسياً في أهم برامج التعاون الدولي والإقليمي. وفي إطار تلك البرامج كانت الجامعات والمؤسسات العربية المعنية بالتعليم العالي غالباً ما تتلقى الدعم والمساعدة. وظهرت في السنوات الأخيرة عدة مبادرات على المستوى الفردي، أو على مستوى تجمع عدد أو كل الدول العربية لمأسسة الأنشطة الإقليمية وتقويتها، ولتشجيع التعاون الإقليمي والدولي بحيث يكون الدور العربي رائداً في تطوير التعليم العالي.

يستعرض هذا التقرير معظم البرامج والمبادرات والأنشطة والمشاريع المتصلة بالتعاون. وبناءً عليه يحدد التقرير التعاون في التعليم العالي من خلال أهدافه وأنواعه، كما يخلص إلى اقتراحات عدة لتفعيل التعاون العربي وزيادة إنتاجيته.

2. أنواع التعاون:

التعاون في التعليم العالي يعني تشارك فريقين أو أكثر، من مؤسسة أو أكثر، من دولة أو أكثر على تحقيق أهداف واضحة ومتفق عليها. ويحتاج حصول التعاون عادةً لتحفيز من المفترض أن تقوم به منظمة ترعاه وتسهل إنجاحه.

إن التعليم العالي متشعبٌ جداً، مما يفسر تشعباً أكبر في التعاون ضمن هذا القطاع. وبما أن الحاجة للتعاون كبيرة - كما تُبين المقدمة - فقد تطور التعاون وأخذ أشكالاً مختلفة حسب نوعيته. ونحاول في ما يلي تبيان أنواع هذا التعاون بعد دراسته على مستويات عدة.

* **الدول والمجموعات المتعاونة:** يمكن تمييز التعاون وفق الدول المشاركة فيه. هنالك مثلاً تعاونات ثنائية (منها مشروع سيدر [CEDRE] اللبناني-الفرنسي) أو إقليمية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، الأورومتوسطية)، أو دولية (الأمم المتحدة عبر اليونسكو أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [UNDP] والإسكوا ESCWA) (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، البنك الدولي، المجموعة الأوروبية عبر تمبوس [TEMPUS]، أو التعاون البحثي مع كندا من خلال المركز العالمي لتطوير الأبحاث (IDRC)، أو حضارية (الوكالة الجامعية الفرنكوفونية [AUF]، الكومنولث [Common Ealth]، الجامعة العربية). إن تحديد التعاون على هذا المستوى يمكن من استبانة أهدافه. فالتعاون الثنائي يهدف عادةً إلى تطوير علاقات ثنائية وتمتينها. والتعاون الإقليمي يسعى إلى تحصين الروابط وتطوير القدرات الإقليمية والتكامل والتجانس على مستوى الدول المشاركة، تسهياً للحراك الأكاديمي والعلمي. أما على الصعيد الدولي فغالباً ما يكون الإنماء المتوازن هو الهدف دعماً للتناغم والاستقرار والحراك. وتضاف إلى تلك الأهداف أهداف خاصة ومن أهمها: نشر منظومة تعليم عال محددة خاصةً عندما يكون التعاون الدولي مرعياً من دولة أو اتحاد. ويكُون الهدف الأساسي للتعاون الحضاري تقوية التكامل والتكافؤ على مستوى حضاري معين. يعتبر التعاون العربي-العربي، الذي هو إقليمي وحضاري في آن واحد، حديث العهد، مما يجعل أهدافه غير محددة بشكل كامل. إن تحديد هذه الأهداف أساسي لجعل التعاون مثمراً ومنتجاً وللتمكن من مأسسته.

* **إطار التعاون:** يمكن تمييز التعاون وفق أطره: هنالك التعاون الهامشي حيث تشارك مؤسسات التعليم العالي في مشاريع إنمائية وتطويرية أشمل من التعليم العالي، وهنالك التعاون الأساسي المتجه صرفاً نحو التعليم العالي.

* **عمق التعاون:** نميز بين التعاون الظرفي الذي يهدف إلى الدراسة والعمل على حل إشكالية معينة والتعاون الأساسي الذي يسعى إلى بناء شراكة حقيقية عميقة بين المؤسسات تتخطى حدود مشروع محدد. وغالباً ما نلاحظ، ليس فقط في عالمنا العربي بل بشكل عام، أن شراكات حقيقية ومستدامة بنيت في الأساس على تعاونات ظرفية. وفي ضوءه ينبغي تشجيع مشاريع التعاون، ولو الصغيرة منها، توصلاً للتأسيس لشراكات أعمق عبر عالمنا العربي.

3. هيئات التعاون الإقليمي والدولي:

قبل التقدم في الدراسة وعرض أهداف التعاون الدولي وميادينه وسياساته، لا بد من عرض لبعض هيئات التعاون الإقليمي والدولي الأساسية. وهذا العرض لا يشمل كل الهيئات ولا يعتبر الهيئات المذكورة بأنها الأهم. ولكن هذه الهيئات مهمة وعرضها يعطي دلالات تحفيزية للدراسة وللقرّاء.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) [UNESCO]

ستون عاماً مضت على دخول الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حيز النفاذ، والذي أفضى إلى نشوئها بعد أن صدقت عليه عشرون دولة عالمية، من بينها ثلاث دول عربية هي: السعودية ولبنان ومصر. إن وجود منظمة اليونسكو يهدف إلى: «المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة من دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب».

إن رسالة منظمة اليونسكو هي أن تسهم بوصفها وكالة متخصصة تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة في: «بناء السلام والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإقامة الحوار بين الثقافات من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات».

وقد حددت منظمة اليونسكو استراتيجية متوسطة الأجل تمتد من 2008 إلى 2013 بخمس وظائف مقررة باعتبارها:

1. مختبرا للأفكار بما فيها الاستشراف.

2. هيئة تقنية.

3. مركز التبادل المعلومات.

4. هيئة لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجالات اختصاص اليونسكو.

5. وعاملاً محفزاً للتعاون الدولي.

إن الوظائف الأساسية وطرائق الاضطلاع بها يمكن أن تتطور مع تبدل الظروف وتتطلع المنظمة إلى «اللجوء بقدر متزايد إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب».

الأهداف الشاملة للاستراتيجية متوسطة الأجل هي خمسة:

1. تأمين التعليم الجيد للجميع:

- * تعزيز دور اليونسكو القيادي والتنسيقي العالمي لبرنامج التعليم للجميع، ودعم القيادة الوطنية لصالح التعليم للجميع.
- * استحداث السياسات والقدرات والأدوات التي تؤمن التعليم الجيد للجميع، والتعلم مدى الحياة، وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة.

2. تسخير المعارف والسياسات العلمية لأغراض التنمية المستدامة:

- * تسخير المعارف العلمية لصالح البيئة وإدارة الموارد الطبيعية.
- * تعزيز السياسات وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- * الاسهام في الاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها.

3. مواجهة التحديات الأخلاقية المستجدة:

- * تعزيز المبادئ والممارسات والمعايير الأخلاقية ذات الأهمية بالنسبة إلى التنمية العلمية والتكنولوجيا.
- * تعزيز الروابط بين البحوث والسياسات فيما يخص التحولات الاجتماعية.

* تشجيع البحوث بشأن القضايا الأخلاقية والاجتماعية الهامة المستجدة.

4. تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات:

- * تعزيز إسهام الثقافة في التنمية المستدامة.
- * إبراز أهمية التبادل والحوار بين الثقافات في تحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة من أجل تنمية ثقافة السلام.
- * حماية التراث الثقافي وتعزيزه على نحو مستدام.

5. بناء مجتمعات معرفة استيعابية من خلال المعلومات والاتصال:

- * زيادة فرص الانتفاع الشامل بالمعلومات والمعرفة.
- * تشجيع وسائل الإعلام وبنى المعلومات التعددية والحرية والمستقلة.

وبالنسبة إلى التعليم العالي، تُعتبر اليونسكو الهيئة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة، التي تعمل بشكل مركّز في هذا المجال. وتقدّم دعمها للحكومات والمؤسسات في العالم لبناء قدراتها ومواكبتها في صياغة سياسات واستراتيجيات، بحيث يساهم التعليم العالي في التنمية الوطنية المستدامة.

في 22 كانون الأول / ديسمبر عام 1978 وقّعت عدة دول عربية «تحدوها الرغبة في النهوض بالتربية والبحث العلمي والتدريب ودعم التعاون فيما بينها»، وبحضور منظمة اليونسكو، اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته العلمية في الدول العربية». وقد وطدت، الدول المتعاقدة، العزم على تنظيم تعاونها ودعمه في الاعتراف بالدراسات والشهادات والدرجات العلمية، وإتاحة أفضل انتفاع ممكن بمواردها المتوافرة في مجال التعليم والتأهيل لفائدة الجميع.

وتعتبر اليونسكو «أن من الأهداف الجوهرية للتعاون الجامعي الدولي تأدية وظيفتها كمختبر للأفكار وكمحفّز للتعاون الدولي، مضطلعاً بدور تكميلي وقيادي فيما يتعلق بتوفير الدراية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم عليها أسس السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية والتكافؤ وأسباب العيش». وترى المنظمة أن «التعاون

الجامعي الدولي يسعى إلى مواجهة التحديات الناشئة في عصر العولمة عن طريق تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة من أجل بناء القدرات وزيادة المعارف، في سبيل تحقيق التقدم في مجالات التعليم والعلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافة والاتصال».

وخلصت اليونسكو إلى اعتبار التعاون الجامعي يؤدي إلى تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة، ورأب الفجوة المعرفية، ويحث على إنشاء أقطاب امتياز في الدول الأعضاء؛ من أجل تقليص الهجرة.

ويتطلب هذا رؤية واستراتيجية جديدتين وخاصة القبول بالانفتاح على الآخر، والتعاون معه والبدء في إصلاح التعليم العالي، وبالأخص أمام التحديات التي تملي عليه الإقدام على تغييرات جذرية، وعمليات تجديد أمام عولمة التعليم العالي؛ لتأسيس أطر متينة بغية ضمان الجودة والاعتراف بالمؤهلات.

ولذلك تركز اليونسكو على أنشطة، وتأخذ مبادرات لتوفير المعلومات والقدرات اللازمة للأطراف المعنية بالتعليم العالي، لتتمكن من اتخاذ أفضل القرارات في هذه البيئة الجديدة للتعليم العالي. ونورد على سبيل المثال :

- إنشاء اليونسكو للمنتدى العالمي المعني بضمان جودة شهادات التعليم العالي، واعتمادها والاعتراف بها على الصعيد الدولي.
- إنشاء المنظمة كرسى اليونسكو الجامعي، لضمان جودة التعليم العالي.
- دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز التجارب التربوية، وبخاصة للمربين والدارسين عن بعد والمنعزلين في الزمان والمكان، وإنشاء بوابة تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمعلمين.
- الحث على النهوض بالمعارف عن طريق البحوث في تصميم المشاريع التربوية وتنفيذها، والعمل على تزويد جميع أعضاء الوسط الأكاديمي، الذين يعملون في مجال البحوث، بما يلزم من التدريب والموارد وأشكال الدعم، وبالأخص حماية الحقوق الفكرية والثقافية المرتبطة بنتائج البحوث العلمية.

بالإضافة إلى أنشطة أخرى من بينها: انتاج وثائق ودراسات حول التعليم العالي، منها:

- توصية بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي عام 1997
- التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل عام 1998. تكوّنت موضوعاته حول أربعة محاور، هي: الملاءمة، الجودة، الإدارة والتمويل والتعاون الدولي. وكان الاقتراح لرؤية عالمية «تستهدف تنظيم مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً».
- كما أصدرت اليونسكو هذا العام: «التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم» 2009، حيث تعتبر في القسم المخصص عن التعليم العالي، وتحت عنوان: نماذج عالمية من اللامساواة بأنه «اتسع نطاق التعليم العالي على نحو سريع منذ منتصفى دكاار... وعلى الرغم من النمو السريع الذي شهده التعليم العالي في البلدان النامية، فإن أوجه التباين بين مناطق العالم لا تزال شاسعة إذ تراوح نسب القيد الإجمالية في التعليم العالي بين 70 % في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية و32 % في أمريكا اللاتينية، و 22 % في الدول العربية، و 5 % في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى».

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تنطلق أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية من المواضيع الأولية الخمسة للبرنامج، مع التشديد على تنمية الإنسان في المنطقة كما أوصى التقرير العربي للتنمية الإنسانية، وبالتحديد: الحرية، الحكم الصالح، المعرفة وتعزيز دور المرأة. لذلك يشدد مكتب العالم العربي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير:

* الحكم الديمقراطي

* محاربة الفقر

* تجنب الأزمات

* تعزيز دور المرأة

* مجتمع المعرفة

* الطاقة والبيئة

* الشباب

هذه هي أهداف البرنامج في الوطن العربي. وعلى الرغم من أن التعليم العالي غير مذكور اسماً كمادة أولية في البرنامج، غير أنه يدخل في كل الأولويات تقريباً. فمشاركة مؤسسات التعليم العالي العربية في هذه المجالات مشجّع وحقيقي. ولعل أولوية مجتمع المعرفة هي الأقرب للتعليم العالي حيث تضع هذا القطاع كمحور للمجتمع المعرفي واقتصاده وتطوره. إن "التقرير العربي للتطور الإنساني 2003: بناء مجتمع المعرفة" يجد أنه بالرغم من غنى الفكر العربي والثروة الإنسانية العربية فإن عقبات حقيقية تحدّ الوطن العربي من الحصول على المعرفة وتوزيعها وإنتاجها واستعمالها. لذلك عمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إطلاق عدة مبادرات باتجاه مجتمع المعرفة، منها:

* "تعزيز تأمين الجودة والتخطيط المؤسسي في الجامعات العربية (EQAIP)".
لقد دعم مشروع التعاون المذكور 36 جامعة عربية معروفة من 14 دولة بهدف اعتماد الطرق العالمية لضمان جودة البرامج. وقد تم دراسة برامج في التربية والهندسة وإدارة الأعمال وعلم الحواسيب. بالإضافة لكل ذلك تم تدريب 138 اختصاصياً. ويجب ذكر أن هذا المشروع ونتائجه قد اعتمدا من قبل الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي.

* "توجهات في تعلّم الرياضيات والعلوم عالمياً (TIMSS)": شاركت 15 دولة عربية في هذه الدراسة، التي ركزت على الصفين الرابع والثامن. وساعد المشروع على تعزيز مبدأ الجودة.

* "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير المنطقة العربية (ICTDAR)". أطلقت عدة مشاريع في هذا الاتجاه، وتغطي تعزيز دور الشباب والمرأة، ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة، ومساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمركز العربي للبرامج المفتوحة المصدر (معر). إن النشاط الأخير يعتمد بشكل أساسي على الجامعات العربية وتعاونها في مجال البرامج المفتوحة المصدر.

بالإضافة إلى هذه النشاطات الإقليمية، يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على خطط وطنية توضع في كل دولة من خلال مكتب البرنامج. ومدة الخطط تتراوح بين 3 و 5 سنوات.

البنك الدولي

حدد البنك الدولي عالمياً ستة توجهات استراتيجية:

- * محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة.
- * معالجة تحديات الدول الخارجة من نزاعات أو التي تسعى لتفادي نزاعات.
- * تقديم حلول لتطور البلدان ذات الدخل المتوسط.
- * لعب دور بناء مع المنفعة العامة الإقليمية والدولية.
- * دعم التطور وتشجيع الفرص في العالم العربي.
- * تعزيز خطط المعرفة والتعلم.

وفي تقرير عن الاتجاهات الاستراتيجية (2009) يقترح البنك الدولي دعم العالم العربي على مواجهة التحديات العالمية التالية:

- * التغير المناخي، وترشيد الموارد المائية والطبيعية.
- * مواقع الضعف، دعم الزيت والغذاء، والضمان الاجتماعي.
- * التعليم من أجل السوق العالمية والتفاوت بين الواقع الديموغرافي والقوة العاملة.

يظهر هذا أن البنك الدولي يعتبر تطوير التعليم تحدياً أساسياً. وفي الحقيقة ركّز البنك الدولي في الفترة الأخيرة على التعليم والتعليم العالي في العالم العربي، فأصدر في شباط 2008 التقرير الشهير "The Road Not Traveled. Education Reform in Middle East and North Africa". ويخلص التقرير إلى أن عدم توفر فرص العمل للمتخرجين يبقى المشكل الأساسي في منطقتنا؛ لذلك يعتبر البنك الدولي أن تأمين فرص العمل للجامعيين هو أحد الأهداف الاستراتيجية. ومن أجل رسم صورة أوضح عن استثمارات البنك الدولي في التعليم والتعليم العالي العربيين، يلخص الجدول التالي الاستثمارات في المشاريع المقبولة منذ عام 2005:

التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم الجامعي	التعليم المهني	آخر (الإدارات، الحكومة المركزية)	المجموع
28%	37%	13%	1%	21%	
(252.45 M\$)	(328.24 M\$)	(116.76 M\$)	(12.2 M\$)	(182.95 M\$)	892.6 M\$

يظهر الجدول أن دعم التعليم المهني شبه غائب. ويمكن تفسير ذلك بعدم طرح مشاريع عربية في هذا الاتجاه. أما النسبة المخصصة للتعليم العالي فهي متواضعة نسبياً، خاصةً إذا قورنت بالنسبة المخصصة للإدارات المركزية. يظهر هذا تعلق البنك الدولي بتطوير المؤسسات والأنظمة من جهة ونشر التعليم وتطويره في مراحله الأولى من جهة أخرى.

التعاون الأورومتوسطي

التعاون الأورومتوسطي يشتمل على عدد من الدول العربية، بالأخص المتوسطية منها. هو تعاون إقليمي واسع يضم عدداً من القطاعات. وتحدد آفاق هذا التعاون توازنات إقليمية، وذلك خلال اجتماعات وزراء الدول الأورومتوسطية. وتشتمل ملفات التعاون على:

* الحوار السياسي والأمني.

* الشراكة الاقتصادية والمالية.

- تشتمل على الاقتصاد، الطاقة، البيئة، النقل ومجتمع المعلومات

* الشراكة الاجتماعية، الحضارية والإنسانية.

- تشتمل على المجالات الصوتية والبصرية، الحضارات، التعليم

والتدريب، المرأة ودورها، الشباب والمجتمع المدني.

نلاحظ من خلال التقسيم السابق أن التعليم العالي يحتل جزءاً من تعاون أشمل وأوسع. غير أن مؤسسات التعليم العالي العربية يمكنها المشاركة في معظم مجالات التعاون الأورومتوسطي.

أما في ما يتعلق بالتعليم العالي صرفاً، فيتمحور التعاون الأورومتوسطي حول المشاريع التالية:

* التعليم والتدريب من أجل العمل: خصصت أوروبا 5 ملايين يورو في فترة

2004 - 2007.

* تمبوس TEMPUS (انظر لاحقاً)

* إراسموس مندوس ERASMUS-MUNDUS (انظر لاحقاً)

تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2007، وخلال مؤتمر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي الأوروبيين صيغ إعلان القاهرة الهادف لخلق ساحة التعليم العالي والبحث العلمي الأوروبية. يشدد إعلان القاهرة على أولوية التعليم العالي والبحث العلمي. ويتعهد الوزراء على تشجيع:

- * الفوروم الجامعي الأوروبي.
- * الإبداع في التعليم العالي.
- * تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- * تشجيع الحراك أساتذة، طلاب وإداريين.
- * المشاركة في الإراسموس مندوس ERASMUS-MUNDUS.

كما تعهد الوزراء على تشجيع البحث العلمي ومشاركة الدول في برنامج البحثي الأوروبي إطار العمل السابع (انظر لاحقاً).

وفي خطوات داعمة، يقوم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، بتشجيع التعاون عبر خلق مشاريع متوسطة ودعمها. وقد تم إنشاء الجامعة المتوسطية ومراكز الأبحاث المتوسطية.

تمبوس (أوروبا)

اعتمدت أوروبا برنامج تيمبوس TEMPUS لتشجيع الحراك ضمن أوروبا أولاً، ولاحقاً مع البلاد الشريكة. ويعتبر هذا البرنامج ناجحاً حيث أنه شجع التعاون ليس فقط بين المؤسسات الأوروبية ومؤسسات الدول الشريكة بل أيضاً بين مؤسسات الدول الشريكة ومنها الدول العربية. ويرتبط بتمبوس عادة برنامج آخران: إيراسموس موندوس (Erasmus Mundus) ونافذة التعاون الخارجية (External Cooperation Window).

إن التعليم العالي في أوروبا ليس ضمن الصلاحيات الأوروبية، بل يخضع للسلطات الوطنية. وتلعب أوروبا دوراً مساعداً لتطوير هذا القطاع وتحديثه، ونشر التعاون وتوفير الجودة وتشجيع التعلم مدى الحياة. وتسعى أوروبا لجعل أنظمة تعليمها العالي الوطنية أكثر انسجاماً. كل هذا يحصل بالانسجام مع مسار بولونيا.

وفي إطار تحديث التعليم العالي، تسعى أوروبا إلى دعم التعاون الخارجي عبر البرامج الثلاثة:

* TEMPUS: المشاركة في تحقيق مساحة تعاون وتحديث في التعليم العالي بين أوروبا والدول الشريكة، ومنها الدول العربية.

* Erasmus Mundus: تعزيز التعاون الأوروبي والدولي من خلال مواد ماجستير أوروبية عالية الجودة.

* External Cooperation Window: تمويل تبادل طلاب وأساتذة.

ومن خلال هذه البرامج تسعى أوروبا لتعزيز التعاون خاصة:

* دعم الحراك.

* تطوير البرامج.

* تطوير الأنظمة.

* تدريب وتطوير المهارات.

وتعتمد أوروبا في تمبوس الطريقة المفتوحة للتنسيق. ولتمبوس مكاتب وطنية تشارك في وضع أولويات المشروع. كما وضع تمبوس فرق خبراء وطنية لإصلاح التعليم العالي.

وفي عام 2007 افتتحت أوروبا المرحلة الرابعة من برنامج تمبوس، التي تدوم لغاية 2013. وتمبوس - 4 يضم 74 دولة، منها معظم الدول العربية. ويشدد تمبوس 4- على التعاون المؤسسي وإصلاح الأنظمة، ويعزز دور السلطات الوطنية في تحديد الأولويات وهو يضم ثلاثة أنشطة:

* المشاريع المشتركة:

- إصلاح البرامج.

- إصلاح الإدارة.

- التعليم العالي والمجتمع.

- الشبكات المتخصصة.

* الإجراءات التنظيمية:

- إصلاح الإدارة.

– التعليم العالي والمجتمع.

– دعم مباشر للوزارات.

* الإجراءات المرافقة:

وتُعتمد الأولويات الوطنية في المشاريع الوطنية. أما المشاريع متعددة الدول فتُعتمد الأولويات العامة المحددة أوروبياً، وهي:

* في إصلاح البرامج:

– نظام المراحل الثلاث.

– الاعتراف بالشهادات والأرصدة الأوروبية (ECTS).

– تحديث البرامج.

* في إصلاح الإدارة:

– إدارة الجامعات والخدمات للطلاب.

– ضمان الجودة.

– الاكتفاء المالي الذاتي والمحاسبة.

– المساواة في الالتحاق بالتعليم العالي.

– تطوير التعاون الدولي.

* التعليم العالي والمجتمع:

– تدريب غير الأساتذة.

– تطوير العلاقة مع الشركات.

– مثلث المعرفة: التعليم – الأبحاث – الاختراع.

– تدريب للخدمات العامة.

– التعلم مدى الحياة.

– أنظمة الاعتماد.

في عام 2008 خصص ”تمبوس-4“ 63 مليون يورو من بينها 14 مليون يورو (22%) مخصصة للعالم العربي.

برامج الأبحاث الأوروبية

إن التعاون مع أوروبا ليس محصوراً في الشق التعليمي. فبالرغم من أن الأبحاث هي ضمن المجالات التنافسية أو ما قبل التنافسية، فقد أفسحت أوروبا لشركائها ومنذ أولى برامجها فرصة التعاون في المجهود البحثي. وطورت أوروبا هذا التعاون فسمت حديثاً، وضمن إطار العمل السابع (FP7 or 7th framework)، خبراء من الدول الشريكة لإبداء الرأي في الأولويات البحثية. كما سمت ممثلاً عن إطار العمل السابع في كل دولة على غرار ما هو معتمد في مكتب تمبوس. ولم تنتظر أوروبا الإطار السابع لإشراك العالم العربي، فمِنذ الإطار السادس، ومن خلال برامج إنكو (INCO) تم التعاون في مجالات البيئة، وسلامة الغذاء، والصحة العامة والموارد الطبيعية. وبلغت المشاركة العربية 275 مشاركة أغلبها من الجامعات ومراكز الأبحاث العربية.

في عام 2007 ابتدأ العمل في الإطار السابع الذي يدوم لغاية 2013. وحوالي ثلثي الأموال المرصودة في هذا الإطار مخصصة للتعاون. وهو يضم التعاون الدولي في مجال البحث العلمي. وقد تم تحديد عشرة مجالات للتعاون:

- * الصحة العامة (64 مليون يورو لنشاطات تعاون دولي محددة في 2007 – 2008).
- * الغذاء والزراعة والبيوتكنولوجيا (22 مليون يورو لنشاطات تعاون دولي محددة في 2007 – 2008). مثلاً: ”أدوات وطرق لدعم الوقاية من البدانة في الدول المتوسطة الشريكة“.
- * تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (20 مليون يورو لنشاطات تعاون دولي محددة في 2007 – 2008).
- * النانوعلم والنانو تكنولوجيا، المادة وطرق الإنتاج الجديدة.
- * الطاقة (4 مليون يورو لنشاطات تعاون دولي محددة في 2007).
- * البيئة وتضم تغير المناخ (20 مليون يورو لنشاطات تعاون دولي محددة). مثلاً: ”تأثيرات الجفاف والتصحر على الصحة بما فيها الجوانب الاقتصادية- الاجتماعية ذات الصلة“.

- * النقل ويضم الطيران.
- * الإنسانية والعلوم الاجتماعية-الاقتصادية (10 مليون يورو لنشاطات تعاون دولي محددة في (2007-2008).
- * الفضاء.
- * الأمن (5 مليون يورو لنشاطات تعاون دولي محددة و1 مليون يورو لنشاطات تعاون دولي محددة بالإشتراك مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

(OIF- Organisation Internationale de la Francophonie)

المنظمة الدولية للفرانكوفونية هي منظمة دولية للدول الناطقة باللغة الفرنسية وتعنى بأنشطة التعاون الميداني والاشتراك في القيم الإنسانية التي تنقلها اللغة الفرنسية، وتنوع الثقافات والتنمية المستدامة والتعليم والتدريب، وكذلك تعدد لهجات اللغة الفرنسية وشريكاتها من اللغات الأخرى.

تهدف المنظمة منذ نشأتها سنة 1970 إلى تجسيم تضامن نشيط بين الدول والحكومات السبعين التي تتكوّن منها (56 عضوا و14 مراقبا) وهو ما يمثل أكثر من ثلث الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، التي تضم 870 مليون نسمة من بينهم 200 مليون ينطقون بالفرنسية.

حدّد الإطار الاستراتيجي العشري للفرانكوفونية (2005 - 2014) أربع مهام كبيرة للمنظمة، هي:

1. النهوض باللغة الفرنسية والتنوّع الثقافي واللغوي.
 2. النهوض بالسلم والديموقراطية وحقوق الإنسان.
 3. دعم التربية والتأهيل والتعليم العالي والبحث.
 4. تطوير التعاون في خدمة التنمية المستدامة..
- وتتمسك الحكومات والدول الفرانكوفونية بالاشتراك في لغة واحدة يعتبرونها «أداة تواصل وتفكير وابداع تيسّر تبادل التجارب». وتؤكد مصادر المنظمة بأن اللغة الفرنسية:
- تحتل المرتبة التاسعة بين اللغات الأكثر نطقا في العالم.

- تعتبر ثالث لغة مستعملة على شبكة الإنترنت حيث تغطي 5 % من صفحات-
الإنترنت قبل الأسبانية وبعد الإنجليزية (45 %) والألمانية (7 %).

- يمثل الفضاء الفرانكوفوني 19 % من التجارة العالمية للسلع.

تنفذ المنظمة الدولية للفرانكوفونية سياسات وبرامج تعاون متعدد الأطراف لصالح السكان الناطقين بالفرنسية. وعلى سبيل المثال أبرمت المنظمة الدولية للفرانكوفونية 33 معاهدة تعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وأسست حواراً دائماً مع بقية اللغات الدولية الرئيسة، منها اللغة العربية.

يشتمل الجهاز المؤسسي الفرانكوفوني على مجلس استشاري وأربع مؤسسات فاعلة، تنفذ البرامج التي اعتمدتها القمم وهي تتكون من:

1. الوكالة الجامعية للفرانكوفونية

(AUF – Agence Universitaire de la Francophonie)

2. جامعة سنغور بالإسكندرية.

3. القناة التلفزيونية الخامسة للعالم (تي في 5 موند – TV5 Monde).

4. الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الفرنكوفونيين.

تضم الوكالة الجامعية للفرانكوفونية 710 مؤسسة للتعليم العالي والبحث موزعة على 85 دولة. وتعتبر الوكالة الجامعية منذ العام 1989 العامل المشغل للفرانكوفونية المؤسساتية. وتدعم هذه المنظمة عدة برامج للتعاون العلمي والشرابة مع مؤسسات التعليم العالي التي تعتمد اللغة الفرنسية لغة تدريسية وتسعى إلى:

* تقاسم الخبرات.

* دعم البحث والتمايز العلمي.

* تهيئة الجيل المستقبلي للتطوير.

* تعزيز التعاون العلمي بين أعضائها.

برنامج الدعم الأميركي USAID

ابتدأ هذا البرنامج نشاطه منذ العام 1961، وتقدم بواسطته الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الأميركية مساعدات للشعوب التي تحاول تطوير نوعية الحياة في بلادها؛

ولمكافحة الفقر ومواجهة المشاكل الصحية، وتحفيز تحرير الأسواق ونشر الديمقراطية، ومؤخراً لمواجهة الإرهاب.

ميادين الدعم:

- تنمية الاقتصاد والزراعة والتجارة.
 - الصحة العامة.
 - نشر الديمقراطية والوقاية من الصراعات، والمساعدات الإنسانية.
- يقدم البرنامج مساعدات في كثير من بلاد العالم: أفريقيا، آسيا، أميركا اللاتينية والكاريبي، أوروبا والشرق الأوسط.

التعليم العالي في برنامج USAID

يهدف إلى تحسين القدرات الفردية والمؤسسية لمؤسسات التعليم العالي في البلدان المضيفة للبرنامج، من أجل المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد.

يحاول البرنامج تحقيق هذا الهدف عن طريق إشراك البلد ضمن رؤيته الخاصة واستراتيجيته واستثماره في البرامج والسياسات والعلاقات بين المؤسسات، التي من شأنها تقوية مؤسسات التعليم العالي وإشراكها، بوصفها أساساً في التنمية.

تعطى الأولوية الكبرى لتنمية قدرات مؤسسات التعليم العالي للتوصل إلى:

- وضع برامج قصيرة وطويلة الأمد في المجالات التقنية الضرورية لتطوير البلد.
- استحداث اختصاصات في مجالات تكتسب أهمية بالغة.
- المساعدة التقنية وتحديث البرامج في بعض المجالات التقنية (الصحة، الزراعة، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إدارة المصادر الطبيعية، تطوير إدارة الأعمال، العلوم والهندسة).
- الأبحاث التطبيقية.
- التحاليل السياسية.

إن برنامج USAID لتنمية التعليم العالي هو مبادرة تبغي دعم بناء القدرات، عن طريق إقامة شراكات بين مؤسسات التعليم العالي الأميركية ومثيلاتها في البلدان الشريكة.

ولقد استطاع هذا البرنامج أن يطلق منذ العام 1987 أكثر من 300 شراكة جامعية أدت إلى تعزيز الإمكانات المؤسسية للتعليم العالي في أكثر من 200 بلد في طور النمو، وتطوير القدرات البحثية في حوالي 60 بلداً.

ففي المكسيك، عمل البرنامج على تسهيل التدريب والتبادل، وإعطاء منح للطلاب، وتمتين العلاقات بين الجامعات في الولايات المتحدة والمكسيك.

وفي شرق آسيا أطلق مشروع قيادي يهدف إلى دعم الشراكات طويلة الأمد بين كليات الصحة العامة في شرق آسيا ومؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة.

كما شجع البرنامج بناء قدرات مؤسسات التعليم العالي للإجابة عن بعض مشاكل التنمية: مثل تطوير القدرات التعليمية لأساتذة الجامعات وتقوية الإدارة التربوية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وإقامة شراكات ناجحة في مجال التعليم العالي: الحياة المشتركة لتحسين مستوى المعيشة في جنوب أفريقيا، إشراك مكونات المجتمع لتحسين إدارة الثروة المائية والتنوع الزراعي في البنجاب، تنمية القدرات البشرية بدعم القدرات البحثية في مجال الزراعة البيوتكنولوجية في عدة بلدان مضيئة للبرنامج. كذلك يساعد البرنامج على إقامة تحالفات جامعية بين شركاء القطاع الخاص كالمبادرة التي هدفت إلى تحسين تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتحسين برامج التعليم المهني في أندونيسيا وجنوب أفريقيا وزمبيا.

ولتسهيل الاستفادة من دعم البرنامج لمؤسسات التعليم العالي في مجالات واسعة وكثيرة من التطوير والتنمية، وضعت USAID دليل "العمل مع USAID : دليل مؤسسات التعليم العالي".

بالإضافة إلى نشاطات دعم بناء القدرات، وتطوير مؤسسات التعليم العالي، يقدم البرنامج منحاً لطلاب التعليم العالي في كثير من البلدان، ولا سيما في الجامعات الأميركية الموجودة فيها.

ويعتبر برنامج "الاستثمار في الإنسان" (Investing in People) إحدى الأدوات الرئيسة التي يدعم بها برنامج USAID تنمية التعليم، وذلك عن طريق دعم البرامج الوطنية في هذا المجال وتحسين تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم جيد وفي قياس وتحسين المخرجات التعليمية وتدريب الأساتذة وتطوير أدوات التعليم وتطوير إمكانات مؤسسات التعليم العالي لتلعب دوراً أساسياً في تنمية البلد.

برنامج البحث اللبناني الفرنسي "سيدر" (CEDRE)

تأسس هذا البرنامج عام 1996 بين الدولتين اللبنانية والفرنسية.

أهدافه:

- تمكين التعاون والتبادل العلمي والجامعي لإقامة البحث العلمي في لبنان وتطويره.
- إيجاد الآليات التي تضمن جودة البحث العلمي والاستفادة من الدعم الفعال من الحكومتين اللبنانية والفرنسية.

مواضيع البحث ذات الأولوية:

- علوم المجتمع والعالم المعاصر.
- علوم البيئة والجيولوجيا.
- الصحة والطب.
- علوم الهندسة (التكنولوجيا).

التمويل:

تقدم كل من الدولة اللبنانية والدولة الفرنسية تمويلاً متساوياً، وذلك لتسهيل سفر الباحثين وإقامتهم، من حملة الدكتوراه أو الذين يعدّون دكتوراه، من الفرق البحثية اللبنانية إلى فرنسا، والفرنسية إلى لبنان، ولتمكين هذه الفرق من الحصول على المراجع العلمية والمواد والتجهيزات المكملة للبحث.

وقد بلغ التمويل المشترك للمشروع - حتى اليوم - ما يقارب 5 ملايين يورو. واستطاع المشروع - على الرغم من ضالة تمويله - من أن يربط الباحثين اللبنانيين بنظرائهم الفرنسيين وأدى إلى مشاريع بحثية مشتركة أسهمت في إطلاق الكثير من الأبحاث العلمية الأصيلة والكثير من الدكتوراه المشتركة. وتبقى تساؤلات حول استمرارية العلاقة بين الفرق البحثية، بعد انتهاء مدة تمويل مشاريع "سيدر"، الممتدة على سنتين فقط.

المركز العالمي لتطوير الأبحاث (IDRC) (كندا)

هذا المركز هو هيئة كندية لدعم التعاون الدولي في مجال البحث العلمي. يذكر في تقريره السنوي (2007 - 2008) أن IDRC هيئة تعاون دولي ترتبط مباشرة بالبرلمان الكندي عبر

وزارة الخارجية. وتهدف الهيئة إلى بدء أبحاث وتشجيعها ودعمها وتحقيقها في ميادين المشاكل في المناطق والدول النامية، وفي الأساليب لتطبيق المعرفة العلمية والتقنية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في هذه الدول. ويعتبر الإنماء المتوازن والمستدام ومحاربة الفقر ركائز التخطيط في الهيئة.

وتعمل الهيئة على تحقيق أهدافها عبر تمويل مشاريع بحث تطبيقية، يقوم بها باحثون من البلدان النامية حول مشاكل يحددها الباحثون لأهميتها في مجتمعاتهم. وتقدم الهيئة النصائح والتدريب لهؤلاء الباحثين، وتشجع التعاون والتشارك وتبادل الخبرات بين الجامعات الكندية وجامعات الدول النامية.

منذ إنشائه سنة 1970 خصص المركز أكثر من 2.3 مليار دولار كندي لدعم حوالي 12000 مشروع. بمشاركة مؤسسات من 137 دولة وفي 2007 - 2008 خصص المركز 146.7 مليون دولار كندي لـ 491 مشروعاً بحثياً استثمر منها 10.73 مليون (7.3%) في العالم العربي في 85 مشروعاً قائماً. وفي الفترة عينا قبل المركز 198 مشروعاً جديداً واكتمل 128 مشروعاً فيما كان هناك 592 مشروعاً قائماً.

يضم المركز ستة مكاتب إقليمية، منها مكتب العالم العربي ومركزه القاهرة (مصر). وتضم مجالات التعاون في المركز ما يلي:

- * السياسات الاجتماعية والاقتصادية 26.1 %
- * الإبداع والسياسة والعلوم 2.8 %
- * البيئة وترشيد المصادر الطبيعية 35.8 %
- * تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتطور 17.7 %
- * التشارك 17.6 %

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO)

أنشأتها جامعة الدول العربية سنة 1970. مهمتها الأساسية تشجيع العمل العربي وتنسيقه في مجالات التربية والثقافة والنشاطات العلمية. وتنص المادة الأولى من دستور الألكسو على دورها في المحافظة والتطوير وتعميم المعرفة. ومن أهم الوسائل لتحقيق ذلك هو تطوير التعاون مع المؤسسات الدولية، لذلك وضعت المنظمة برنامج عمل خماسيا (2005 - 2010) لتشجيع التعاون ضمن استراتيجية عربية واضحة.

اتحاد الجامعات العربية

تأسس اتحاد الجامعات العربية في ندوتين في بنغازي (1961) وبيروت (1964). مقره في عمّان - الأردن. ورسالته دعم جهود الجامعات العربية وتنسيقها لإعداد الإنسان القادر على خدمة أمته العربية والحفاظ على وحدتها الثقافية والحضارية وتنمية مواردها البشرية، بما يحقق تطلعاتها. وترجم الرسالة بالأهداف العامة التالية:

1. العمل على أن تلتزم الجامعات العربية بالقيم الإسلامية، وأن تعنى بالتراث العربي والإسلامي.
 2. تشجيع اعتماد اللغة العربية في التعليم وتشجيع الترجمة.
 3. تشجيع إنشاء مراكز البحوث ودعم إجراء البحوث العلمية المشتركة والعناية بالبحوث التطبيقية، وربط موضوعاتها بخطط التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية.
 4. توثيق التعاون بين الجامعات العربية وتنسيق جهودها فيما بينها ومع الجامعات والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة.
 5. دعم عمليات تطوير أداء الجامعات العربية واستقلالها، وتأكيد الحرية البحثية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها، وحماية حقوقهم، وتقوية أواصر التعاون بينهم.
 6. دعم التميز والإبداع وتحفيزها وتشجيع الأنشطة الطلابية المشتركة بين الجامعات العربية.
 7. التعاون لضبط جودة التعليم الجامعي والعالي وضمان نوعيته، والسعي لتحقيق الاعتراف المتبادل بالشهادات الصادرة عن الجامعات العربية.
- يتكون الاتحاد من ثلاث هيئات، هي: المؤتمر العام، المجلس التنفيذي والأمانة العامة. وقد أنشأ الاتحاد المؤسسات التالية لتنفيذ أهدافه وهي:

- * المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي.
- * المجلس العربي لتدريب طلاب الجامعات العربية.
- * المجلس العربي للأنشطة الطلابية للجامعات العربية.

* مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية.

* صندوق دعم الجامعات الفلسطينية.

* النظام الأساس الموحد للجمعيات العلمية في الجامعات أعضاء اتحاد الجامعات العربية.

ومن أهم المشاريع التي يقوم بها الاتحاد حالياً:

* جائزة أفضل بحث.

* مجلس ضمان الجودة والاعتماد.

* إحصائيات هيئة التدريس.

* مشروع حصر الكفاءات العربية.

يضم الاتحاد 207 أعضاء يتوزعون على البلدان كما يلي: المملكة الأردنية الهاشمية (22)، دولة الإمارات العربية المتحدة (5)، مملكة البحرين (3)، الجمهورية التونسية (3)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (7)، المملكة العربية السعودية (11)، جمهورية السودان (31)، الجمهورية العربية السورية (11)، جمهورية الصومال (2)، جمهورية العراق (15)، سلطنة عمان (1)، دولة فلسطين (12)، دولة قطر (1)، دولة الكويت (1)، الجمهورية اللبنانية (13)، الجماهيرية العربية الليبية (13)، جمهورية مصر العربية (30)، المملكة المغربية (4)، الجمهورية الإسلامية الموريتانية (1)، الجمهورية اليمنية (19)، جمهورية الدانمرك (1)، مملكة هولندا (1).

وبالرغم من عدد الأعضاء، فقد لاحظ مؤتمر التعليم العالي الإقليمي العربي المنظم من الأونيسكو (31 أيار / 2 حزيران 2009-) أن أكثر من نصف الجامعات العربية غير منتظم للاتحاد. كما لاحظ عدم بلوغ التعاون والحراك بين الجامعات العربية المستوى المأمول.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

قبل قيام مجلس التعاون، بدأ تنظيم التعاون في الخليج من خلال مكتب التربية العربي لدول الخليج، الذي أنشئ عام 1975. وشكل الاجتماع الأول للجنة رؤساء ومديري الجامعات ومؤسسات التعليم العالي (مارس 1986) انطلاقة تنظيم العمل التربوي

المشترك، تحت مظلة مجلس التعاون في مجال التعليم العالي. وفي سنة 1996، تشكلت لجنة وزارية للتعليم العالي، للإشراف على جهود التعاون والتكامل بين المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم العالي. إلى جانب هذه اللجنة، توجد لجنة مكونة من رؤساء لجان معادلة الشهادات، ولجنة من مسؤولي التعليم الفني والتدريب المهني، ولجنة عمداء الكليات التقنية.

وفي كانون الأول 1987، تم إقرار مساواة طلاب دول المجلس في مؤسسات التعليم العالي في القبول والمعاملة مع طلاب الدولة مقر الدراسة. وفي 1993 تم تخصيص كراسي في جامعة الخليج العربي، بأسماء قادة دول المجلس، وذلك لدعمها.

وقد أعد مكتب التربية العربي لدول الخليج خطة لتطوير التعليم تم تبنيها سنة 2002. وفي عام 2005 تبنى المكتب عدداً من المشروعات، منها ما يخص التعاون في مجال التعليم العالي، وهي:

* مشاريع التواصل الجامعي ومنها:

- تنظيم ستة أسابيع ثقافية لطلبة الجامعات في دول المجلس. ويشارك في هذه الأسابيع مئات الطلبة بإنتاجهم العلمي والثقافي والاجتماعي.
- تنظيم ستة دورات رياضية لطلبة جامعات دول المجلس.
- تنظيم 20 زيارة مشتركة للطلبة المتميزين من جامعات دول المجلس.

* تنظيم ندوات ومؤتمرات.

* الدراسات والبحوث.

- المجلة العربية للمحاسبة.
- المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية من القوى العاملة في دول المجلس.
- معايير القبول في الجامعات.
- الأسس الاسترشادية لتطوير الدراسات العليا في دول المجلس.
- تنويع مصادر تمويل التعليم العالي.

الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي

أنشئت الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي في حزيران 2007. وهي هيئة غير حكومية وغير مبتغية الربح. تهدف الشبكة إلى تطوير التعاون العربي، من أجل:

- * تبادل المعلومات حول ضمان الجودة
 - * خلق مؤسسات جديدة تعنى بالجودة.
 - * تطوير معايير لخلق مؤسسات جديدة تعنى بالجودة.
 - * نشر الخبرات الجيدة في ضمان الجودة.
 - * تقوية الروابط بين فرق ضمان الجودة في بلادنا العربية.
- تقوم الشبكة بتقديم دراسات ونشرها وتنظيم مؤتمرات تهدف إلى تطوير التعاون العربي في مجال ضمان الجودة والاعتماد.
- يشارك في الشبكة:

- * لجنة الاعتماد وضمان الجودة (فلسطين).
 - * مركز الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي (ليبيا).
 - * لجنة الاعتماد الأكاديمي (الإمارات العربية المتحدة).
 - * لجنة الاعتماد (السودان).
 - * لجنة الاعتماد في التعليم العالي (الأردن).
 - * اللجنة الوطنية للاعتماد الأكاديمي والتقييم (السعودية).
 - * مجلس الاعتماد (عمان).
 - * مجلس الجامعات الخاصة (الكويت).
 - * هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب (البحرين).
 - * الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (مصر).
- وبعد هذه الجولة السريعة على بعض هيئات التعاون التي تنشط في عالمنا العربي، يمكننا الانتقال إلى تحديد ميادين هذا التعاون وأهدافه.

4. الأهداف والأولويات:

للتعاون في التعليم العالي أهداف متعددة، كما يلاحظ بشكل جليّ مما سبق. وتجدر الإشارة، قبل الشروع في دراسة الأهداف، إلى الموقع المميز والأساسي للتعليم بشكل عام، وللتعليم العالي بشكل خاص في التعاون الدولي والإقليمي.

تسعى المؤسسات الدولية التي كانت سباقة في تحفيز هذا التعاون إلى:

* رَأب الهوية المعرفية بين الدول المتقدمة والدول النامية والدول الفقيرة.

* تأمين التنمية المستدامة والمتوازنة من خلال تسهيل التحصيل المعرفي.

* ضمان جودة التعليم.

* قراءة موحدة ومتجانسة للشهادات.

* الترابط المعرفي وتشجيع حوار الحضارات.

* نشر التكنولوجيات الحديثة واستعمالاتها من أجل الإنماء.

وتسعى المنظمات الإقليمية والدولية لخدمة الأهداف عينها، بالإضافة لأهداف خاصة. تسعى أوروبا - مثلاً - للتواصل والتكامل مع جيرانها، ولنشر أنظمتها الحديثة. وتعتمد لذلك سياسة الشراكة والحوار ليس فقط في مجالات ضمان الجودة وأنظمة الاعتماد، بل تخطاها لتشمل مجالات أَدق، كالبحث العلمي وتطوير المؤسسات. ونرى مشاركة عربية متزايدة وأكثر فعالية في هذا التعاون الأوروبي أو الأورومتوسطي. وتجدر الإشارة إلى الانفتاح عِنه الذي تتبعه منظمات مثل IDRC (كندا) حيث تشرك الأوليات الإقليمية والوطنية في رسم سياساتها في دعم التعاون. ونلاحظ سعي المنظمات الإقليمية والدولية إلى تطوير وتشجيع تجانس التعليم العالي لدى مكوناتها. هذه هي حالة المنظمة الفرنكوفونية أو الألكسو أو حتى مجلس التعاون الخليجي.

ويبقى التعاون الثنائي ذو الأهداف المحددة عادةً، الذي يمتنّ أو يبنى شراكات ثابتة ومستدامة.

بعد تلخيص أهداف وأولويات التعاون، كما يتبين من نشاطات وبيانات المنظمات والهيئات المعنية بالتعاون في التعليم العالي، لا بد من دراسة الوضعية العربية في هذا التعاون. يبدو من خلال الدراسة أن مشاركة الدول العربية في برامج التعاون متزايدة

وأكثر فعالية. ونلاحظ مبادرات عربية طيبة مبنية على نتائج التعاون (الشبكة العربية لضمان الجودة على سبيل المثال لا الحصر). غير أن أولويات التعاون غير محددة بشكل واضح في عالمنا العربي. ومن السهل جداً للمراقب أن يلحظ التفاوت بين التعاون العربي - الدولي والتعاون العربي - العربي.

مع العولمة ومفاعيلها، ومع تقدم مجتمع المعرفة، يقدر ازدياد التعاون في التعليم العالي على كل الأصعدة. لذا لا بد من تحديد أولويات العالم العربي في هذا المجال. إن تحديد هذه الأولويات لا يساعد فقط على تحسين الاستفادة من التعاون، بل يعطي شريكاً أفضل في مجالات التعاون، وفي صياغة أهداف التعاون مع المنظمات الدولية. ومع تشجيع المحافظة وتطوير التعاون وثماره مع المنظمات الدولية والإقليمية، لا بد من بناء تعاون عربي جاد وفعال، كما لا بد من مؤسسة هذا التعاون.

5 ميادين التعاون:

بعد قراءة معمقة للتعاون في التعليم العالي والبحث العلمي، يتبين للقارئ أنه من الصعب جداً تحديد ماهية هذا التعاون. غير أن أنشطة التعاون يمكن تقسيمها على محاور محددة ودراساتها. هذه المحاور، هي:

* **الحراك الأكاديمي:** الحراك الأساسي لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي. فهو يقدم وسيلة منظمة لنشر المعرفة وإنشاء مجتمعات علمية وأكاديمية تعمل على تطوير المعرفة ونشرها في مجالات محددة. إن جزءاً كبيراً من التعاون في التعليم العالي مخصص للحراك. وكما أشرنا سابقاً فإن معظم برامج التعاون العالمية (تمبوس، FP7، ICDR)، والمتعددة الدول (CEDRE، AUF) والعربية (مجلس الفكر العربي) تشجع الحراك.

* **تطوير المناهج:** مع التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا تزداد الحاجة لتحديث البرامج وتطويرها ولوضع برامج جديدة. غير أن المهارات لا تكون -غالباً- متوافرة في الجامعات، مما يجعل من التعاون الأداة المثلى لهذا التطوير. لذلك يعني عدد من برامج الدعم بتطوير المناهج. غير أن الصعوبة تكمن في تأمين استمرارية البرامج الحديثة.

* **إصلاحات بنوية:** يهدف عدد من مشاريع التعاون لتطوير أسس التعليم العالي وتقويته. وهذه أهداف عالمية. فالحراك الأكاديمي والعولمة - على سبيل المثال -

يتطلبان التنسيق والاعتراف المتبادل بين أنظمة التعليم العالي. لذلك لا بد من إصلاحات بنيوية في قطاع التعليم العالي، لتحديثه وتطويره باتجاه المفاهيم العالمية. وبرنامج التعاون تمبوس لاعب أساسي في هذا الاتجاه، بالأخص مع رغبة الدول الأوروبية في جعل أنظمتها عالمية. وبمحاذاة أوروبا فإن المؤسسات العالمية (اليونسكو، UNDP، البنك الدولي) تدعم هذا الاتجاه.

- * **البحث العلمي:** يعتبر البحث العلمي محركاً للإنتاج وأداة لنشر المعرفة والمحافظة عليها، الأمر الذي يجعل من البحث العلمي أساساً في التطور الاقتصادي والإنتاجي. وربما يكون ذلك سبباً في وضع عقبات وإضعاف التعاون بين الدول في هذا المجال. لكن على الرغم من ذلك، فإن عدة خطوات اتخذت لدعم التعاون في المجال البحثي، منها: برامج CEDRE أو FP7 أو IDRC.
- * **التدريب وتطوير المهارات:** يهدف عدد من مشاريع التعاون إلى تنظيم حلقات تدريب أو مدارس صيفية، لإدخال تكنولوجيات حديثة وأساليب متطورة للعالم الأكاديمي العربي. وغالباً ما تكون هذه المشاريع مدعومة من أنشطة إقليمية وعالمية. وعلى سبيل المثال فإن لـ AUF نشاطات متابعة ومستدامة في هذا الاتجاه.

- * **الخدمات العامة:** تدعم عدد من المنظمات الدولية والإقليمية مشاريع ذات منفعة عامة. وتشمل هذه المشاريع، على صعيد المثال لا الحصر، محو الأمية، فرص عمل الشباب، حاضنات التكنولوجيا، البيئة، معالجة النفايات ومياه الصرف الصحي، الطاقة النظيفة، إزالة الألغام، حوار الحضارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وغالباً ما تشارك مؤسسات التعليم العالي العربية في المشاريع. وهي مشاريع تفسح المجال للمؤسسات العربية، لتطوير مهاراتها ومعرفتها وتطبيقها في ميادين عملية تهم المجتمع.

6. الخلاصة والتوصيات:

- إن أي تعاون بين الجامعات العربية والمنظمات الإقليمية أو الدولية، في مجال التعليم العالي، يجب أن يستند إلى الأسس التالية:
- ضرورة رصد المشاكل المشتركة العابرة للدول، وتحديد تقاطعها مع المشاكل الخاصة بكل دولة.

- العمل على وضع رؤية مشتركة للمستقبل والتنمية.
- القبول. مبدإ مواجهة التحديات المشتركة بخطط موحدة.
- تستلزم محدودية الموارد المتوفرة تكامل الجهود من أجل استخدام رشيد لهذه الموارد.
- المساواة والتكافؤ بين الأطراف المشاركة في أي صيغة من صيغ التعاون، وهذه المساواة تتبلور من خلال تحديد الأولويات والمساهمة في توفير الموارد المطلوبة.

لا شك أن الكثير من المنظمات أو الهيئات أو الشبكات العاملة في مجال التعليم العالي قد أرست قواعد جديدة من التعاون، وقطعت أشواطاً كبيرة في طرح المسائل والاهتمامات المشتركة في مواجهة التحديات، ووضعت خططاً لتحقيق أهداف مشتركة، ولا شك أيضاً أن التعاون الإقليمي في مجال التعليم العالي قد استفاد من التجارب المتعددة والمتنوعة مع المنظمات والبرامج الدولية الناشطة في هذا المجال، إلا أن الكثير من الجهود والإمكانات يجب توفيرها من أجل تعاون هادف وبناء، لذلك فإن التوصيات التالية قد تسهم في بلورة أسس من التعاون أكثر فعالية في مواجهة التحديات التي يواجهها قطاع التعليم العالي في العالم العربي، وهي:

أولاً: إعادة التأكيد على دور قطاع التعليم العالي في التخطيط الاستراتيجي للدول، وفي رسم السياسات المتعلقة بالتنمية الشاملة، وفي تحديد الأولويات، وفي كيفية المساهمة في حلقة التخطيط المواكبة لعمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات التي تعمل في كنفها.

ثانياً: العمل على مأسسة أنشطة التعاون من خلال برامج متطورة ذات أهداف محددة، وقائمة على مبادئ المتابعة والمحاسبة.

ثالثاً: العمل على أن تأخذ كافة أنشطة التعاون في الاعتبار "الإستراتيجية العربية للتعليم العالي" وبالتوافق مع الاستراتيجيات الوطنية لكل بلد.

رابعاً: تحويل "الاستراتيجية العربية للتعليم العالي" إلى خطط تنفيذية، وبرامج ذات تمويل عربي بحت.

خامساً: إنشاء هيئات متابعة للتوصيات التي تتبناها الدول في مؤتمراتها الدورية، من أجل تقويم ما يتم تحقيقه، واتخاذ الإجراءات التصحيحية حيث يجب.

سادساً: الاعتماد على تمويل عربي مستقل للمبادرات الإقليمية في مجال التعاون الجامعي، والمساهمة في التمويل المقدم من البرامج والمبادرات الدولية، كي لا تصبح هذه المبادرات الدولية مجرد مساعدات لا تأثير للعالم العربي فيها، من حيث تلبية الحاجات وتحديد الأولويات، ومما يجنب أي علاقة غير متوازنة مع الدول والمنظمات المانحة وأي مضاعفات قد تضر بتطور مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي.

سابعاً: إن غياب المؤسسة والتمويل في أنشطة التعاون العربي في مجال التعليم العالي قد يؤديان إلى زيادة الإنفلات والفوضى في أنظمة التعليم القائمة في كل من الدول العربية، لذلك لا بد من العمل على تحقيق نوع من الانسجام والتناغم [harmonization] بين كافة الأنظمة المعتمدة في الدول العربية من دون المس بتعددتها وتنوعها، على غرار ما يحصل حالياً في أوروبا وفي آسيا، لذلك فقد يكون من الضروري العمل على إطلاق مسار عربي شبيه بمساري بولونيا ولشبونة الأوروبيتين، يهدف إلى الوصول إلى فضاء عربي متآلق وناشط في قطاع التعليم العالي.

المحور الرابع

الشراكة بين قطاع العمل والإنتاج والخدمات في تطوير التعليم العالي والاستثمار فيه

دور قطاعات الإنتاج والخدمات في تطوير التعليم العالي والاستثمار فيه

أ. د. عمر خلف

دور قطاعات الإنتاج والخدمات في تطوير التعليم العالي والاستثمار فيه

أ. د. عمر خلف

مقدمة

تضطلع الجامعات أينما تواجدت، بأهداف نبيلة تتعلق بإعداد الفرد المنتج والمساهم في نهضة وطنه وأمتة من خلال التعليم العالي الذي يتلقاه والفرص المتاحة لأجراء بحوثه ودراسته وكيفية خدمة مجتمعه. وتلك هي أساساً الوظائف الرئيسة الأولى لكل مؤسسات التعليم العالي أينما كانت.

ومؤسسات التعليم العالي هي التي تثري المعرفة الإنسانية وهي التي تحرض على صناعتها وإكسابها للآخرين خدمة للحياة البشرية. ويبدو جلياً واضحاً أهمية التعليم العالي في المجتمعات البشرية، فكلما كانت تلك المؤسسات مميزة انعكست على المجتمع ليبدو أكثر تميزاً. ولا يأتي تميز مؤسسات التعليم العالي من فراغ. بل له عناصر أساسية أولها مقدار الدعم والتمويل الذي يخصص له والذي بدوره لا تقوم قائمة له. فكما أن المال عصب الاقتصاد، كذلك المال عصب تقدم مؤسسات التعليم العالي وتميزها، فالبحوث والاختراعات والاكتشافات العلمية لا تتحقق دون تمويل كافٍ سواء أكان من الحكومة أم من قطاع الأعمال الخاص.

ومن هذا المنطلق سوف تتبع هذه الدراسة نشأة مؤسسات التعليم العالي العربي، الحكومي والخاص، من حيث بداياتها ورؤاها وأهدافها وتمويلها ومقارنتها بنظيراتها

العالمية. وكذلك مساهمات القطاع الخاص في دعم مؤسسات التعليم العالي العربية وتمويلها ومقارنتها مع نظيراتها العالمية، ثم للدراسة وقفة مع مفهوم الجامعات الوقفية Endowment غير الربحية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

1. أعداد الجامعات العربية الحكومية والخاصة.
2. بداية التعليم العالي في المنطقة العربية.
3. أسباب تأسيس الجامعات الخاصة (معظم التعليم العالي الخاص هو جامعي).
4. مساهمة القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي.
5. وجود جامعات عربية وقفية أو عدم وجودها.

أسئلة الدراسة

نتيجة للبحث والاستقصاء الذي سيبذل في هذه الدراسة فسوف تجيب عن الأسئلة التالية:

1. متى بدأ تأسيس الجامعات الخاصة وكم عددها اليوم؟
2. لماذا سمحت الدول العربية بتأسيس الجامعات الخاصة؟
3. هل مساهمة القطاع الخاص في تأسيس الجامعات الخاصة فاعلة علمياً أم أنها مشاريع استثمارية؟
4. ماهي الجامعة الوقفية، وهل لها وجود في المنطقة العربية؟

التعليم العالي والاستثمار في رأس المال البشري

يعتبر التعليم العالي (جامعات، كليات، معاهد عليا) استثماراً في الأفراد للمستقبل، ولذلك يطلق عليه الاستثمار في رأس المال البشري (Investment in Human Capital)

إلى جانب كل مراحل التعليم ابتداءً من التعليم الأساسي وحتى مرحلة الدراسات العليا. فإن ما تنفقه الدولة من تكاليف رأسمالية وتكاليف جارية على القطاع التربوي متمثلاً في التعليم والبحوث العلمية يعتبر استثماراً للمستقبل في أفراد المجتمع.

وتلك التكاليف والمصاريف التي تنفقها الدولة على تعليم الأفراد تعتبر استثماراً مستقبلياً طويل الأمد حيث لا تتوقع الدولة عائداً سريعاً لاستثماراتها نظراً إلى طول الفترة التعليمية التي تمتد من مرحلة التعليم الابتدائي وحتى الدرجة الجامعية الأولى على سبيل المثال.

أما العائد الذي تتوقعه الدولة من جراء استثماراتها في رأس المال البشري فيتمثل في كمّ الخريجين من مختلف الاختصاصات والمراحل التعليمية ونوعيتهم ومدى مساهمتهم في الدخل القومي الكلي عن طريق دخول هؤلاء الخريجين التي يحصلون عليها من أعمالهم بعد التخرج. وزيادة على ذلك فإن الدولة والمجتمع ككل يتطلعان إلى ما قد سيأتي به الخريجون من زيادة في الخبرات العلمية والعملية من اكتشافات واختراعات وبحوث علمية منتجة وأعمال ذات مردود اقتصادي والتي تعود على الأفراد والمجتمع بعائد علمي واقتصادي.

يختلف المشتغلون في حقل اقتصاديات التربية حول كيفية قياس العائد على الاستثمار في رأس المال البشري نظراً إلى تداخل العنصر البشري مع عناصر الإنتاج الأخرى المتعددة من رأس مال نقدي واصل و مواد خام وآلات وتكنولوجيا ومهارات علمية. لذلك يستحسن أن يقاس العائد على الاستثمار في رأس المال البشري بالأثر الذي يتركه على المجتمع ككل من النواحي الاقتصادية/الاجتماعية بكافة أبعادها. فإذا ما كانت نظم التعليم كلها من مرحلة ما قبل المدرسة وإلى مرحلة الدراسات العليا فعالة وناجحة وظهرت آثارها على تقدم المجتمع الذي تتواجد فيه فنستطيع القول أن التعليم حقق أهدافه ولو بدرجات.

الإنفاق على قطاع التعليم العالي الحكومي والمواءمة مع متطلبات التنمية

أصبحت هذه العبارة مستهلكة إذ كُتب عنها الكثير في كافة الدول العربية. والشكوى دائماً من ضعف التخطيط وعدم سد احتياجات سوق العمل. إلا أن واقع الأمر شيء آخر، فالاقتصادات الوطنية العربية كافة غير قادرة على استيعاب

خريجي الجامعات النمطيين لأن الاقتصادات نفسها نمطية، بمعنى أن الخريجين يتركزون حول تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بالدرجة الأولى ومن ثم إلى بعض التخصصات الأخرى كالهندسة والطب والحاسوب التي أتخمت سوق العمل بفائض من الخريجين⁽¹⁾.

فليس هناك جامعة عربية واحدة تمنح درجة جامعية في تصميم السيارات اسوة بجامعة COVENTRY. والدول العربية كافة تضطلع بالإنفاق على التعليم العالي، بجزئه الأكبر، قبل عقدين من الزمان. ولكن الأمر تغير منذ نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي بعد ان ناءت معظم الدول العربية بثقل الإنفاق على التعليم العالي.

وقبل الإسهاب في مناقشة موضوع الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي يتطلب الأمر فهم الخلل في العرض والطلب على التعليم العالي العربي.

العرض والطلب على التعليم العالي: خدمات التعليم العالي المتوفرة (العرض) وزيادة عدد الطلاب (الطلب)⁽²⁾

تعاني الأغلبية الساحقة من الدول العربية من حالة خلل بين العرض و الطلب على الخدمات التربوية (التعليم) وخاصة في قطاع التعليم العالي لسبب رئيس، يكاد يكون الوحيد، وهو نقص أو صعوبة في التمويل للتوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي، جامعات وكليات ومعاهد تقنية عليا... الخ. والخدمات التربوية (بشقها التعليمي) شأنها شأن أي سلعة أو خدمة أخرى تخضع بدورها لقانون العرض والطلب.

وإذا افترضنا أن الطلبات المقدمة لجامعة ما على سبيل المثال من قبل الطلبة للدراسة في الجامعة هي 2000 طالب (الطلب على التعليم الجامعي)، وأن الطاقة الاستيعابية للجامعة هي 10.000 طالب (العرض من خدمات التعليم الجامعي) يدرس فيها فعلياً 9.000 طالب وطالبة، فإن المتبقي من الطاقة التي يمكن أن تستوعبها الجامعة هو 1000 طالب

1 لمزيد من المعلومات حول هذا الأمر راجع: منظمة العمل العربية - المنتدى العربي حول "الدور الحديدي للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل" 2008، الرابط، ص 2 - 3

2 حلف، عمر "1986، أساسيات الإدارة والإقتصاد في المؤسسات التربوية ذات السلاسل، الكويت، ص ب - 144 - 141

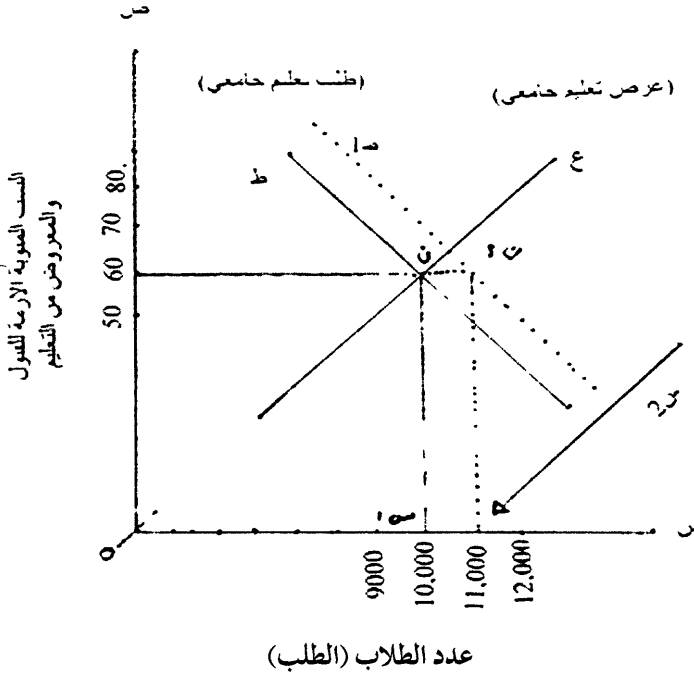
وطالبة، والطلب هو 2000 لذلك تنشأ حالة من الخلل بين ما هو مطلوب من خدمات التعليم الجامعي وما هو معروض منها.

والطاقة الاستيعابية للجامعة (10.000 طالب وطالبة) تحددها النسبة المئوية في الثانوية العامة للقبول الجامعي، ونوعية الدراسة الأكاديمية، ونسبة دارس لمدرس في قاعة الدرس... الخ. فحين يرتفع الطلب على الدراسة الجامعية إلى 11.000 فإن نوعاً من الخلل يحصل بين ما هو مطلوب من خدمات التعليم الجامعي وما هو معروض منها إذا ما قامت الجامعة بقبول طلبة أكثر من طاقتها الاستيعابية. والنتيجة الحتمية هي التضحية بالمستويات الأكاديمية المقررة وتخفيضها إلى مستوى أدنى لتستطيع الجامعة تلبية رغبات الذين يطلبون التعليم الجامعي. أما إذا عمدت الجامعة إلى رفع النسب المئوية اللازمة للقبول فإنها تكون قد عملت على الحد من الطلب على التعليم الجامعي وذلك لتحقيق التوازن الذي يكفل عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية.

الشكل رقم (1) يوضح إذا ما أبقى الجامعة على نفس الخدمات الجامعية المعروضة بالإضافة إلى نفس المستوى الأكاديمي والنسب المئوية 60 % اللازمة للقبول عند طاقتها الاستيعابية 10.000 طالب وطالبة متمثلة بالنقطة (س1) فإن نقطة التوازن تكون (ن). أما إذا قررت الجامعة قبول أعداد إضافية من الطلبة 1000 لتلبية رغبات الطالبين (ط1) فوق طاقتها الاستيعابية وأبقى على نفس خدمات التعليم الجامعي والنسب المئوية اللازمة للقبول فيترتب عليه خلل متمثل في (ن-1) والذي ينعكس سلباً على النوعية الأكاديمية واكتظاظ قاعات الدرس بأعداد إضافية من الطلبة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العرض والطلب على خدمات التعليم العالي يمكن التحكم به بسهولة في أي دولة عن طريق اتخاذ القرارات التي تحدث خللاً في النوعية العلمية للدارسين. ومن ناحية ثانية وإذا ما طرأ توسع في المعروض من خدمات التعليم الجامعي، عند مستويات أكاديمية مرغوب بها لتلبية الطلب فإن حالة من التوازن تتحقق في نظام التعليم العالي والعكس صحيح.

الشكل رقم (1)



التعليم العالي العربي بين العام والخاص

حين استفحل الخلل بين العرض والطلب على التعليم العالي، لسبب رئيس وهو الزيادة المضطردة في عدد السكان، سمحت الدول العربية، بأغليبتها، بإنشاء جامعات خاصة بدأ تأسيسها منذ فترة الثمانينات من القرن المنصرم إلى أن بلغ عددها 26 جامعة خاصة (نصفها جامعات أردنية) حسب عضوية رابطة المؤسسات العربية الجامعية للتعليم العالي⁽³⁾ وهذا الرقم أدنى بكثير من الحقيقة، وكذلك لم يوضح إتحاد الجامعات العربية⁽⁴⁾، احصاءات يتيّنه ما بين الجامعات العربية الحكومية والجامعات الخاصة. بينما

3 راجع في هذا الشأن موقع الرابطة على شبكة الحاسوب، والمعلومات أعلاه بتاريخ 15 - 11 - 2009

4 راجع في هذا الشأن موقع إتحاد الجامعات العربية على شبكة الحاسوب للجامعات فإن عدد مؤسسات التعليم العالي يصل اليوم (عام 2009) إلى 1139 مؤسسة ويشير تقرير المؤتمر أيضا إلى أن القطاع الحكومي يمثل 36% من مؤسسات التعليم العالي في المطلق العربي

أوضح مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ⁽⁵⁾ أن عدد الجامعات العاملة في المنطقة العربية قد بلغ 398 جامعة، فيما كان منذ عشر سنوات 174 جامعة فقط، أي أن العدد تضاعف أكثر من مرتين، وإذا أضيفت المعاهد العليا وكليات المجتمع ومعاهد إعداد المعلمين وغيرها من مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات فإن عدد مؤسسات التعليم العالي يصل اليوم (عام 2009) إلى 1139 مؤسسة. ويشير تقرير المؤتمر أيضا إلى أن القطاع الحكومي يمثل 36 % من مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية.

ومن ناحية ثانية، ومتطابقة إلى حد كبير مع تقرير اليونسكو، يشير تقرير منابح الاستثمار 2008 حول مؤشرات التعليم العالي في الدول العربية إلى أن عدد الجامعات في الدول العربية بلغ (385) جامعة - الجدول رقم (1) - عام 2008 مقارنة مع مائتين وثلاث وثلاثين (233) ⁽⁶⁾ جامعة عام 2003 نصفها جامعات خاصة ومعظمها حديث التأسيس لا يتجاوز السنوات العشر. هذا ناهيك عن الكليات المتوسطة الخاصة (ستتان) والتي لا يقبل الطلبة عليها كثيراً لتفضيلهم اسم "الجامعة". ولذلك يفضل مؤسسو (مستثمرو) مؤسسات التعليم العالي الخاصة تأسيس جامعات مباشرة. لدرجة أن عدد الجامعات الخاصة في لبنان قد بلغ سبعة وثلاثين (37) لعام 2008 مقابل جامعة حكومية واحدة فقط. وفي دولة الامارات العربية المتحدة بلغ عدد الجامعات الخاصة ست عشرة (16) جامعة مقابل جامعتين حكوميتين لعام 2008*. تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الجامعات العربية الخاصة تحمل أسماء دول أخرى "جامعة كذا... الأمريكية، الروسية، الألمانية، سوربون... الخ"

الجدول رقم (1)

تطور عدد الجامعات في الدول العربية (1950 - 2008)			
السنة	جامعة حكومية	جامعة خاصة	اجمالي
قبل 1958	7	2	9
1973	37	8	45
1993	114	26	140
2003	156	77	233
2008	193	192	385

5 مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية "المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي"، القاهرة، 31 مايو - 2 يونيو 2009، ص 12

6 مؤشرات التعليم العالي في الدول العربية، "تقرير منابح الاستثمار 2008"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
* الكثير من الجامعات العربية الخاصة ليست أعضاء في اتحاد الجامعات العربية راجع الدليل الإلكتروني العربي للتعليم العالي 2009

وحين رضخت الحكومات العربية، بأغليتها، إلى مطالب المستثمرين بتأسيس جامعات خاصة وذلك لسد الثغرة بين ما هو معروض من التعليم العالي والطلب عليه، تكون بالتالي حررت احتكار الدولة من السيطرة المطبقة عليه. ولا شك أن بعض الحكومات العربية، ومنها لبنان والأردن، وفلسطين، ومصر، واليمن، والسودان، كانت تنوء بالوتيرة المتصاعدة لتكاليف التعليم العالي نظراً إلى الزيادة المضطردة في عدد السكان حيث تشكل الفئة العمرية ما بين ستة عشر عاماً (16) وأربعة وعشرين عاماً (24) ما نسبته 26% من عدد السكان في الوطن العربي، وهي الفئة المؤهلة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي العربي.

إلا أن التضارب كان واضحاً وجلياً بين أهداف كل من مؤسسات التعليم العالي الحكومي ومؤسسات التعليم العالي الخاص.

ففي حين تسعى مؤسسات التعليم العالي الحكومية إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية بالرقى والتقدم دون الالتفات إلى تحقيق الربح المادي، فإن مؤسسات التعليم العالي الخاصة، متمثلة بالجامعات تهدف إلى تحقيق ربح مادي نظير الاستثمار.

وللخروج من حالة التهافت على إنشاء الجامعات الخاصة التي تهدف بأغليتها إلى تحقيق الربح، مستثنين من ذلك بعض الجامعات الأجنبية الخاصة المتواجدة على أراضي عربية كالجامعة الأمريكية في بيروت، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، فقد طرحت بعض الدول العربية اقتراحات لإنشاء جامعات من نوع آخر.

فاقترحت جمهورية السودان إنشاء جامعة تكون نموذجاً لجامعة عربية مشتركة يدرس فيها أساتذة عرب من شتى الجنسيات العربية وتدار مالياً وإدارياً من شتى الجنسيات العربية.

كما اقترح العراق وضع دراسة جدوى لإنشاء جامعات مشتركة شبه إقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال أو لتجمع دول المغرب العربي أو لتجمع دول المشرق العربي.

وأما ليبيا فاقترحت إيجاد برامج ومشروعات علمية وتعليمية وتربوية وثقافية مشتركة بين الدول العربية، مثل مدينة العلم أو جامعة الدراسات العليا أو الهيئة العربية للبحث العلمي أو المجلس العربي للعلوم والتقنية، أو المدينة العربية للعلوم والتقنية⁽⁷⁾.

7- المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم، 2009، "عقد على التعليم العالي في البلدان العربية الإنجازات، والتحديات، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - بيروت، ص 43

وهناك دعوات لوضع قواعد وإجراءات لتيسير الاستثمار العربي المشترك في مجال التعليم العالي، على أن تشارك كل دولة بما لديها من إمكانيات متاحة وخيرات متوفرة في جهد عربي متكامل وذو حجم كبير وفاعل ومساهم في حل أزمة التعليم العالي العربي.

بالرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات الخاصة التي أنشئت في العقد المنصرم وحتى تاريخه، فإن هذه الزيادة الكبيرة لا تعبر عن تقدم جوهري في قطاع التعليم العالي العربي، إذ أن كل الجامعات العربية الخاصة مازالت دون المستوى المقبول في ما يتعلق بالدراسات والبحوث فضلاً عن أن أقساط الدراسة عالية جداً.

يشير Matira⁽⁸⁾ إلى أن التربية، وخاصة التعليم العالي أصبحت تسير على خطى الاستثمار والربح متأثرة بالربحية وقانون السوق، ولذلك أطلق على التربية "بشكل عام" لفظة "تسليع التربية" - من سلعة- Commodification of Education، ويعزو هذا الامر إلى المفاهيم الجديدة التي أتت بها عملية العولمة.

وفي هذا السياق يشير التقرير السنوي لمناخ الإستثمار⁽⁹⁾ لعام 2008 أن فعالية نظام التعليم العالي العربي مازالت محدودة لعدة أسباب أبرزها تدني نسبة المتحقيين بالتعليم العالي وارتفاع الرسوم الدراسية إلى مستويات باهظة في الجامعات الخاصة وتدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي وعدد الأبحاث المنشورة فضلاً عن تدني مستوى الحرية الأكاديمية. وبالنسبة إلى مراكز البحوث يشير تقرير المعرفة العربي⁽¹⁰⁾ أن مصر تحتوي حالياً على أكبر عدد من المراكز البحثية.

منها 14 مركزاً بحثياً حكومياً متخصصاً، و119 مركزاً تابعاً للوزارات و114 مركزاً في الجامعات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن عدد المدن الثقافية البحثية قليل جداً وينحصر وجودها في مصر والسعودية وتونس، كما أن هناك محاولات جادة مثل واحة العلوم والتكنولوجيا البحثية التي تعمل تحت مظلة مؤسسة قطر التي ترعى العديد من البحوث العلمية والتنمية. وتجدر الملاحظة في هذا المجال إلى أن الجزء الأكبر والأهم من تمويل معظم مراكز البحوث العربية يأتي من الدولة.

8 Marita, Pallavi, 2007, Higher Education and Global Challenges, Sourabh Pub House, New Delhi

9 مؤتمرات التعليم العالي في الدول العربية، "تقرير مناخ الإستثمار 2008"، المؤسسة العربية لصمان الإستثمار

10 تقرير المعرفة العربي العام 2009، "حو تواصل معري متح" UNDP، ومؤسسة محمد بن راشد المكتوم

وفي قراءة سريعة حول مساهمة الشركات العالمية الكبرى في الإنفاق على البحث والتطوير R+D فنجد أن هذه الشركات أنفقت 492 بليون (مليار) دولار عام 2007، منها حوالي 48 % في بلدانها الأصلية فيما تستثمر الباقي في بلدان أخرى للاستفادة من خبراتها ومهاراتها لدنوها من الأسواق الناشئة⁽¹¹⁾ بينما تنفق الدول العربية قاطبة اقل من بليون دولار على البحوث.

يشير تقرير مناخ الاستثمار 2008⁽¹²⁾ إلى أن نسبة الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي الخاص، قاربت نظيرتها في الجامعات الحكومية، وذلك لاتجاه معظم الدول العربية لانتهاج سياسة تحد من النمو في عدد الطلبة المقبولين في الجامعات الحكومية، وسعي الجامعات الخاصة لاستقطاب نسب متزايدة من الطلبة لتساهم في ارتفاع إيراداتها وأرباحها، وكذلك الارتفاع أعداد الخريجين من مراحل التعليم الأدنى، وأيضاً لاتجاه الدول العربية إلى الحد من التوسع في إقامة مثل هذه المؤسسات حتى تحد من نمو الإنفاق العام الموجه للتعليم العالي، وأخيراً تمثل الجامعات الخاصة بدائل عن الدراسة بالخارج.

لكن تقرير UNDP 2009 يشير إلى أنه لا يمكن رسم صورة دقيقة عن مؤسسات التعليم العالي الخاص في المنطقة العربية وذلك لعدم وجود أي قاعدة معلومات متكاملة حول أعدادها وأنواعها وتبعيتها والبرامج التي تقدمها وأعداد الطلبة فيها. ويضيف التقرير إلى أن المؤسسات المنشأة حديثاً لا تزال هامشية من حيث أعداد الطلبة الملتحقين بها ونسبة الجامعات لكل مليون نسمة- انظر الجدول رقم (2).

11 راجع في هذا الشأن ناري حارورلسكي وكيمن ديهرف 2008، "حارج حدود الابتكار العالمي 1000" على الموقع الإلكتروني [HTTP //www strategy-usiness com/media/tile/sb53-08405 pdf](http://www.strategy-usiness.com/media/tile/sb53-08405.pdf)

12 تقرير مناخ الاستثمار 2008، مرجع سبق ذكره، ص، 13

الجدول رقم (2)

نسبة الجامعات / لكل مليون نسمة 2008			
الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
مصر	0.4	الإمارات	3.8
العراق	0.5	الحرائر	1.0
الأردن	4.4	ليبيا	2.4
لسان	10.0	المغرب	0.6
سورية	0.5	تونس	4.3
الحرين	19.3	السودان	0.9
الكويت	1.7	اليمن	1.2
عمان	1.8	حيوتي	1.3
قطر	5.5	موريتانيا	0.3
السعودية	1.1	احمالي الدول العربية	1.1

خريجو التعليم العالي العربي واقتصادات العمل

يتساءل تقرير المعرفة العربي للعام 2009⁽¹³⁾ عما إذا كان التعليم العالي في الدول العربية يؤمن فعلاً رأس المال البشري المعرفي اللازم للاستجابة لمختلف متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، لكن المعطيات المتوفرة في القطاعات والتخصصات المختلفة: في التخصصات الطبية النادرة وتوابعها الصناعية وتخصصات الهندسية، وعلى الأخص الهندسة الصناعية، وتخصصات صناعة الإلكترونيات على سبيل المثال لا الحصر لا تؤدي الغرض المطلوب ويبقى اعتماد الدول العربية على التكنولوجيا، الغربية بالتحديد، قائماً. فنجد أن مؤسسات التعليم العالي العربي تضخ الكثير من الخريجين الذين ليس لديهم فرص حقيقية للعمل، بينما تفتقر أسواق العمل إلى خريجين في اختصاصات عديدة، وكذلك الاقتصادات الوطنية العربية التي مازالت تدور في فلك الاقتصادات الصناعية المتطورة. فمثلاً لا توجد جامعة عربية واحدة تتوفر فيها دراسة تصميم السيارات.

13 تقرير المعرفة العربي للعام 2009، "نحو تواصل معرفي متح" UNDP ومؤسسة محمد بن راشد المكتوم

إذا أين المشكلة؟

هل هي في الجامعات العربية أم في هيكلية الاقتصاد الوطني. فمن المستبعد أن تبادر جامعة ما سواء أكانت حكومية أم خاصة إلى طرح برامج مميزة . كتصميم السيارات على غرار ما هو موجود في جامعة COVENTRY البريطانية، بسبب أن سوق العمل لا يستوعب مثل هذه التخصصات نظراً إلى عدم توفر صناعة السيارات بالمعنى الحقيقي في كافة الدول العربية، وقس على ذلك الكثير من التخصصات الأخرى. فأبي جامعة عربية أخرى تقدم برنامجاً تخصصياً في علوم استكشاف الفضاء ، شأن جامعة UNIVERSITY OF CALIFORNIA – LOS ANGELES التي يتوفر فيها معهد متخصص لاستكشاف الفضاء⁽¹⁴⁾ والذي بينه وبين وكالة الفضاء الأمريكية NASA عقود بحوث وتجارب ورفد الوكالة بباحثين متخصصين تقدر قيمتها بعشرات ملايين الدولارات. كذلك الأمر بالنسبة إلى الصين والهند اللتين استقلتا عام 1948 أصبح لديهما معاهد لدراسة الفضاء في جامعاتهما. صحيح أن هذين البلدين كبيرين من حيث حجم السكان والإمكانات ولكن لو أخذنا (إسرائيل) ذات الحجم الصغير سكانياً (خمسة ملايين)، سنجد أن لديها وكالة متخصصة للبحوث واستكشاف الفضاء التي وضعت لبناتها الأولى في السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم.

والتي بدأت عملها عام 1982 وتوجتها بإطلاق أول قمر مراقبة (تجسس) OBSERVATION SATELLITE من سلسلة أقمار OFEK عام 1988، وقد صنفت إسرائيل من ضمن الدول القلائل التي استطاعت إطلاق صواريخ الفضاء من منصاتها الوطنية⁽¹⁴⁾ INDEGENOUS SPACE LAUNCHING CAPABILITY.

كما تعد الجامعات (الإسرائيلية) لوكالة الفضاء مختصين وباحثين وخاصة جامعة «تخنيون» وجامعة «بار ايلان».

وبالعودة إلى تخصص تصميم السيارات فنجد أن جامعة COVENTRY⁽¹⁵⁾ مصنفة كمرکز امتياز لتصميم العربات المتحركة ومنها السيارات ، إذ تمنح شهادات علمية في

UCLA – INSTITUTE OF SPACE EXPLORATION

14 راجع موقع جامعة UCLA على شبكة الحاسوب

لمزيد من المعلومات المفصلة حول هذا الموضوع راجع الموقع التالي

WIKIPEDIA.ORG/WIKI/ISRAELI-SPACE-AGENCY

15 موقع الجامعة COVENTRY (CAR BODY DESIGN)

هذا المجال كما أنها ترفد صانعي السيارات بالكفايات اللازمة لتطوير انتاجها بينما يقوم الصانعون بتقديم المنح والمساعدات، إلى جانب الحكومة، إلى الجامعة لمساعدتها في الإبداع وتقديم الجديد في مجال تصميم العربات المتحركة ومنها السيارات.

ومثال آخر تمنح جامعة "سانت جون الدولية" في مدينة ميلان - إيطاليا ST. JHON INTERNATIONAL UNIVERSITY درجة الماجستير في تصميم السيارات⁽¹⁶⁾.

ما تقدم أمثلة من التخصصات غير المتوفرة في كل الجامعات العربية سواء أكانت حكومية أم خاصة. وبالطبع فإن تلك الجامعات لا تستطيع بسهولة تأسيس أو طرح برامج مشابهة نظراً إلى عدم توفر الخبرة أو انها في حدها الأدنى، كما أنها لا تغامر بطرح هكذا تخصصات نظراً إلى عدم وجود سوق عمل للخريجين المتوقعين لافتقار المنطقة العربية إلى صناعة السيارات ودراسات استكشاف الفضاء الخارجي ونتاج المعدات الطبية المتقدمة و...الخ.

ولذلك فالمشكلة تكمن أساساً في هيكلية الاقتصادات العربية وصغر حجمها وارتباط الدول العربية قاطبة بتعاملات تجارية مع دول العالم الأخرى إذ أن التجارة البينية العربية تشكل فقط 10 % من التجارة العربية مع العالم.

أما جمهورية كوريا (أي كوريا الجنوبية) فإنها حولت جزءاً كبيراً من دعم الجامعات إلى المدارس الثانوية المهنية والتخصصية مند منتصف السبعينات. ففي عام 2002 كان هناك 741 مدرسة ثانوية مهنية درس فيها مايزيد عن نصف مليون طالب مهني وصناعي (535363)⁽¹⁷⁾، ومن ناحية ثانية يفوق عدد الكليات التقنية وكليات المجتمع عدد الجامعات: 159 كلية تقنية مقابل 137 جامعة، والتركيز كان منصبا على الهندسة والتصنيع⁽¹⁸⁾ علماً بأن عدد سكان كوريا الجنوبية هو 50 مليون نسمة.

ساعد تركيز كوريا الجنوبية على التخصصات المهنية والجامعية في الهندسة والتصنيع إلى استقطاب رؤوس أموال أجنبية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث تمكنت بفعل سياستها التربوية بكافة مراحلها من توفير الكفايات اللازمة للتصنيع والابتكار، الى أن احتلت كوريا المرتبة الرابعة عالمياً ببراءات الاختراع والابتكارات.

16 راجع في هذا الشأن موقع الجامعة الإلكتروني

17 <http://kois.koreanet>

18 (OECD indicators, 2002)

مساهمة التعليم العالي العربي في الاختراعات والبحوث

يلاحظ أن التعليم العالي العربي فشل فشلاً ذريعاً في كافة المجالات وخاصة في مجال الاختراعات والاكتشافات العلمية والبحوث إذ لم تنجح الجامعات العربية كلها في الارتقاء بأحد باحثيها أو مكتشفيها إلى نيل جائزة نوبل باستثناء الراحل نجيب محفوظ، الذي نال جائزة نوبل للأدب عن رواياته وليس عن عمله في إحدى الجامعات، كما نال الباحث المصري زويل جائزة نوبل في العلوم ولكنه كان يعمل آنئذ في جامعة أجنبية.

هذا ناهيك عن التعليم العام وما دون الابتدائي الذي لم يفلح في محو الأمية وتعليم الكبار. فإذا كانت التربية بكافة مستوياتها تهدف إلى نشر المعرفة وتعليم الناس ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والنهوض بالصناعة والاختراعات للتخلص من التبعية والهيمنة، فإنها لم تؤد الغرض وأصبحت في عنق الزجاجة لذا يستنتج أن التربية العربية في أزمة⁽¹⁹⁾.

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى غياب المجتمع المدني العربي والمجتمعات الأهلية والخيرية عن المساهمة في دعم وتأسيس التعليم العالي العربي غير الهادف إلى تحقيق الربح مقارنة مع الكثير من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فتكاد لا تفتقر جامعة أمريكية واحدة، سواء خاصة أم حكومية، إلى التبرعات والهبات التي كانت وراء إنشائها فضلاً عن الدعم الحكومي.

ولا يتسع المجال في هذا البحث إلى سبر أغوار تأسيس مؤسسات التعليم العالي الأجنبية. فنظرة سريعة على تاريخ الجامعات الأمريكية، على سبيل المثال تؤكد مدى أهمية مساهمة الأفراد والمجتمعات وقطاع الأعمال في التبرعات السخية لتأسيس الجامعات ودعمها.

ولو أخذنا على سبيل المثال أربع جامعات عشوائياً في الولايات المتحدة فنلاحظ أن متبرعاً واحداً اسمه James Irvine باع لجامعة University of California Irvine 400 هكتار بدولار واحد فقط لتأسيس الجامعة وأن متبرعاً آخر اسمه George Brackenridge تبرع لجامعة University of Texas – Austin بمائتي هكتار (2 كيلو متر مربع).

19 للمريد حول أزمة التربية العربية راحع معيذه ابراهيم، 1999، أزمة التربية في الوطن العربي، مشورات محدلاوي

وكذلك بالنسبة إلى الجامعتين الأمريكيتين في بيروت والقاهرة فقد أنشئت ب تبرعات من خارج الدول العربية، إذ بدأ إنشاء الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1866 ورسميا بدأت عام 1875 باسم الكلية البروتستية السورية والقائمة تطول جداً، وهذا ما لا نعهده بالجامعات العربية باستثناء القليل والقليل منها.

فمثلاً جامعة القاهرة التي أسست سنة (20) 1908 فقد أنشئت بتمويل حكومي وبعض التبرعات الشخصية وخاصة القصر العيني الذي أنشئت فيه كلية الطب، وكذلك الاف الهكتارات من الأميرة فاطمة بنت اسماعيل.

ونلاحظ أيضاً أن بعض الجامعات الحديثة (21) مثل The German University in Cairo التي أسست بدعم من جامعة ULM و Stuttgart الألمانية وولاية Baden-Wuerttemberg وكذلك (DAAD) المؤسسة الألمانية لتبادل الخدمات الأكاديمية. فضلاً عن دعم السفارة الألمانية في القاهرة وغرفة الصناعة والتجارة الألمانية العربية ووزارة التعليم والبحوث الألمانية. وتعتبر هذه الجامعة أول جامعة ألمانية خارج ألمانيا.

وفي هذا السياق دعا الدكتور عمرو سلامة وزير التعليم العالي السابق في جمهورية مصر العربية إلى إنشاء جامعة أهلية غير هادفة للربح، وذلك في محاولة لإعادة تفعيل دور المجتمع المدني والمبادرات الأهلية في دعم التعليم العالي. ويعبر مشروع إنشاء جامعة أهلية عن تطلعات الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي لا تهدف إلى تحقيق الربح وإنما النهوض بالعملية التربوية بوجهيها التعليمي والتعليمي. وهنا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على متخذي القرارات الوطنية.

ومن مراجعات أدبيات إنشاء الجامعات العربية (عينة مختارة) وأدبيات إنشاء الجامعات الأمريكية (عينة مختارة) نلاحظ ضحالة الأموال والأصول المتبرع بها لفائدة تأسيس جامعة عربية مقارنة بالجامعات الأمريكية، إذ لا تبلغ مساهمات القطاع الخاص أكثر من تبرع. مبنى دراسي - في أحسن الأحوال - أو إنشاء كرسي جامعة أو تقديم بعض المنح والجوائز بينما تحصل بعض الجامعات الأمريكية على منح ومساعدات من القطاع الخاص تقدر بمليارات الدولارات.

20 Wikipedia، The free Encyclopedia، list Of Universities in Egypt
21 دليل كليات ومعاهد التعليم العالي في جمهورية مصر العربية 2007 - 2008 مكتب ورير التعليم العالي القاهرة

علما بأن بعض الجامعات العربية سميت بأسماء عائلات ذات نفوذ أو ميسورة جداً ولكنها تتقاضى رسوماً مرتفعة كمثيلاتها من الجامعات الخاصة، كما أن تلك العائلات تقفز مباشرة إلى إنشاء جامعات وتتغاضى عن إنشاء كليات (متوسطة أو غير متوسطة) قد تكون مفيدة للمجتمع. لذا فإن تلك الجامعات شأنها شأن الجامعات الخاصة التي تنشأ بغرض تحقيق الربح - بمعنى مشروع استثماري.

تجدر الإشارة إلى أن الجامعات الخاصة لا تفصح عن ميزانياتها إلا أن يطلب منها ذلك، وهذا نادراً ما يحدث، من جهات حكومية، إلا إذا كانت الجامعة شركة مساهمة كما هو الحال في الأردن (بعض الجامعات شركات مساهمة) على سبيل المثال لا الحصر. والملاحظ أيضاً أن المستثمرين في التعليم العالي من القطاع الخاص يفضلون إنشاء جامعة ولا يفضلون إنشاء كلية حيث أن كلمة جامعة أكثر رنيناً وبريقاً للذين يودون الالتحاق بالتعليم العالي والذين لا يرغبون بالالتحاق بالجامعات والكليات الحكومية لسبب أو لآخر.

وإلى ذلك فالجامعات الأجنبية في الدول العربية، ومنها جامعات عريقة كالجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة الأمريكية في القاهرة دائماً ما تطلق حملات جمع أموال وتبرعات Fund Raising لدعم ميزانياتها. فعلى سبيل المثال، ومنذ ما يزيد عن عشرين عاماً، جمعت الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام 1986 تبرعات قيمتها 18.4 مليون دولار من عدة مصادر أمريكية ومن دول الخليج العربي ومن مصر⁽²²⁾.

تكلفة التعليم العالي

وفيما يتعلق بقضية الرسوم الدراسية المرتفعة للجامعات الخاصة يرى تقرير مناخ الاستثمار 2008⁽²³⁾ أنها تعمل بمثابة سقف تحد من قدرة هذه الجامعات على استيعاب أعداد ضخمة من الطلبة والطالبات، وفي هذا السياق دعا التقرير لدراسة اقتصاديات الجامعات الخاصة في المنطقة العربية مقارنة بدول العالم المختلفة وصولاً إلى تحديد رسوم الدراسة على نحو واقعي وبما يتناسب مع مستويات الدخل مع وضع سياسات بديلة لحماية الطلبة المنتمين إلى فئات الدخل المنخفضة مثل توفير المنح والقروض لأغراض

22 بدران، سيل وكمال محب 2000، ص 162

23 تقرير مناخ الاستثمار 2008، "مؤثرات التعليم العالي في الدول العربية"

استكمال الدراسة أو توفير فرص عمل لبعض الوقت لمساعدة الطلبة على تسديد رسوم الدراسة.

على سبيل المثال تبلغ الرسوم الجامعية السنوية لتخصص الهندسة في الجامعة البريطانية في مصر أربعة آلاف وخمسمائة (4500) جنيه استرليني⁽²⁴⁾، بينما تبلغ الرسوم السنوية لدراسة الهندسة في الجامعة الألمانية في القاهرة ستة وثلاثين ألف (36000) جنيه مصرياً⁽²⁵⁾ وهذا ليس في متناول الأغلبية الساحقة من العائلات المصرية التي يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي فيها أربعة آلاف ومائتي (4200) دولار أمريكي⁽²⁶⁾ والحال نفسه ينطبق على عوائل كل الدول العربية ماعدا دول مجلس التعاون الخليجي.

إذاً نحن أمام معضلة جديدة قديمة حيث أصبح التعليم العالي الخاص عبئاً على المجتمع وأمسى للنخبة والقادرين مالياً وكأن الزمن يعود القهقري أيام كانت المطالبة بتعميم التعليم العالي وجعله متاحاً للجميع. هذا الوضع سيشكل ضغائن اجتماعية وأنقساماً مجتمعياً ويزيد من حدة التنافس على المقاعد الجامعية المحدودة أصلاً لعدم قدرة أغلبية الدول العربية على التوسع الأفقي والعامودي في التعليم العالي. إذ تنوء ميزانيات أغلبية الدول العربية من ضغوطات في الإنفاق على الصحة والتعليم، بكافة مراحلها، فضلاً عن ميزانيات الدفاع الباهظة، وذلك بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان التي تبلغ مايقارب اثنين بالمائة 2% ويزيد عن ذلك بكثير في دول مجلس التعاون الخليجي التي مازالت تستقطب عمالة أجنبية حيث سجلت دولة الامارات العربية المتحدة أعلى نسبة زيادة في عدد السكان 6.2%⁽²⁷⁾

تشجع بعض الحكومات كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وسنغافورة، القطاع الخاص على تقديم القروض لمساعدة الطلبة على متابعة دراستهم الجامعية على قاعدة أن سوق العمل هو الذي يحتاج إلى الخريجين في النهاية. ويلاحظ⁽²⁸⁾ Jarvis أن الجامعات البريطانية تتلقى منحاً ضخمة من الشركات التي تحتاج إلى قوى عاملة مؤهلة - وهكذا تصبح التريبة «صناعة الخدمة» Service Industry.

24 موقع "الجامعة البريطانية في مصر"

25 موقع "الجامعة الألمانية في القاهرة"

Fact Book، 2009، Per Capita Income-Arab Countries، CIA 26

UNDP، Human Development Record، 2009 27

Jarvis، P.، p 9، 2002 28

وفي هذا السياق ولكن من طرف الدعم الحكومي فإن المملكة العربية السعودية، كانت السبّاقة عربياً إلى منح قطاع التعليم العالي الخاص دوراً أكبر في السنوات العشر المقبلة. كما تخطط حكومة المملكة إلى رفع نسبة مشاركة التعليم العالي الأهلي (الخاص) إلى 30 في المائة بنهاية خطة التنمية التاسعة عام 2012 من منظومة التعليم العالي في المملكة⁽²⁹⁾.

إضافة إلى ذلك فإن المملكة العربية السعودية هي الدولة العربية الوحيدة التي رصدت 400 مليون ريال على شكل منح للطلبة المميزين الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الخاص وذلك لرفع المستوى العلمي الأكاديمي لتلك المؤسسات.

كما يلاحظ أن ما يزيد عن ثلاثين بالمائة (30% >) من الشباب في المملكة المتحدة منخراطون بشكل أو بآخر في التعليم العالي أكثر من نصفهم من الإناث، وذلك بسبب زيادة الإقبال على التعليم العالي وإتاحة الفرص من قبل مؤسسات التعليم العالي بطرح برامج مرنة ذات دوام جزئي انطلاقاً من فلسفة إتاحة الفرص للجميع⁽³⁰⁾.

وفي هذا السياق تعتمد الحكومة البريطانية إلى تقديم حوافز مالية لمؤسسات التعليم العالي لكي تتوسع في تزويد الخدمات التعليمية للراغبين في متابعة الدراسة مابعد المرحلة الثانوية فضلاً عن حث مؤسسات التعليم العالي لطرح برامج جديدة مثل «درجة جامعية تأسيسية لستين».

تعتبر وفرة الوظائف وسوق العمل المفتوح عوامل مساعدة لتمكين الطلبة من دفع رسومهم في مؤسسات التعليم العالي. إذ تبين الإحصاءات في المملكة المتحدة أن ما نسبته أكثر من ثلاثة من كل خمسة طلبة يعملون في وقت ما خلال دراستهم العليا في الكليات والجامعات وأن أربعة من كل خمسة يعملون خلال العطلة الصيفية.

وإذا ما دققنا النظر في هذه النسب المرتفعة وقارناها مع ما هو واقع العمل في الكثير من البلدان العربية التي تعاني أصلاً من معدلات بطالة مرتفعة، فإننا نستنتج بأن عمل الطلبة الجامعيين يكاد يكون معدوماً أو في حدوده الدنيا في أحسن الأحوال.

وبنظرة سريعة على من يسدد تكلفة التعليم العالي في أمريكا نرى ان الجامعات الحكومية الأمريكية تعتمد على خمسة مصادر رئيسة في التمويل هي التالية:

29 صحيفة الشرق الأوسط، 28 محرم 1429 هـ، 6 فبراير 2008، العدد 10662
Hayton A And Paszuka. A (2002) Access, Participation and Higher Education, Kogan page 30
LONDON, UK, P55

- 1 - الرسوم والأقساط التي يسددها الطلبة.
- 2 - مخصصات مالية من حكومات الولاية.
- 3 - مخصصات مالية فدرالية.
- 4 - مساهمات المراكز البحثية بمختلف أنواعها (تستقطع من الضرائب).
- 5 - مساهمات وتبرعات من المؤسسات التجارية والصناعية (تستقطع من الضرائب)⁽³¹⁾

صحيح أن الرسوم والأقساط الطالبة تشكل ما يزيد قليلاً عن أربعين بالمائة 40% من التكاليف الجامعية. إلا أن المساهمات الأخرى، كل على حدة، لا تساوي النسبة التي يدفعها الطلبة، لكنها تعكس مدى المشاركة الاجتماعية/الوطنية في تحقيق الأهداف التربوية. وهذا على عكس الجامعات الحكومية العربية التي تعتمد في تمويلها في بعض الأحيان، على ما يفوق تسعين في المائة 90% من الدولة.

التعليم العالي العربي والإنفاق على البحث العلمي.

يعتبر البحث العلمي إلى جانب التطوير، ثاني وظيفة بعد التدريس. وتولي بعض الجامعات المرموقة في كل من الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا والصين والهند أهمية خاصة للبحث العلمي وخاصة جامعات مثل Harvard و MIT و Cambridge على سبيل المثال، التي يحصل علمائها وباحثوها بشكل دائم على جوائز نوبل. وتشير مختلف التقارير الصادرة من مؤسسات عالمية، إلى أن أكبر معوقات المبادرة الفردية والبحوث العلمية في منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها المنطقة العربية، هو تدني مستوى الإنفاق على البحث والتطوير حيث يبلغ معدل الإنفاق في البلدان العربية على البحث والتطوير 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي أي اثنين من عشرة بالمائة، مقارنة مع ما تنفقه السويد⁽³²⁾ 3.8% و (إسرائيل) 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ثلاثة أربعة ثمانية بالمائة للسويد وأربعة أربعة سبعة بالمائة (إسرائيل).

31 حاد، سمير، ومهي عاب، 2005، ص 206 - 207

32 تقرير المعرفة العربي للعام 2009، UNDP

كما يلاحظ أن تلك الأخيرة تنفق ست مليارات دولار على البحث العلمي بينما تنفق الدول العربية مجتمعة مليارا وسبعمئة ألف دولار (1.7 مليار) على البحث العلمي وهو نفس المقدار الذي تنفقه جامعة Harvard على البحث العلمي⁽³³⁾. فضلاً عن ذلك فإن ماينفقه القطاع الخاص في (اسرائيل) يبلغ ضعفي ما تنفقه الدولة.

ومقارنة نسبة ما ينفقه الفرد العربي في مجال البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 4 (أربعة) دولارات فقط مع نسبة ما ينفقه الفرد الأمريكي الذي يبلغ 930 دولاراً والفرد (الإسرائيلي) 972 دولاراً فإن الهوة تبدو عميقة جداً.

ويلاحظ أن منظمة التراتبية (التصنيف) الأكاديمية للجامعات العالمية arwu.org ومقرها جامعة شنغهاي في الصين، قد صنفت أفضل 500 جامعة عالمية بناء على إنتاج البحوث العلمية وجودة أعضاء هيئة التدريس والفوز بالجوائز العلمية. فقد تصدرت 14 جامعة أمريكية مجموعة أول 20 جامعة وأتت الجامعة العربية في المرتبة 64 عالمياً والرابعة⁽³⁴⁾ على مستوى قارة اسيا أي قبل الكثير من الجامعات المرموقة اليابانية والصينية والكورية والهندية⁽³⁵⁾.

زيادة على ذلك فقد صنفت ست (6) جامعات (اسرائيلية) أيضاً من ضمن مجموعات أول مائتي جامعة وضمن أول ثلاثمائة جامعة وضمن أول أربعمئة جامعة. بينما صنفت جامعة عربية واحدة فقط وهي جامعة الملك سعود، ضمن الجامعات العالمية المميزة بالبحوث والجوائز العلمية، وحازت على المرتبة 426 من ضمن أفضل 500 جامعة عالمية وكذلك تقاربها جامعتا طهران واسطنبول، بينما اختفت كل جامعات الشرق الأوسط ومن ضمنها الجامعات العربية الثلاثمائة والخمسون ونيف.

التعليم العالي العربي والشاركة مع قطاع الأعمال والشاركة المجتمعية-نماذج من المنطقة العربية

تعد الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) من الشركات الرائدة في دعم البحث العلمي في جامعات المملكة العربية السعودية وإيماناً منها بأهمية البحث العلمي

33 - مؤتمر مؤسسة التعليم، 2009، ورقة العمل الرئيسية، عمان، الأردن

34 - HTTP //WWW ARWU ORG/ARWU2009 JSP

35 - نفس المرجع السابق

لتقدم الصناعة والمساهمة في إيجاد حلول للمشكلات البيئية والصحية في المملكة ، وكذلك شركة ارامكو التي تقدم ايضا دعماً كبيراً للجامعات السعودية.

وتعتبر تجربة الهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركة سابك في الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي مميزة إذ بلغ ماقدمته سابك للبحوث في مدينتي الجبيل وينبع بين عامي 1980 و 2006 مايزيد عن 27 مليون ريال سعودي⁽³⁶⁾.

ومن ناحية ثانية، وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، تقدم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) دعماً سنوياً لمشاريع البحث العلمي لجامعة الملك عبد العزيز وتخصص بشكل أساسي لدعم الأبحاث المتعلقة بالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والمعدنية والمتعلقة بالنشاط الأساسي للشركة. وتقوم عمادة البحث العلمي بالجامعة بإدارة هذه المنح وتبلغ المدة القصوى لتنفيذ هذه الأبحاث 12 شهراً بما لا يتجاوز 100.000 ريال للمشروع الواحد (حسب تاريخ 2009/07/11).

إلى ذلك تواصل سابك تعاونها مع العلماء والمؤسسات العلمية والبيوت الهندسية والاستشارية والجامعات داخل المملكة العربية السعودية وخارجها ، فضلاً عن دعم تمويل الكراسي الجامعية والجوائز البحثية التي استحدثتها.

وفي هذا السياق وقعت سابك اتفاقية تعاون مع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (التي افتتحت هذا العام) تهدف إلى إقامة مشاركة إستراتيجية دائمة، كما وقعت مذكرة تفاهم مع كل من وزارة البترول والثروة المعدنية وجامعة الملك سعود لإنشاء مركز سابك لتطوير التطبيقات البلاستيكية المتخصصة والمتقدمة. يذكر أن شركة سابك تخصص 571 مليون ريال سعودي لمصاريف الأبحاث والتقنية.

ومن الأمثلة الرائدة في التعليم العالي غير الهادف إلى تحقيق الربح: برنامج الشمال للتنمية 2009 السعودي. يعتبر البرنامج الشمال للتنمية⁽³⁷⁾ مبادرة شراكة تكاملية بين القطاع الخاص والعام بهدف المساهمة في رفع تنافسية الموارد البشرية لتطوير الأداء وتعزيز قيم المهنية والاحتراف والقيادة والإدارة المشتركة والتطوير وكراسي البحوث بالجامعات والمبادرات التعليمية والتأهيل والتدريب وتطوير تطبيقات روح المبادرة

36 تجربة الهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركة سابك في الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي
37 راجع موقع "برنامج الشمال للتنمية" ومقره الرياض، المملكة العربية السعودية وعلى شبكة الحاسوب

وتشجيع الأعمال الصغيرة وذلك بالتعاون مع استشاريين وأكاديميين ومقدمي خدمات وخبراء محليين ودوليين ومراكز أبحاث وهيئات وجامعات محلية وعالمية مرموقة.

وبرنامج الشمال يعنى بتدريب آلاف الشباب السعودي بالتنسيق مع جامعات مرموقة، أكسفورد، كامبريدج، أم أي تي. وينفذ التدريب في كل من الرياض ، بالدرجة الأولى ، وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نداء وجهه مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي 2009، عبرت بلدان مثل البرازيل والصين وجمهورية كوريا (38) خلال المؤتمر عن التزامها من أجل التعليم العالي في أفريقيا ، في حين أكدت أطراف فاعلة من القطاع الخاص رغبتها في تقديم الدعم من أجل نشر التعليم العالي وتحقيق الامتياز في مجال التعليم في أفريقيا والبلدان النامية في شتى أنحاء العالم التي تعاني من نقص خطير في تمويل التعليم العالي.

ومثال على الشراكة بين القطاعين العام والخاص يشير (39) Marita إلى بروز التجمعات التكنولوجية Technology Parks لأغراض البحث والتطوير بشراكة بين القطاعين كما هو الحال في تاييه واليابان وسنغافورة ففي تاييه يتواجد مجمع صناعي علمي ضخم بقرب الجامعات الرئيسة وهذا المجمع المدعوم من قطاع الأعمال الخاص والقطاع الحكومي يستقطب اهتمام الكثير من شركات التكنولوجيا المتطورة HI-TECH FIRMS في الصين وفي العديد من دول العالم.

ويضيف Marita فضلاً عن ذلك فإن بعض الجامعات التي تملكها شركات تنتج سلعاً تربوية للسوق ومن ناحية أخرى يقبل عدد كبير من الشركات الخاصة على عقد اتفاقات مع العديد من الجامعات للمساعدة في بعض المسائل التكنولوجية الشائكة.

التعليم العالي العربي والجامعات الوقفية

الجامعات الوقفية Endowment Universities التي تكاد تكون معدومة في الدول العربية باستثناء جامعة واحدة أنشئت حديثاً في المملكة العربية السعودية (2009). والجامعات العربية الوقفية المتوفرة في الدول العربية هي أساساً جامعات للدراسات الإسلامية فقط.

38 مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي ، تموز/يوليو 2009 ، باريس

39 "HIGHER EDUCATION AND GLOBAL CHALLENGES"2 MARITA, PALLAVI, 2007 SOURAHB PUB HOUSE, NEW DELHI P 15

ومفهوم الجامعة الوقفية هو أن الجامعة لا تهدف إلى تحقيق أي ربح مادي على الإطلاق، وهذه الجامعات أسست في الأصل بمبلغ مالي يستثمر جزء كبير منه لأغراض التمويل الذاتي عن الرسوم والأقساط التي تحصلها الجامعة من الطلبة، وقد تكون الأقساط في بعض الجامعات كبيرة جداً كما هو الحال في جامعة Harvard University ومعهد مساتشوسيتس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology اللذين لهما سمعة عالمية كبيرة في البحوث والاختراعات. يتضح من الجدول (3) أن جامعة الملك عبدالله، التي افتتحت عام 2009 تقع على رأس الجامعات الوقفية العالمية غير الأمريكية بمبلغ وقف يبلغ 10 بلايين (مليارات) دولاراً⁽⁴⁰⁾.

الجدول رقم (3)

قائمة بمؤسسات التعليم العالي الوقفية غير الأمريكية			
الجامعة	الدولة	السنة	بلايين الدولارات
جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية	المملكة العربية السعودية	2009	10
جامعة كيوتو	اليابان	غير متوفر	2.1
جامعة سغافورة الوطنية	سنغافورة	2008	0.72
جامعة كيب تاون	حوب افريقيا	2007	0.41
جامعة كيمبريدج	المملكة المتحدة	2007	7.9
جامعة ملبورن	استراليا	غير متوفر	0.68
جامعة اكسفورد	المملكة المتحدة	2007	4.2

والمدهش في الأمر أن عدد الجامعات الوقفية الأمريكية يفوق بكثير عدد جامعات العالم الوقفية كله إذ يربو عدد تلك الجامعات الأمريكية الوقفية، التي تبلغ ميزانية وقفية كل منها ما يزيد عن بليون دولار، أكثر من 60 جامعة وقفية.

وتربعت على رأس الجامعات الوقفية الأمريكية جامعة HARVARD التي تبلغ وقفيتها 36.5 بليون (ثلاثة وستون ونصف مليار دولار) لعام 2008 وتعتبر جامعة HARVARD صاحبة ثاني أكبر وقفية مالية، من ضمن المؤسسات غير الهادفة لتحقيق

الربح ، بعد وقفية مؤسسة بل وميلندا جيتس (BILL AND MELINDA GATES FOUNDATION) وتتألف وقفية جامعة HARVARD من 10.800 وقفية مستقلة. بمعنى أن لدى الجامعة 10.800 مصدر للحصول على التمويل الوقفي ، فضلاً عن ذلك فإن العديد من الجامعات الأمريكية تزيد وقفيتها عن بليون دولار. فلا غرو في أن تتصدر الجامعات الأمريكية قوائم أفضل 500 جامعة عالمية نظراً إلى اهتمامها بالعلم والبحوث المميزة.

تجارب رائدة من المنطقة العربية

وبالنسبة إلى الجامعة الملك سعود أوضح مديرها أن الجامعة لديها الآن (كان ذلك في شهر مارس 2009) 43 فكرة بحثية تأسس منها ثلاث شركات في اقتصادية المعرفة، مؤكداً أن الجامعة ستنتهي خلال الأيام المقبلة من بناء أول برج للتقنية ، وأشار إلى أن الجامعة جمعت 1.600 بليون ريال للأوقاف (أي وقفية للجامعة)، 500 مليون ريال منها من شركة سابك لتمويل البتوركميكل، لافتاً إلى أن كراسي البحث لن تتوقف.

توقع الدكتور عبد الله بن عبد العزيز مدير الجامعة أن يسهم برنامج "أوقاف الجامعة" في توفير مبلغ 25 مليار دولار خلال الـ 20 سنة القادمة ، مشيراً إلى أن المشروع سيسهم في تعزيز موارد الجامعة الذاتية وتمويل برامج البحث والتطوير التقني واستقطاب الباحثين والمبدعين والموهوبين والتميزيين وتحفيزهم وتكرمهم ورعاياتهم إضافة لعدد من المشروعات الحيوية ضمن سور المدينة الجامعية في الدرعية (قرب الرياض) (41).

أوقاف جامعة الملك سعود

وافقت هيئة مشروع أوقاف جامعة الملك سعود ، على إقامة مجموعة من المباني الفندقية والمكتبية والسكنية والتجارية والطبية يصل عددها إلى 11 مبنى على الأرض المملوكة للجامعة في الزاوية الجنوبية الغربية من المدينة الجامعية بحيث تدر دخلاً ثابتاً للجامعة.

ومن التجارب الوقفية الأخرى تجربة وقفيات الدكتور الفنجري لجامعة القاهرة والأزهر بلغت سبع وقفيات، تجاوزت قيمتها أربعة ملايين جنيه ، تدر عائداً سنوياً

41 راجع في هذا الشأن موقع جامعة الملك سعود على سكة الحاسوب

شبه ثابت يقدر بنحو 400 ألف جنيه ، أي نحو 35 ألف جنيه شهرياً توزع على الطلبة المحتاجين في سبع كليات في الجامعتين⁽⁴²⁾.

الخلاصة

خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- 1 - هناك تباين في الإحصاءات التي تقدمها مختلف الجهات حول التعليم العالي العربي من ناحية الكم والكيف.
- 2 - تعاني المكتبة العربية من نقص شديد في الدراسات الممنهجة حول التعليم العالي العربي. بمعنى عدم وجود جهة مركزية عربية تعنى بدراسات التعليم العالي العربي.
- 3 - اتضح قصور الجامعات العربية كلها ، الحكومية والخاصة - وخاصة الخاصة - عن المساهمة في البحث والتطوير.
- 4 - دولة عربية واحدة فقط ساهمت بدعم التعليم الخاص - السعودية.
- 5 - عدم مساهمة القطاع الخاص في دعم مؤسسات التعليم العالي العربي باستثناء مساهمات متواضعة من قبل القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.
- 6 - عدم وجود جامعات عربية وقفية سوى جامعة واحدة وهي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية التي افتتحت هذا العام 2009.

التوصيات

- 1 - الطلب من قطاعات الأعمال العربية المساهمة والاستثمار في التعليم العالي غير الربحي عن طريق إعطاء حوافز ضريبية ، بمعنى أن تخصم المساهمات من الضرائب المكلفة.
- 2 - تشجيع منظمات المجتمع المدني على التآزر والتحالف من أجل إنشاء جامعات غير ربحية.

- 3 - إنشاء جهاز عربي موحد لدراسات التعليم العالي من كافة جوانبه على أن تعهد مهمة تأسيس هذا المركز إلى دولة عربية رائدة في التعليم العالي الخاص وبالتشاور مع الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية.
- 4 - رصد أموال وقفية لتأسيس جامعات غير ربحية، ولو أنها تتقاضى رسوما دراسية، بحيث تستطيع الجامعات تمويل نفسها بنفسها .
- 5 - إنشاء مجتمعات علمية تنشأ بقرب المراكز الصناعية الأكثر انتشاراً في البلدان العربية.
- 6 - العمل على إنشاء مشروع مجمع صناعي عربي موحد ترفده مؤسسة تعليم عال بحثي للاستفادة من تجارب كوريا وتاييه وماليزيا والصين.

مراجع باللغة العربية

1. إبراهيم، مفيدة ، 1999، أزمة التربية في الوطن العربي، مطبوعات مجدلاوي، عمان.
2. اتحاد الجامعات العربية ، 2009 ، (موقع على شبكة الحاسوب) .
3. بدران، نبيل وكمال نجيب، 2000، ” التعليم العالي وتحديات المستقبل“، المحروسة للنشر ، القاهرة .
4. المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي، 2009، ”عقد على التعليم العالي في البلدان العربية: الإنجازات والتحديات، مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربي في الدول العربية – بيروت
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008، ” تقرير مناخ الاستثمار“، مؤشرات التعليم العالي في الدول العربية.
6. تقرير المعرفة العربي العام 2009، ” نحو تواصل معرفي منتج“، UNDP، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم .
7. خلف ، عمر محمد ، 1986 ، : أستسيات الإدارة والاقتصاد في التنظيمات التربوية ” ، منشورات ذات السلاسل، الكويت .
8. حاد، سمير ومهنى غنيم، 2005، ”اتجاهات وقضايا التعليم للقرن الواحد والعشرين“، (ترجمة)، الدار العالمية ، القاهرة .
9. جاروزلسكي، باري وكيفين ديهوف، 2008، ”خارج حدود الابتكار العالمي 1000“.
10. دليل كليات ومعاهد التعليم العالي في جمهورية مصر العربية، 2007-2008، مكتب وزير التعليم العالي ، القاهرة .
11. رابطة المؤسسات العربية الجامعية للتعليم العالي، 2009، (موقع على شبكة الحاسوب).
12. منظمة العمل العربية ، 2008 ، ” المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل“، الرباط .

13. مؤتمر اليونيسكو العالمي للتعليم العالي، تموز/يوليو 2009، باريس، (موقع على شبكة الحاسوب).
14. مؤتمر مؤسسة التعلم 2009، ورقة العمل الرئيسة، عمان، (موقع على شبكة الحاسوب)

References

1. arwu.org – 2009 ،(academic ranking of world universities)
2. Coventry University – (car body design) ، university site.
3. Fact book، 2009، “per capita income – Arab countries”.
4. Jarvis ، P. ، 2001، “University and Corporate Universities”، Kogan Page ، London ، UK.
5. Korea ، Attp:// kois.Korea net ، (web site).
6. Marita ، Pallavi ، 2007 ، “ Higher Education and Global Challenges “ ، Sourabh Pub. House ، New Delhi .
7. OECD Indicators ، 2002 .
8. St. John International University – Car Design ، (web site) .
9. UCLA – Institute of Space Exploration ، (web site).
10. UNDP ، Human Development Record 2008.
11. Wikipedia ، the Free Encyclopedia ، Lists of Higher Education by Endowment ، (web site) .
12. Wikipedia.org/wiki/Israeli-Space-Agency، (web site) .
13. Wikipedia، the Free encyclopedia، Lists of Universities in Egypt.